

أطلس

الجزائر والعالم

تحرير النص

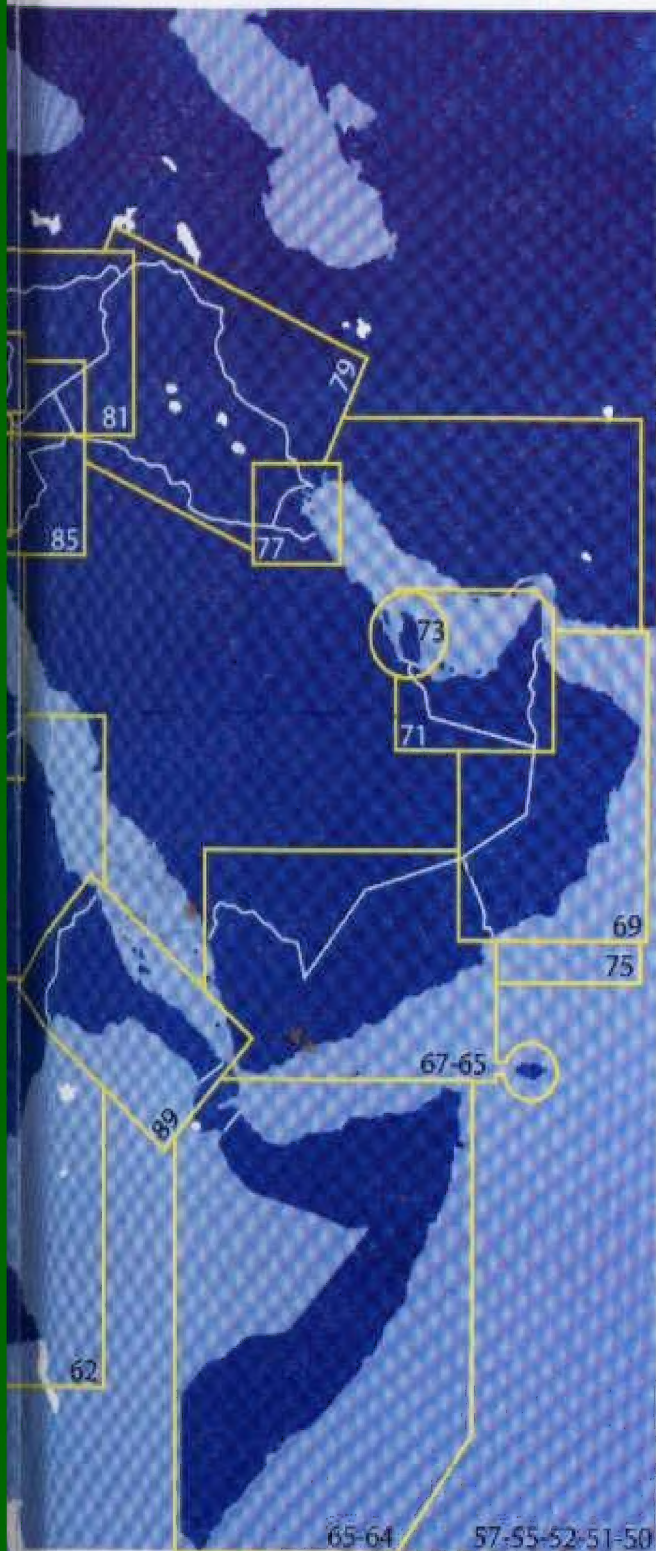
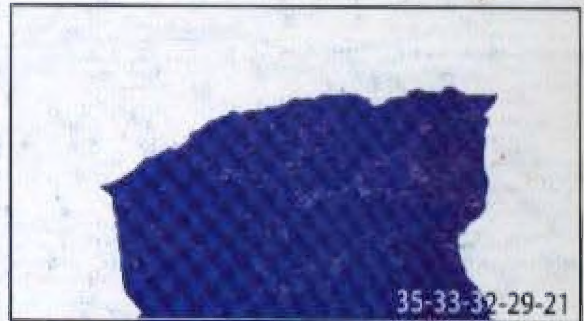
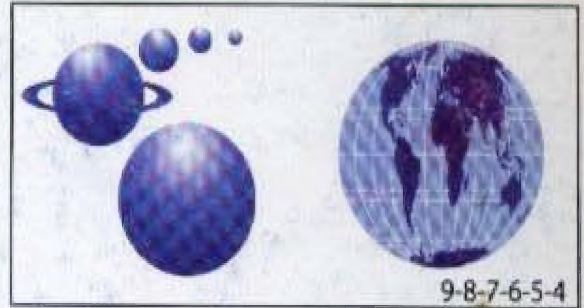
صميم الخرائط والإشراف الفني

الأستاذ / الدكتور محمد الهادي لعروق

سمير بوريمة



طبعة جديدة مزيدة ومنقحة



العلامات والرموز المستعملة في الخرائط

خرائط التوزيعات

الخرائط الطبيعية

المعادن

ذهب
 ملح
 قعوم
 حديد
 رصاص
 زنك
 منغنيز
 نحاس
 ماس
 كروم
 بوكسيت
 بوليمر

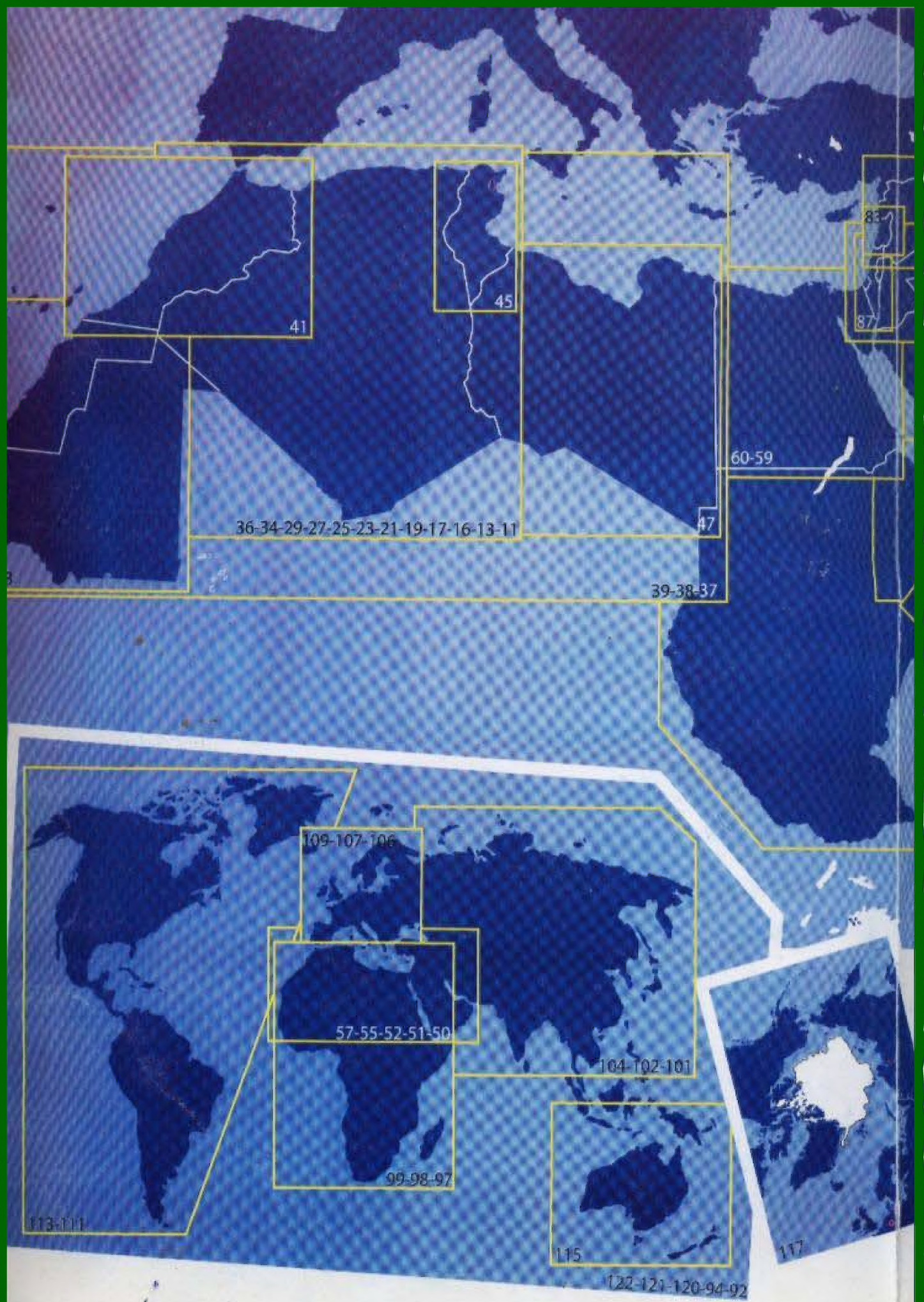
الطاقة

أنابيب الغاز
 أنابيب في طور الإنجاز
 حقول غاز
 مناطق تكرير وتصدير الغاز
 أنابيب البترول
 حقول بترول
 مناطق تكرير وتصدير البترول

الزراعة

مواشي الصيد
 مزارع
 زيتون
 نخيل
 كروم
 قهوة
 كاكاو
 قطن
 تبغ





المقدمة

تشكل الأطلس الجغرافية أداة من أدوات المعرفة العلمية والثقافية في العصر الحديث، فمع تسارع وتيرة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، تظهر الضرورة الملحة لإصدار الأطلس الجغرافية التي ترصد هذه التحولات، والتي تتحرى الدقة والتخصص، لتقديم المعلومات المناسبة لفهم سيرورة الأحداث العالمية.

وتشرف دار الهدى بتقديم الطبعة الثانية من أطلس الجزائر والعالم، وهي نتاج عمل علمي مدقق وموثق، ومجهود تقني كبير تطلب تعبئة وسائط متعددة ومتنوعة، سواء من حيث جمع المادة العلمية أو من حيث تصميم الخرائط والأشكال والجدول الاحصائية، وتقديمها بشكل منهجي ومنطقي، وفق ما تتطلبه المناهج الحديثة المستعملة في تصميم الأطلس العالمية.

وموضوع الأطلس كما يظهر من عنوانه مخصص للجزائر والعالم، وهو من نوع الأطلس الشارحة التي تقوم بعرض خريطة ملحق بها شرحا لمضمونها. وقد تم تفصيل محتوياته في تقسيم منهجي ومتدرج علميا على ثلاثة أقسام، خصص الأول للجزائر، وهو عمل فريد من نوعه وغير مسبوق بالنسبة للمكتبة الجزائرية والعربية، من حيث وفرة المعطيات والبيانات الحديثة والخرائط الإنشائية حول كل مناحي الحياة الاقتصادية والعمرائية والسكانية والبيئية، وهو بذلك يسد فراغا كبيرا في المعرفة العلمية والثقافية حول الجزائر.

أما القسم الثاني فهو مخصص للعالم العربي، ويضم خرائط متنوعة حيث خصصت كل دولة عربية ببطاقة فنية تشمل الخصائص الطبيعية وأهم المؤشرات والموارد الاقتصادية وخصائص السكان.

أما القسم الثالث والأخير، فخصص لدراسة العالم سياسيا واقتصاديا وطبيعيا.

ويتهي الأطلس بفهارس للأعلام الجغرافية الواردة في الخرائط والشروح، وكشافات للدول مساحتها وعواصمها وعملتها.

وقد تم الخوض في إنجاز هذا الأطلس على عناصر أساسية هي:

- الشمولية: أنه لم يهمل أي موضوع يعد حاليا في صدارة إهتمامات الباحثين والطلبة والثقافين بالنسبة للجزائر والعالم، حيث يتابع الأطلس أهم الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، حيث تم

رصدها على خرائط وشرحها في نصوص.

- الموضوعية: أنه أولى كل عنصر قدره نصيبا من الاهتمام، مثلا في خرائط ملحق بها شروح تتناسب مع أهمية العنصر، كما

كانت درجة التفصيل في عنصر دون آخر بما يستلزمه المقام.

- الثراء العلمي: ويتعكس في العدد الهام للخرائط والشروح المصاحبة لها، وهي شروح تتضمن معلومات وبيانات موثقة من

مراجع ومصادر علمية ورسمية حديثة، كما تم الاهتمام بضبط المواقع والأعلام والتسميات والثراء الفهارس

والكشافات، بما يجعل من هذا الأطلس قاعدة معلومات ومصدرا علميا مرجعيا لمن يبحث في اقتصاد و عمران

ومجتمع الجزائر والعالم.

- استخدام التقنيات المتقدمة في تصميم الخرائط: حيث أدخلت في هذه الطبعة الثانية للأطلس تعديلات جوهرية من الناحية

التقنية والفنية وفي أسلوب الإخراج والتقديم، وذلك باستخدام الوسائط المعلوماتية المتخصصة والحديثة مثل نظام

logiciel adobe Illustrator et photoshop مما أضفى على الأطلس أداء فنيا متميزا وكفاءة تقنية في النواحي الإنشائية،

ترجم بمستوى رفيع في تناسق الألوان واختيار الرموز، وبمردود جيد من حيث الدقة وجودة الإخراج.

وختاما يمكن القول بأن هذا الأطلس في طبعته الجديدة، يعد من أجود ما نشر من أطلس حديثة في الجزائر والعالم العربي، وأنه

بكل المقاييس العلمية والتقنية والفنية، يشكل إضافة علمية وثقافية متميزة للمكتبة الجزائرية والعربية، ومعلما بارزا في الإنجازات

العلمية لدار الهدى كانت تنتظرها المكتبة الجزائرية والعربية.

الشمس	149,6
من الأرض	مليون كلم
عطارد (C)	390400
كلم	كلم
المريخ (D)	59,14
كلم	كلم
الأرض (E)	4847
كلم	كلم
الزهرة (F)	108,2
كلم	كلم
المشتري (G)	12118
كلم	كلم
زحل (H)	149,6
كلم	كلم
أورانوس (I)	12756
كلم	كلم
نبتون (J)	288,9
كلم	كلم
الكويكبات	6760
كلم	كلم
معدلة (الشمس)	
في 1 من عمرها	كلم
المشتري (G)	779,2
كلم	كلم
زحل (H)	142739
كلم	كلم
أورانوس (I)	1432,0
كلم	كلم
نبتون (J)	120034
كلم	كلم
أورانوس (I)	2878,0
كلم	كلم
نبتون (J)	30769
كلم	كلم
الشمس	4505,0
كلم	كلم
الزهرة (F)	48600
كلم	كلم
بلوتو (P)	6084,0
كلم	كلم
بلوتو (P)	4975
كلم	كلم

بلوتو

نبتون

أورانوس

زحل

المشتري

الكويكبات

المريخ

الأرض

الزهرة

عطارد

الشمس

المجموعة الشمسية

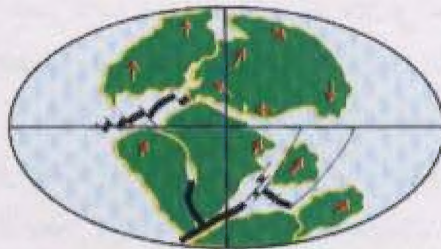
م = المسافة الفاصلة بين الكوكب والشمس ق = قطر الكوكب الأمثالي بالكلم



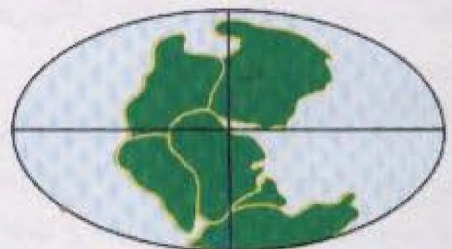
النيزك أو الشهاب



الأرض

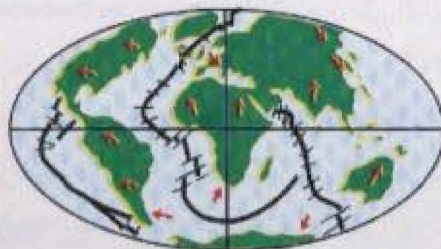


- قبل 135 مليون سنة -

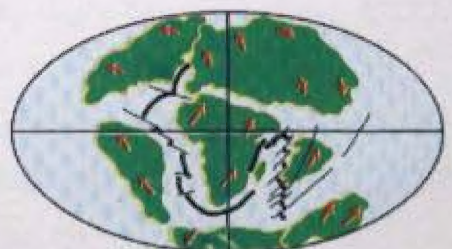


- قبل 225 مليون سنة -

تشكل الأرض



- الوضع الحالي -

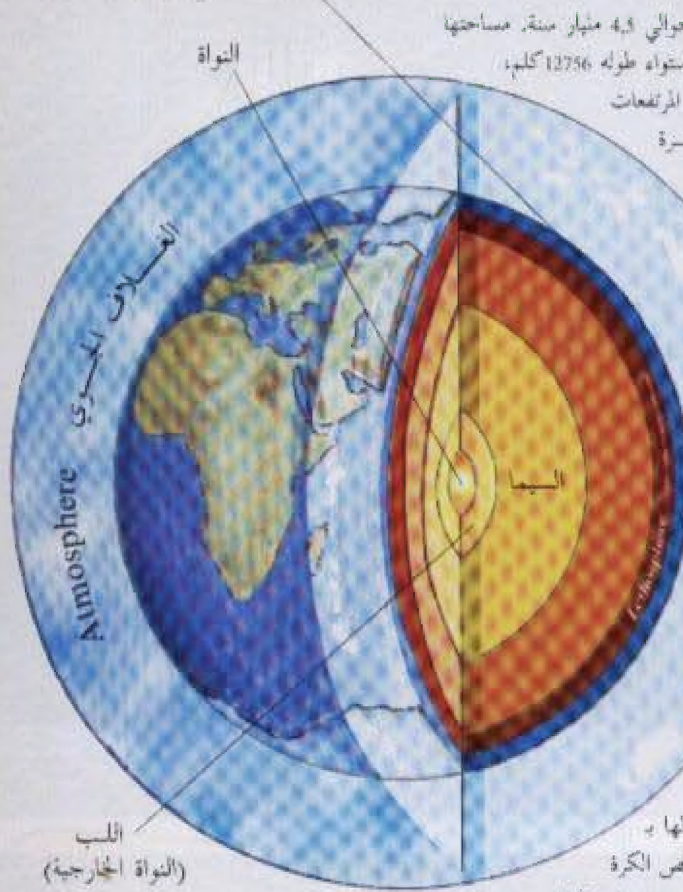


- قبل 65 مليون سنة -

→ اتجاه الزحمة
— انصدع
--- منطقة إنكسار

مكونات الكرة الأرضية

Hydrosphere الغلاف المائي



الكرة الأرضية واحدة من أصغر كواكب النظام الشمسي، يقدر عمرها بحوالي 4.5 مليار سنة. مساحتها حوالي 510 مليون كلم²، وحجمها 1083 مليار كلم³، وقطرها عند خط الاستواء طوله 12756 كلم، ومحيطها حوالي 40 ألف كلم. سطحها غير مستو تضاريسه متنوعة، بين المرتفعات والمنخفضات، أعلى ارتفاع في إفرست 8848 م، وأدنى انخفاض في حفرة ماريان على عمق 11000 م.

يشكل سطح الكرة الأرضية نقطة التقاء بين ثلاثة عناصر أساسية للحياة، هي اليابسة أو الغلاف الصخري، والغلاف المائي الذي يغطي أكبر نسبة من سطحها، ويتكون من المحيطات والبحار، والغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية بسمك يبلغ حوالي 1000 كلم في شكل كتلة غازية.

تتكون الأرض من ثلاث طبقات رئيسية هي:

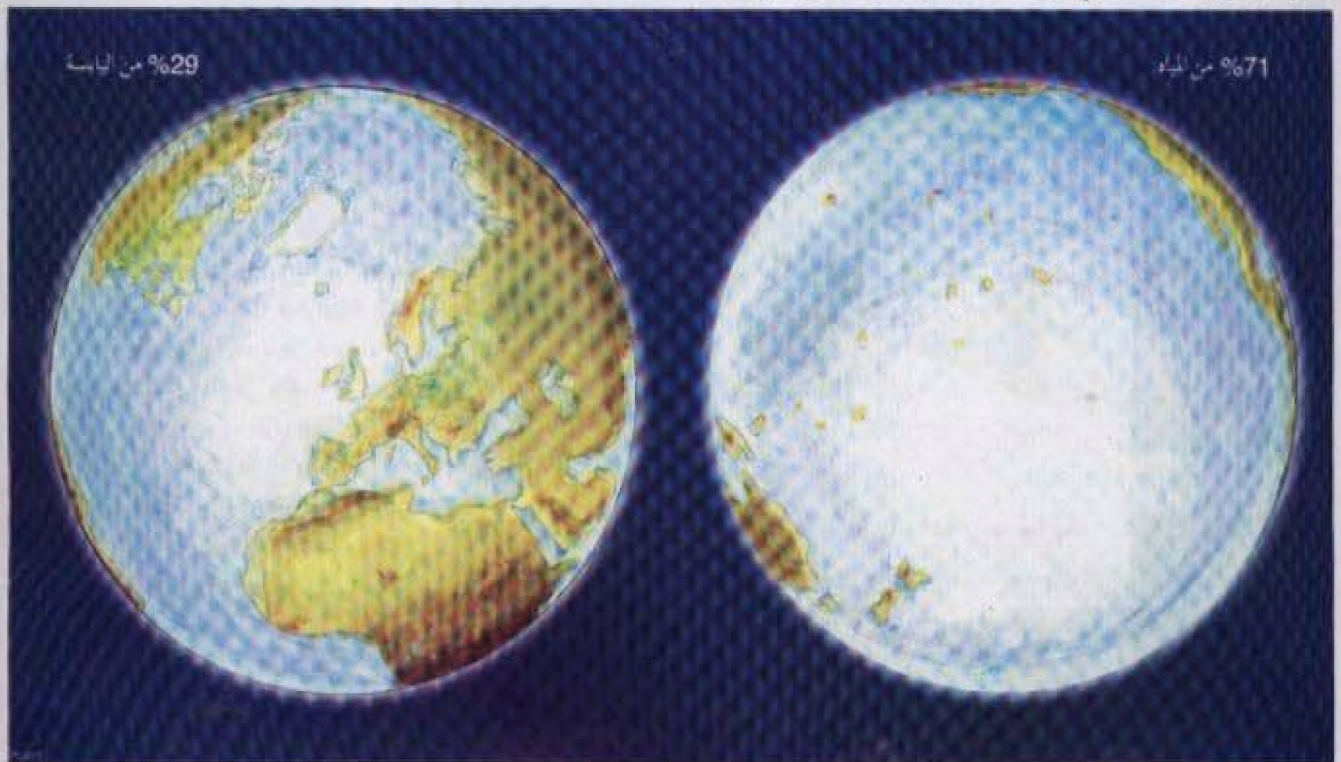
1- القشرة الأرضية: وهي الغطاء الخارجي للأرض، متوسط سمكها 30 كلم، وهي قاعدة الغلاف الغازي المائي الحيوي. أهم مكوناتها سيليكات البوتاسيوم والألمنيوم والكالسيوم والحديد، وهي تقار بعدم التجانس، حيث قشرة القارات غنية بسيليكات الألمنيوم والبوتاسيوم وتسمى سيال، كثافتها بين 2.7 و 2.8، وقشرة المحيطات غنية بسيليكات الحديد والمغنيزيوم، وتسمى سيما، وهي رخوة نسبياً، كثافتها بين 3.4 و 3.8.

2- اللب: ويتكون من مواد قاعدية أكاسيد السيليكون، يبلغ سمكها حوالي 2900 كلم، وكثافتها بين 4 و 6.

3- النواة: وتتشكل من مواد ثقيلة شبه سائلة، من النيكل والحديد، ويرمز لها بـ NIF. كثافتها النوعية بين 6 و 12، وسمكها حوالي 3400 كلم، ومن خصائص الكرة

الأرضية، المغناطيسية الناتجة عن تواتها، حيث تتفاعل الأرض كمغناطيس ضخم له قطبان، يجذبان العترب المغناطيسي للبوصلة، والقطبان المغناطيسيان لا يتطابقان مع القطبين الجغرافيين، حيث يوجد القطب المغناطيسي الشمالي حالياً في كندا، في حين يوجد القطب المغناطيسي الجنوبي بين أرض فيكتوريا وأرض أدليا في القطب الجنوبي.

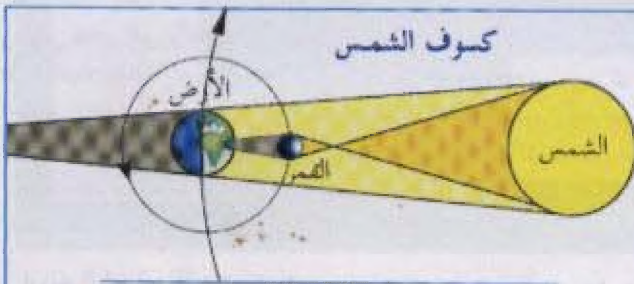
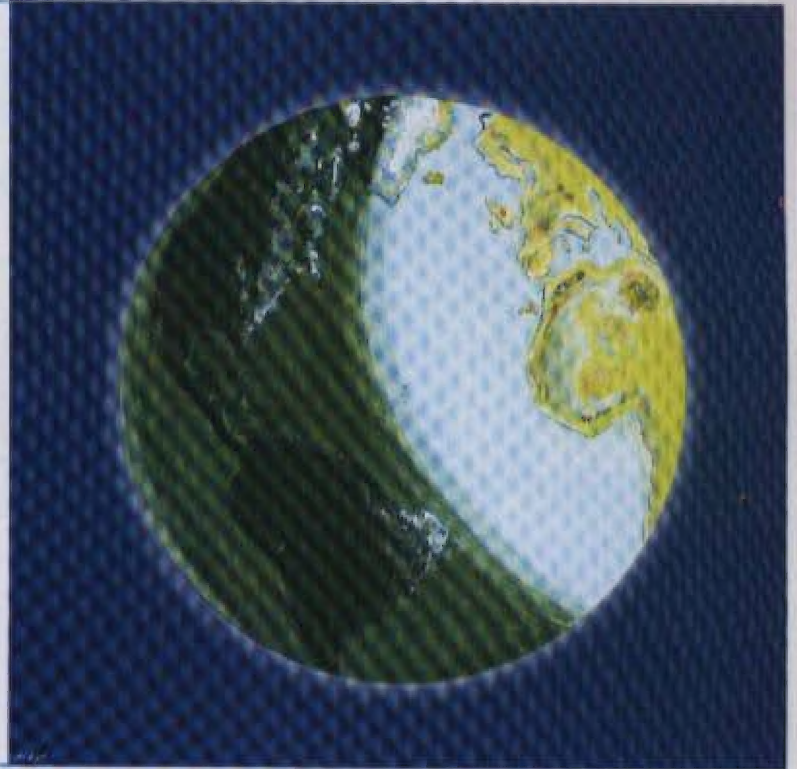
توزيع اليابسة والماء: تشكل المياه حوالي 71% من مساحة الأرض، وهو ما يعادل 360 مليون كلم³، في حين تغطي مساحة اليابسة 150 مليون كلم³، أي 29% من مساحة الأرض، موزعة على القارات الخمس وبعض الجزر، ويختلف هذا التوزيع بين شمال وجنوب الكرة الأرضية، ففي شمال خط الاستواء تمثل اليابسة 2/5 المساحة، في حين تمثل 1/6 المساحة فقط في جنوب خط الاستواء حيث تنتشر أكبر المحيطات.



تعاقب الليل والنهار

تحدث ظاهرتا الليل والنهار نتيجة لدوران الأرض حول محورها، من الغرب باتجاه الشرق، في دورة كاملة تدوم 24 ساعة، وبما أن الأرض دائرية الشكل، فإن أشعة الشمس لا تصل إلا لنصف الكرة الأرضية المواجه لها، يكون فيه النهار، بينما يكون النصف الآخر محتجباً عنها، يكون فيه الليل.

وبما أن محور دوران الأرض غير عمودي على مستوى فلكها، فإنه ينتج عن ذلك اختلاف في مدة الليل والنهار، بالابتعاد نحو الشمال أو الجنوب من خط الاستواء، وتكون المناطق الواقعة في خط الاستواء هي وحدها التي يتساوى فيها الليل والنهار.



كسوف الشمس

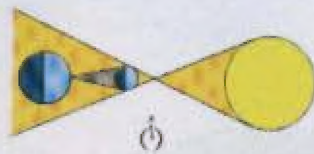
كسوف الشمس: ينشأ نتيجة لمرور القمر بين الشمس والأرض، فيحجبها عن الرؤيا، ويكون كسوف الشمس كلياً داخل الظل التام، وجزئياً خارجه.



▼ (أ) كسوف حلقي



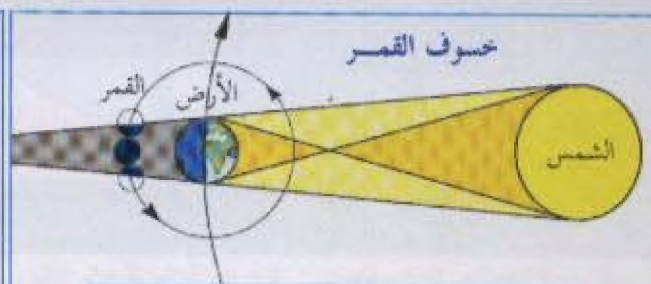
▼ (ب) كسوف جزئي



(أ)



(ب)



خسوف القمر



◀ خسوف تام



▼ خسوف جزئي



▼ خسوف جزئي

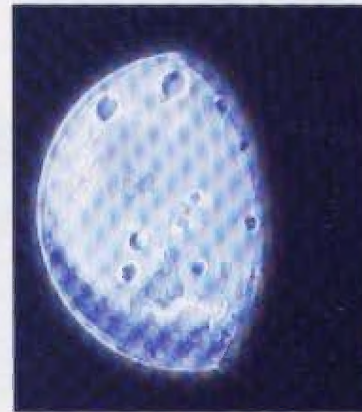
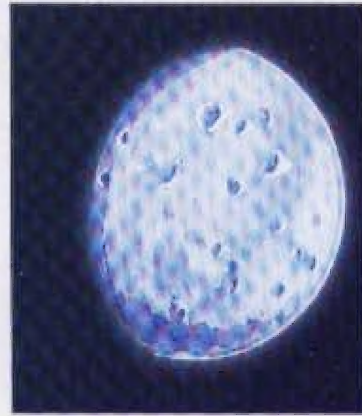
خسوف القمر

خسوف القمر: يحدث عندما يحتجب القمر لدى توسط الأرض بينه وبين الشمس. ويأخذ خسوف القمر عدة أشكال؛ فيكون الخسوف كلياً عندما يوجد القمر كله داخل مخروط ظل الأرض، والشمس والأرض والقمر على خط مستقيم. ويكون الخسوف جزئياً عندما ينحرف القمر قليلاً عن مخروط ظل الأرض. إن خسوف القمر أطول مدة من كسوف الشمس، لأن مخروط ظل الأرض خلفها أطول في حالة الخسوف، في حين يكون مخروط ظل القمر قصيراً في حالة كسوف الشمس.

القمر

دوران القمر

القمر هو التابع الوحيد للأرض، وهو أصغر من الأرض بحوالي 50 مرة، يتحرك معها في دورانها حول الشمس، ويظهر من الأرض على عدة أشكال من الهلال إلى البدر، وذلك حسب موقعه بين الأرض والشمس.



دوران القمر حول الأرض

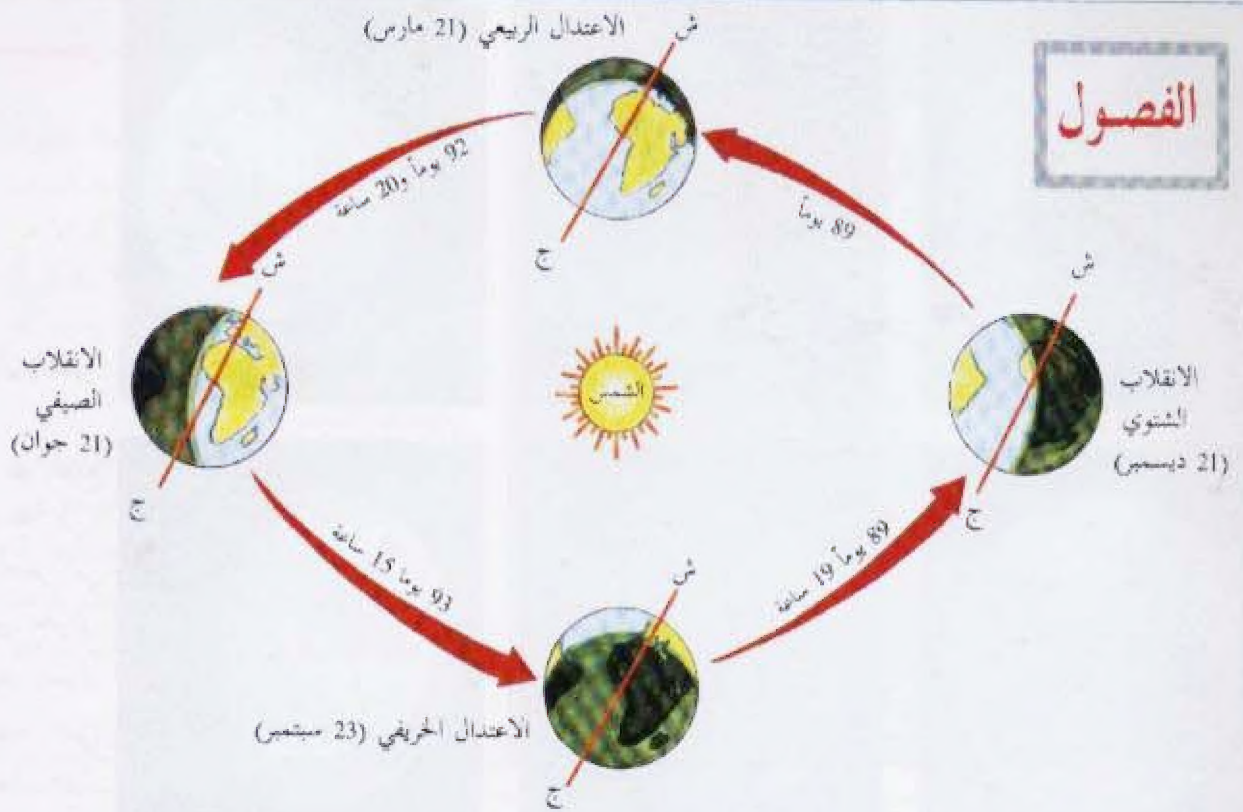


خصائصه:

- متوسط بعده عن الأرض: 384 400 كلم
- قطره: 3476 كلم
- مساحته: 36 450 000 كلم²
- حجمه: 22 مليار كلم³
- كتلته: 1/80 من كتلة الأرض
- سرعة دورانه: 3659 كلم/سا
- يتم دورته حول الأرض في 29 يوماً و12 ساعة و44 دقيقة و3 ثواني (مدة الشهر القمري)
- يتم دورته حول نفسه في 27 يوماً و8 ساعات



الفصول



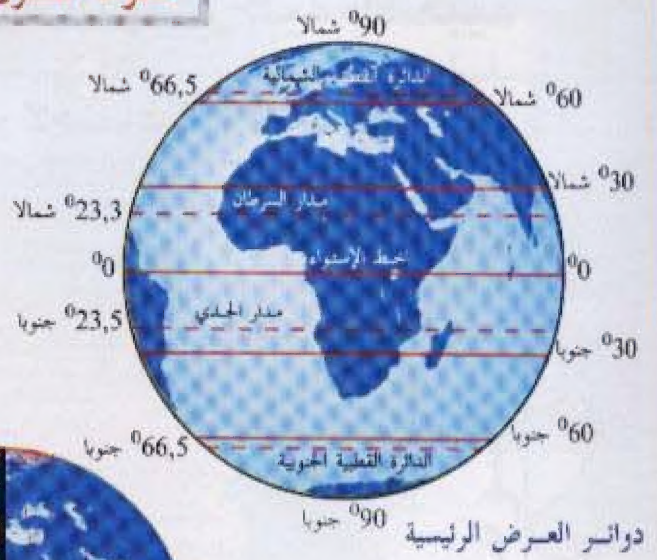
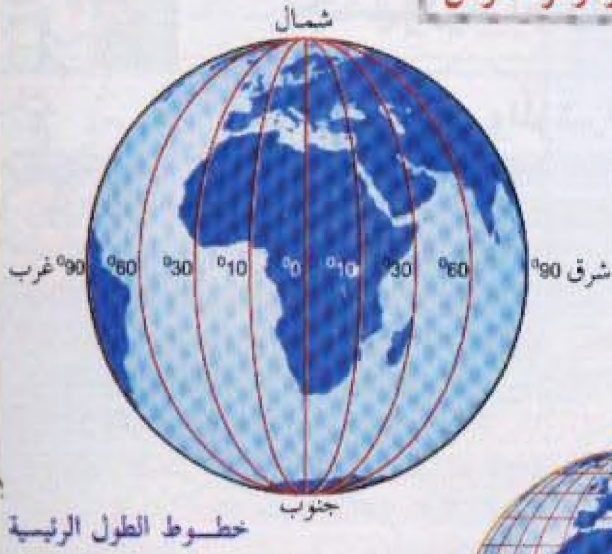
الانقلاب الشتوي (21 ديسمبر)



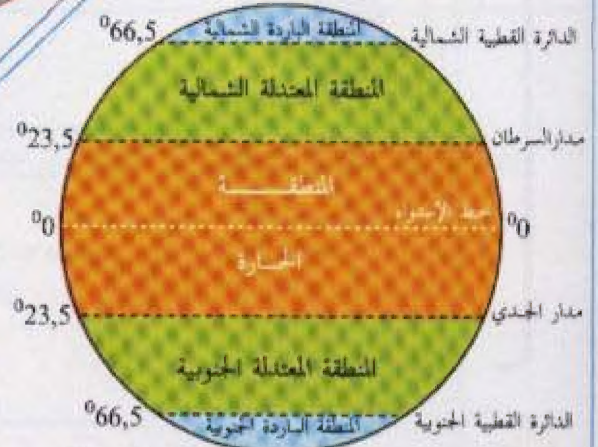
الانقلاب الصيفي (21 جوان)



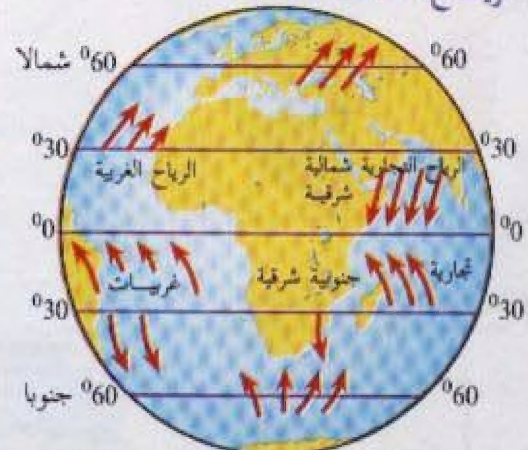
خطوط الطول ودوائر العرض



المناطق الحرارية الرئيسية



دورة الرياح العامة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الواقع البشري والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

السكان: عام 2002 31,07 مليون نسمة.

عدد السكان عام 1987 - 23 مليون نسمة.

عدد السكان عام 1998 - 29 272 343 مليون نسمة

- الكثافة العامة عام 87: 9,6 ن/كلم² عام 98: 12,2 ن/كلم² عام 2000: 13,2 ن/كلم²

- معدل النمو السنوي: بين 77 - 87: 0,08% بين 87 - 98: 0,33%

- الخصوبة عام 2000: 3,4

- أمل الحياة عند الولادة: إناث: 70 سنة ذكور: 68 سنة.

- وفيات الأطفال لكل 1000 مولود: 64 عام 87 - 44 لكل 1000 مولود عام 1999.

- نسبة الأمية: 74,6 عام 66 - 61,5 عام 77 - 43,6 عام 87 - 34,5 عام 98

- نسبة التحضر: 49,6 عام 87 - 58 عام 98

- نسبة البطالة: 21,3 عام 87 - 30 عام 2000

- توزيع العمالة على فروع النشاط الاقتصادي عام 98:

- فلاحية 16% صناعة 24% خدمات 60%

- متوسط عدد أفراد الأسرة: 6,56 - معدل إشغال المسكن 7,15 عام 1998

للمؤشرات الاجتماعية عام 2000:

- عدد المستشفيات: 417

- عدد أسرة المستشفيات: 52 000

- متوسط عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 نسمة: 1,96 سرير/نا

- عدد الأطباء: 17760

- التغطية الصحية: 1,01 طبيب لكل 1000 نسمة

- نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية: 90%

- عدد الطلبة في كل مستويات التعليم 7,8 ملايين أساسي وثانوي وفي التعليم العالي: 500 ألف طالب

- المعدل العام للتدريس في كل أطوار التعليم: 69% إناث: 64% - ذكور 71%

- نسبة السكان المرتبطين بشبكات مياه الشرب: 71%

- نسبة السكان المرتبطين بالغاز الطبيعي: 30%

- نسبة السكان المرتبطين بشبكات الصرف الصحي: 66%

- نسبة السكان المرتبطين بشبكات الكهرباء: 85%

- متوسط عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة: 53 هاتف عمومي / 1,2 هاتف نقال / 1,0 كمبيوتر

- مؤشر التنمية البشرية: 0,683 (الرتبة 107 من أصل 174 دولة)

للمؤشرات الاقتصادية:

- الناتج المحلي الإجمالي: 54 مليار دولار عام 90 ، 42,3 مليار دولار عام 94

- الناتج المحلي الفردي: 21,30 دولارا عام 90 ، 1550 دولارا عام 98

- حجم المديونية الخارجية عام 96: 34,5 مليار دولار عام 99: 28,3 مليار دولار

- نسبة النمو الاقتصادي 1995: 3,9% - 2000: 3,5%

- مساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الداخلي:

12% فلاحية ، 20% صناعة ، 25% مناجم ، 43% خدمات

- نسبة التضخم عام 1996 - 18% - نسبة التضخم عام 2000: 12%

الصادرات 1991: 11,7 مليار دولار الواردات 1991: 09 مليار دولار

الصادرات عام 96: 12,6 مليار دولار (محروقات) 93,5%

الواردات عام 96: 09,09 مليار دولار

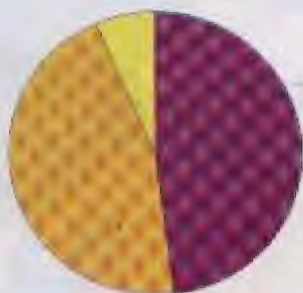
التركيب العمري للسكان

الفترة العمرية	عام 87	عام 98
أقل من 20 سنة	48,8%	48%
20/60 سنة	39,4%	43,4%
60 + سنة	11,8%	8,6%



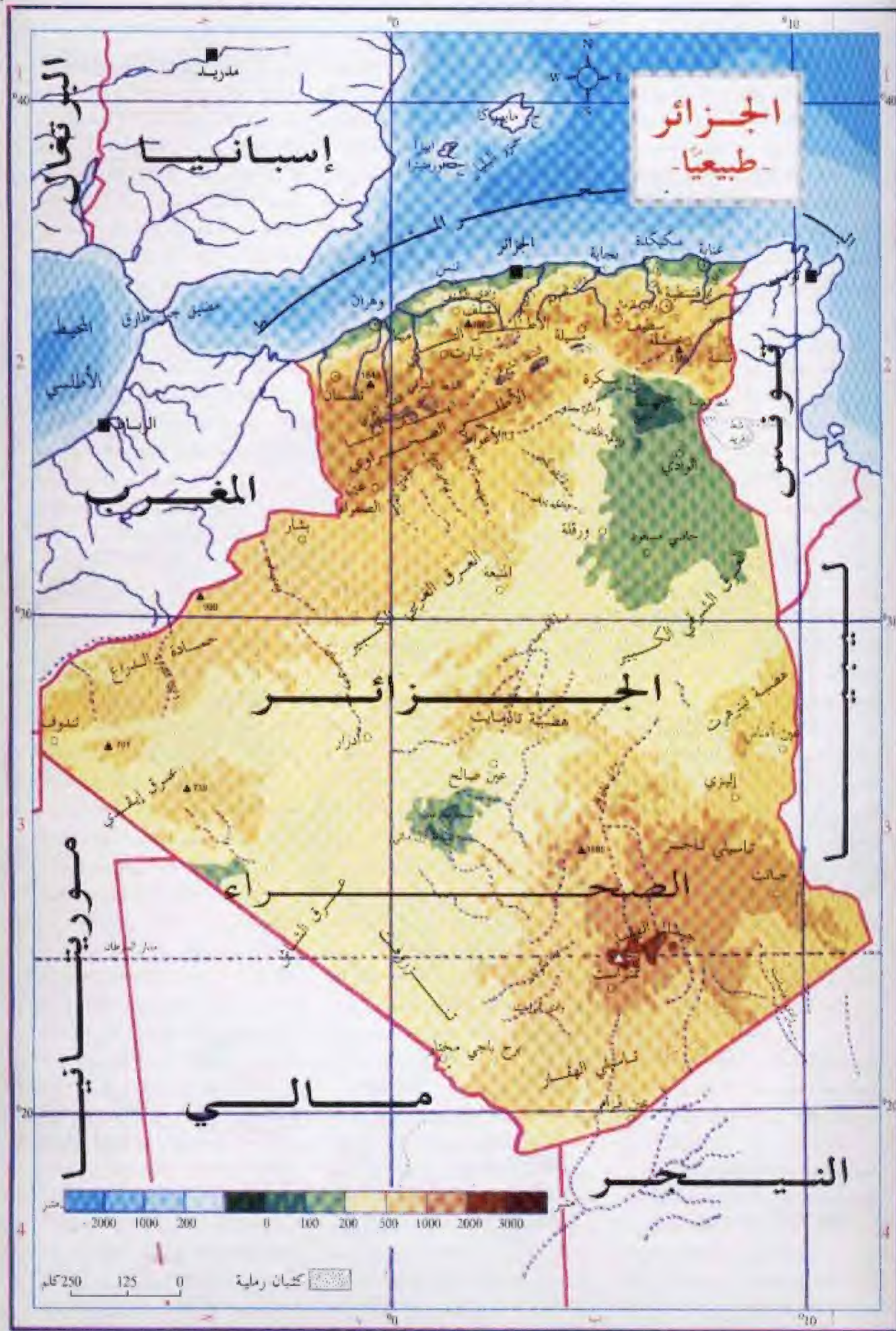
التركيب العمري للسكان لعام 1987

■ أقل من 20 سنة
■ 20/60 سنة
■ 60 + سنة



التركيب العمري للسكان لعام 1998

■ أقل من 20 سنة
■ 20/60 سنة
■ 60 + سنة



الموقع

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° قرب غرنيش، و12° شرقاً، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالاً. مساحتها 2381741 كلم²، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل، و1800 كلم على خط تندوف غدامس. وتحيط بالجزائر عدة دول، بسبب اتساع مساحتها، فمن الشرق: تليها تونس على طول 965 كلم، وليبيا بـ 982 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم، والصحراء العربية بـ 42 كلم، ومن الجنوب: البحر بـ 956 كلم، ومالي بـ 1376 كلم، وموريتانيا بـ 463 كلم. ومن الشمال البحر المتوسط. ساحل طوله 1200 كلم.

توقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية، تقع بين ميزات نادرة، استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال، ومحور التفاه بين أوروبا وإفريقيا، وبين الغرب العربي والشرق الأوسط، وعمراً حيوياً للعديد من طرق الاتصال العالمية، براً وبحراً وجواً.

فمن الناحية الجغرافية والإقليمية، يتميز موقع الجزائر بأبعادها الفاعلة والمثيرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بُعد الهوية والارتباط بجمهورية المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب الغرب العربي الكبير، ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك المنبر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا. وأما الغرب العربي الإسلامي، وهو محور الانتماء الحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية، وجعلت منها رافداً للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي.

والبعد الثاني هو بُعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية، ويتميز بمحورين.

الأول: المتوسطي، حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءاً من الحضارات العلية الفاعلة في المنطقة، والتي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة من أراضيها، ولا زالت حالياً تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط، وأحد أهم المحاور الرئيسية للقيادة الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية، ويتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر، ليشمل أوروبا وينداحل معها، لأن المتوسط تاريخياً كان دائماً عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا، وقد دعم هذا البعد حديثاً بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري، عبر أنابيب، يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وإيطاليا، وعبر المغرب وإسبانيا.

والثاني: محور الأفريقي، حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا، على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي، ولزلات فعالية هذا المحور، بعد إغراق

طريق الوحدة الإفريقية، الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول. ونشط العلاقات البشرية التاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة.

وتشكل محصلة هذه الأبعاد، إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي، في الميدان السياسي والاقتصادي، أهم المعالم التي تحكم في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر، وفي تحديد وظيفتها الإقليمية والدولية.

الجزائر الطبيعية

يتميز سطح الجزائر بتفاوتين طبيعيين متعززين ومختلفين من حيث التلامح التضاريسية والتركيب الجيولوجي، والمناخ، والانتشار السكاني، والتركيز الاقتصادي:

- النطاق الشمالي، ومساحته نحو 400 ألف كلم²، يعلب عليه الطابع الجبلي، في سلسلتين متوازيتين: الأطلس الثاني والأطلس الصحراوي، اللتين يحضنان بينهما منطقة هضبية واسعة، هذه المرتفعات حديثة التشكل، غير مستقرة، تشكيلاتها تعود للزمنين الثاني والثالث، مناخها متوسطي، والغطاء النباتي كثيف، والزراعة واسعة. ويتركز في هذا النطاق 90% من جملة سكان الجزائر، بكثافة متوسطة: 40 نسمة/كلم²، وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية.

- النطاق الجنوبي، ومساحته نحو 2 مليون كلم²، وهو عبارة عن قاعدة صحراوية قديمة، تعود إلى ما قبل الكمبري. ويمتاز بتضاريسه الهائلة، باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية، مناخه جاف، والغطاء النباتي محدود، والاستقرار السكاني يقتصر على الواحات وبعض مناطق استغلال البترول والغاز. بكثافة سكانية: 1 نسمة/كلم². ويحتوي هذا النطاق على أهم الثروات الباطنية في الجزائر.

وتنقسم الجزائر إلى الأقاليم الطبيعية التالية:

- الساحل: ويشغل هذا الأقليم شريطاً محدوداً، يتكون من شواطئ صحيرية صلبة، حيث تطل الجبال مباشرة على البحر، لتعطي الصفة الصحيرية التي ساعدت على ظهور الخلجان والواحات، مثل وهران، وأريزو، والجزائر، وجاية، وسكيكدة، وعناية، وإلى جانبها رؤوس صحيرية ممتدة داخل البحر، مثل رؤوس: منوبة، وفالكون، وكريون، وكافالو.

- الأطلس التلي: ويمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية المتوالية الحديثة التكوين، باتجاه جنوب شرق، وشمال شرق، وتحصر بينها جنوباً سهلية ساحلية ضيقة، أشهرها سهول: وهران، والتمنجة، وعناية، وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبياً في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال، أشهرها سهول: تلفسان، وسبدي، بلعاس، والسررسو، وقسنطينة.

وتمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على حدود المغرب، حتى جبال سوق أهراس عند حدود

تونس شرقاً، والأطلس التلي أكثر ارتفاعاً واتساعاً في الشرق منه في الغرب، وأعلى ارتفاع له في جبال الحرجرة، عند قمة لآلة حديجة: 2308م.

- الهضاب العليا: وتمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي، يتراوح علوها ما بين 900 و1000م، وهي أكثر ارتفاعاً في الشرق، حيث تأخذ أحياناً طابع الجبل، وبها العديد من المنخفضات: أهمها: سطيف، وعين البيضاء، وتيسة، والأحواض المنخفضة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر السيحات والشلوطنة وأهمها الشط الشرقي، وشط الحظنة.

ويشكل العارض التضاريسي المتمثل في جبل اخضنة، الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، كما تلقي سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس، في شكل عقدة جبلية متميزة.

يشكل هذا الإقليم أهم مناطق زراعة الحبوب في الجزائر منذ القدم، وقد شكل على مر التاريخ، وقبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، العمود الفقري للمعمور الجزائري، وأهم مناطقه الاقتصادية والسكانية.

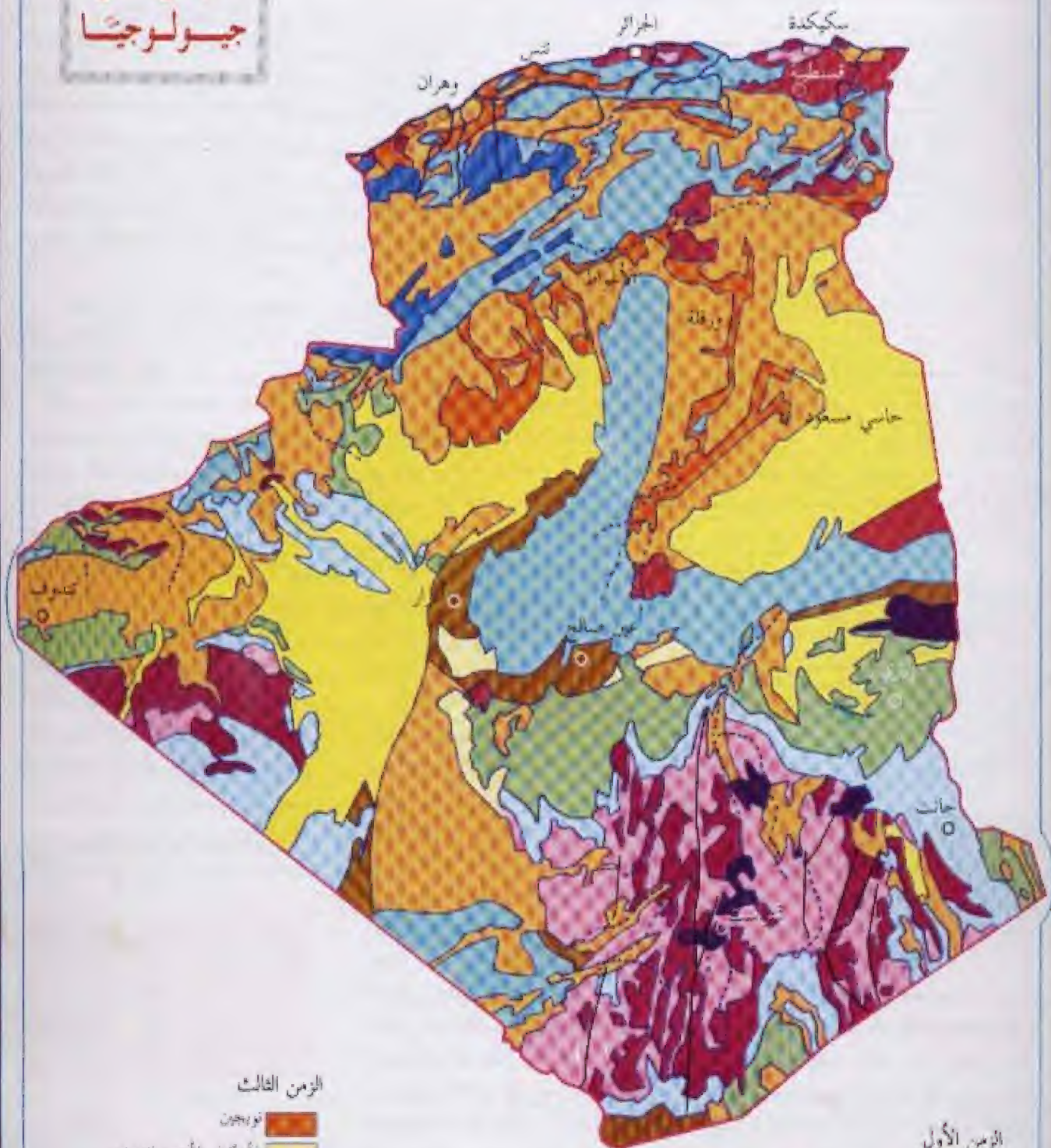
- الأطلس الصحراوي: وهو عبارة عن منظومة جبلية، طولها 700 كلم، من فجيح غرباً حتى إقليم الزاب شرقاً، باتجاه جنوب غرب، وتتلو بموقعها وارتفاعها، حداً طبيعياً انتقالاً بين الشمال والجنوب، وحاجراً في وجه رمال الصحراء، وتضم هذه المنظومة الجبلية مرتفعات عديدة شبه متوازية، تطلها فتحات وخواتم ودروب، وتسللها الأودية للحدود نحو الصحراء، كما تشكل ممرات طبيعية لشبكات المواصلات بين الصحراء وشمال الجزائر، سفوحها الجنوبية شديدة الانحدار بسبب الصدوع التي تفصلها عن القاعدة الصحراوية القديمة، خلافاً لسفوح الشمالية التي هي أقل انحداراً، أهم تشكيلاتها: جبال القصور، وبها قمة سيدي عيسى 2238م، وجبال عمور، وأولاد نابل، والحضنة، وجبال الأوراس، حيث قمة الشلثة: 2380م، وجبال التمامشة.

- الصحراء: وهي إقليم شاسع، أغلب تكويناته صخور قديمة بركانية، تمتاز بالقرابة والبساطة، وأهم التشكيلات التضاريسية للصحراء هي:

- نطاق المنخفضات: في الشمال الشرقي، حيث منخفض ملغني (32 م) تحت مستوى سطح البحر، وتنتشر هنا أهم واحات الجزائر، في وادي ربيع، ووادي سوف والزيان.

- نطاق الهضاب الصحيرية: ويحتل مناطق وسط الصحراء، أهمها: هضبة تادمايت: 836 متر فوق سطح البحر، وحمامة تيزهرت قرب الحدود الليبية، وحمامة الذراع غرب تندوف. هذا النطاق تكويناته صلبة، تغطيها صحور خيرية رملية، على شكل صفائح طبقية، تسمى الحمامة.

الجزائر جيولوجيًا



الزمن الثالث

تويجيت

الأشكال الأخيرة للقارات

باليوجين

الزمن الرابع

رمال

كتبان رملية

الزمن الثاني

كربناتسي

صخور ثاثوية غير محدودة

جوراسي

الزمن الأول

البرمي - الكارثوني - الديفولي

السوري - الأندوفشي - الكمبري

ما قبل الكمبري

صخور فراشية باطنية

صخور بركانية

صدع كبير

0 125 250 كلم

- لطاق المرتفعات في الجنوب الغربي للصحراء في منطقة التاسيلي ناجر، أغلب تكويناته الجبلية ناتجة عن اضطرابات بركانية، لا تزال قوهراتها بارزة، وهي شاهقة الارتفاع: 2254م، منقطعة بها وادي جرات الذي يشكل معلما أثريا عاليا، حيث رسوم التاسيلي القديمة. وفي منطقة الهقار الشاسعة، حوالي 0.5 مليون كلم²، المكونة من الصخور البركانية، أعلى قمة في كتلة الأثاكور، شمال تامنراست، في تاها: 2918 م، وهي أعلى ارتفاع في الجزائر.

- نطاق الرمال: وهو عبارة عن سهول غنائية، تغطيها الرمال، تشمل أكبر أجزاء الصحراء وأهم أشكالها:

الرق: وهو سهل صخري يغطي الحصن، أو أحواض منخفضة ملأها السيول الجارفة بالرواسب الصخرية، وهي صالحة للحركة، حيث تشكل مسارات الغدبد من الطرق الصحراوية.

والعرق: وهو سطح واسع الأطراف تغطيه كثبان رملية، يتراوح ارتفاعها ما بين 260 و500م، وتنتشر بكثافة في الشرق، حيث العرق الشرقي، الممتد من الحدود التونسية، حتى المنخفض الذي يفصل تادمايت واثنية، وفي الغرب حيث العرق الغربي، الممتد ما بين بني عباس والمنيعة، إضافة إلى عرق الشاش وليقدي.

توزيع الساحة والسكان على النطاقات الطبيعية في الجزائر

النطاقات الطبيعية	المساحة	السكان	المكان
	عام 1987	عام 1993	
السهول	104	166	70
الهضاب العليا	99	225	20
الصحراء	87	109	10

تقسم الجزائر من الناحية الجيولوجية إلى إقليمين: الأول شمالي والثاني جنوبي، وذلك بسبب اختلاف التطورات والأحداث الجيولوجية التي مرت بكل إقليم، وتفضل بينهما سلسلة الأطلس الصحراوي التي تشكل حدا طبيعيا بين أقدم وأحدث التكوينات الجيولوجية في الجزائر، فالصحراء في الجنوب قاعدة قارية قديمة، تظهر بها تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، في حيث تنتشر في الإقليم الشمالي تكوينات أحدث، تعود إلى الزمن الأول وما بعده، كما أنها أكثر امتزاجا وتنوعا، بسبب فعالية الحث الثاني، وشدة الحركات الالتوائية والبنائية، التي تمت في الزمن الثالث وبداية الزمن الرابع.

- الجزائر الشمالية: تتحدّد رسم المسات الأولى لتوابع الجيولوجي لشمال الجزائر منذ الزمن الأول، ممتلا في تكوينات الرواسب القديمة، في صخور الشبست السيلوري والبودنغ البرمي، المنتشرة خاصة في الهضاب العليا الغربية، في سعيقة، وجبال زكار، وفي شونة، والأطلس البليدي، إضافة إلى صخور الشبست والتاس في الهضاب العليا الوسطى، وفي بلاد القبائل، والمنطقة الساحلية بين جيجل وعنابة، وفي عدة مناطق في إقليم الساحل.

وفي الزمن الثاني، بصورة الثلاثة الأساسية ظهرت تكوينات التراسي على مساحة محدودة في جبل شطابة قرب قسنطينة، وفي أطراف الأطلس الصحراوي، خاصة في جبال القصور وعمور، وفي الهضاب العليا الوهرية، والحققة، والوطاية، والقطرة، حيث تتركز أهم مناجم الملح في الجزائر. أما تكوينات الجوراسي فتنتشر على طول الجبال الساحلية من الحدود المغربية حتى جبال القن، وهي صخور جيرية في معظم الحالات، إضافة إلى بعض المناط في سعيقة وفرندة وتلمسان والبايور، وأما تكوينات الكرتاسي، وهي عبارة عن صخور رملية وحصوية، فتمتد من حدود المغرب حتى بوسعادة، إضافة إلى الصخور الجيرية والطينية التي تشكل جبال الأطلس التلي.

وفي الزمن الثالث، بدأت الصورة الجيولوجية لشمال الجزائر، تأخذ شكلها الحالي، وأهم تكوينات هذا العصر تعود لليوسين، حيث تكوينات الباليوسين الجيرية السيليكية المنتشرة شرق وادي تافنة في منطقة وهران، وسيدي بلعباس، ومعسكر، وسوق، وسيدي عيسى، وجبال الحظنة، وفي بعض مناطق سطيف وقسنطينة وتيسة.

وجبال العنق، وهذه التكوينات غفيرة على أهم مناجم الفسفات في الجزائر، وامتناداتها في تونس. أما تكوينات الأيوسين، وهي صخور طينية وحصوية، فتنتشر في منطقة برج بوعريريج. وأخيرا تكوينات الأوثيوسين، وهي تكوينات قارية من صخور الكونغولومير، وتوجد في حوض الهيرة، وهضاب المديّة، وبني سليمان، وجبال الأوراس.

وأما تكوينات عصر البوجين، ومنه تكوينات المايوسين، من الكونغولوميرا الساحلية، والمارن الطيني، فتنتشر في منطقة وهران، وجبال الظهرة، وتسن، وشرق حوض الشلف، والحواف الشمالية لهضبة المديّة، وفي وسط الأطلس البليدي، وبلاد القبائل جنوب جبال البنيان، وقرب البرولفة، وفي الجنوب بين جبال الونشريسي وجبال التيطري، وسيدي عيسى. وتكوينات البلايوسين من الصخور الطينية أو الرملية أو الحيرية، تنتشر في منخفض سطيف وغرب منخفض الحظنة.

وفي الزمن الرابع امتلحت التبدلات الجيولوجية، لتغطي تكوينات هذا الزمن، أكبر أجزاء الجزائر الشمالية، فرواسبها تحت منخفضة الهضاب العليا، والسهول الساحلية كلها، كما تنتشر هذه التكوينات على طول الأودية، في شكل أحزمة طبقية، وهي تكوينات قديمة في أغلبها، حملتها مياه الأودية والسيول، ورسمتها حيث السهول والمنخفضات.

- الصحراء: وهي جزء من القاعدة الإفريقية الكبرى، تغطي قاعدتها البركانية للبلورة تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، مؤلفة بشكل أساسي من الغرانيت، والغنايس، وصخور متحولة، وأخرى رسوبية وغير رسوبية.

والصحراء إقليم منخفض، لأنه عبارة عن حوض واسع، تتخلله منخفضات بنائية، أهمها: منخفض شمال شرق الصحراء وتحيط به كتل جبلية كبيرة، هي جبال الأطلس الصحراوي شمالا، وكتلة الهقار جنوبا، ويمتاز بسماكة تشكيلاته الصخرية، وبسيطرة الأراضي المنخفضة التي تغطي القاعدة القديمة بتشكيلاتها الصخرية والجيرية والقارية، والكتبان الرملية. ثم الشخف الصحراوي الغربي الذي تغطيه التوضعات القارية الرابعة، وهو بدوره بحر للكتبان الرملية، وتفصل بين المنخفضين سلسلة من الصدوع.

للأمطار أهمية خاصة في الجزائر، لأنها المصدر الأساسي لتزويد كل أشكال الثروة المائية بالبلاد، كما أنها تلعب دوراً رئيساً في الاقتصاد الفلاحي، لأن الزراعة مرتبطة بسقوط المطر، ولأن المناطق المروية محدودة.

ويوضح توزيع المطر في الجزائر، الخصائص العامة التالية:

- في شمال البلاد نطاق المطر الشتوي: تتوزع كميات المطر في الشهور الأربعة للشتاء، وتسميها الرياح الغربية والشمالية الغربية الناجمة عن الجبهات الجوية القادمة من شمال المحيط الأطلسي والمتجددة فوق البحر المتوسط، حيث تزداد فعالية هذه الجبهات شتاءً، بسبب شدة البرد. وتبلغ كميات المطر أعلى قيمها على الساحل، حيث تزيد عن 1000 ملم/سنة، خاصة في مرتفعات الأطلس التلي التي تؤدي دوراً واضحاً في تركيز المطر بهذه المنطقة، لأن اصطدام الرياح الغميلة بالرطوبة بها يساعد على تكاثف بخار الماء وسقوط الأمطار بغزارة. وتقل كمية الأمطار فيما وراء الأطلس التلي، ابتداء من سفوحها الجنوبية، حيث تقلدني كميتها إلى ما بين 200 و400 ملم/سنة، وهي تسقط خلال فصلي الربيع والخريف أساساً.

- في الصحراء: يسيطر الجفاف على مدار العام، وتقل كمية المطر عن 200 ملم/سنة، وذلك بسبب وقوعها في المنطقة فوق المدارية، وأين تراكم الرياح القادمة من خط الاستواء مشكلة منطقة ضغط مرتفع، ومصدراً للرياح التجارية التي تهب من الصحراء، وهي رياح جافة لا رطوبة فيها.

وتنزل أهم كميات المطر على الهوامش الشمالية للصحراء بسبب تسلسل الرياح الغربية والشمالية الغربية في الشتاء، والتي تحتفظ بنسبة محدودة من الرطوبة بعد أن تفرغ حمولتها في المنطقة الشمالية.

وفي جنوب شرق الصحراء، يسود نظام المطر الصيفي لارتباطها بالمنطقة المدارية، وأهم ما يميز نظام المطر في الجزائر:

- إنها تقل من الشمال إلى الجنوب، لأن الرياح الغربية والشمالية الغربية، تصطدم بالأطلس التلي الذي يشكل حاجزاً للمطر، حيث تفرغ أكبر جزء من حمولتها، ولا تصل منها إلا كميات قليلة للمناطق الداخلية.

- إنها تقل من الشرق إلى الغرب، حيث تقسم الجزائر إلى جزء وطي في الشرق وخاصة في الشمال الشرقي، وجزء جاف في الغرب، وخاصة في الجنوب الغربي؛ والسبب في ذلك، أن الرياح المسيطرة على غرب الجزائر تصطدم بالحاجز الجبلي في غرب وجنوب شرق إسبانيا وشمال المغرب، أين تفرغ حمولتها قبل وصولها إلى الغرب الجزائري بحمولة ضعيفة.

الحرارة: يتأثر توزيع الحرارة في الجزائر بعامل القرب والبعد عن البحر، وبالطبيعة السهلية والجبلية التي تغير بشدة من خصائص التوزيع الحراري. فالإقليم الساحلي أطف حرارة من باقي أقاليم الجزائر، بسبب التأثيرات البحرية المطفة.

ويتسم توزيع الحرارة في فصل الشتاء بالانخفاض التدريجي كلما ابتعدنا عن الساحل، حيث تتراوح درجات الحرارة في شهر جانفي ما بين 10° و12° على الساحل، و4° في الهضاب العليا.

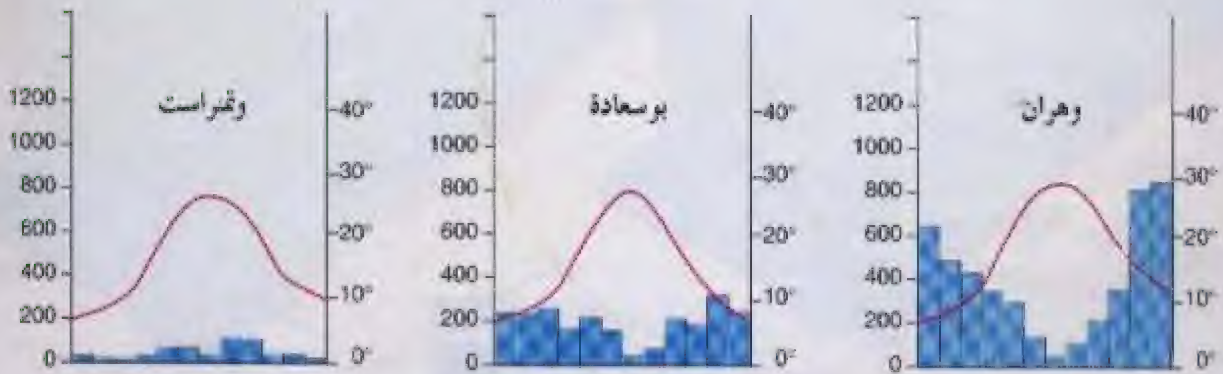
وفي الصيف، فصل الارتفاع الحراري، يكون القسم الشمالي محدلاً نسبياً بفارق حراري يقل عن 18°، والقسم الداخلي قارياً بفارق حراري يزيد عن 18°، حيث يكون الاتجاه العام تزايد ارتفاع درجة الحرارة من الساحل باتجاه المناطق الداخلية، إذ تتراوح ما بين 20° في أوت على الساحل، و26° في الهضاب، وإلى أكثر من 30° في الصحراء.

- الرياح: تخضع الجزائر لمناطق الضغط الجوي المتحركة في منطقة البحر المتوسط، وهي منطقة الضغط المرتفع فوق مدار السرطان، وخاصة الضغط المرتفع الأزوري في شمال الأطلسي، وهو الذي يحدد نظام الرياح في المتوسط وغرب أوروبا.

لكن فصل الشتاء يتكون فوق شمال إفريقيا ضغط مرتفع يتصل بالضغط المرتفع الأزوري والضغط المرتفع الآسيوي، في حين يكون الضغط فوق مياه البحر المتوسط منخفضاً بالنسبة للضغط فوق اليابسة المحيطة به. وهذا ما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تخرج من المرتفع الأزوري رياح شمالية غربية رطبة ومطفرة تسيطر على المناطق الشمالية، في حين تكون غربية وشمالية غربية على الهضاب، وشمالية على هوامش الصحراء الشمالية.

أما الصحراء، فتهب عليها رياح ساخنة من المنطقة الاستوائية، تكون رطبة نسبياً باتجاه جنوب غرب وشمال شرق.

وفي فصل الصيف يتكون فوق شمال إفريقيا نطاق من الضغط المنخفض، يتصل في شرقه بالضغط المنخفض الآسيوي وفي جنوبه بالضغط المنخفض الأزوري، مما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تسود الرياح القارية القادمة من الصحراء، وهي رياح جافة وحارة، ومحملة بالأتربة، تسمى السيروكو، ويصل مدى تأثيرها حتى جنوب إيطاليا وفرنسا؛ في حين تتعرض الصحراء لهبوب رياح جنوبية شرقية وشمالية غربية ساخنة رطبة، مشبعة ببخار الماء تتسبب في سقوط المطر على منطقة الهضاب.

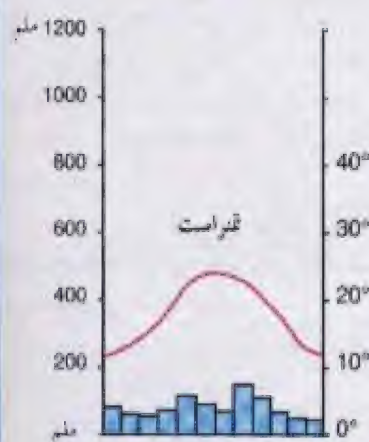
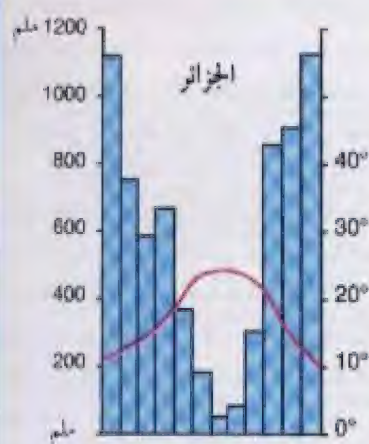


متوسطات الحرارة والأمطار في محطات وهران، بوسعادة، وقراس

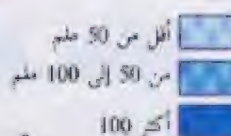
الجزائر - الأمطار -



متوسط
المطر
السني

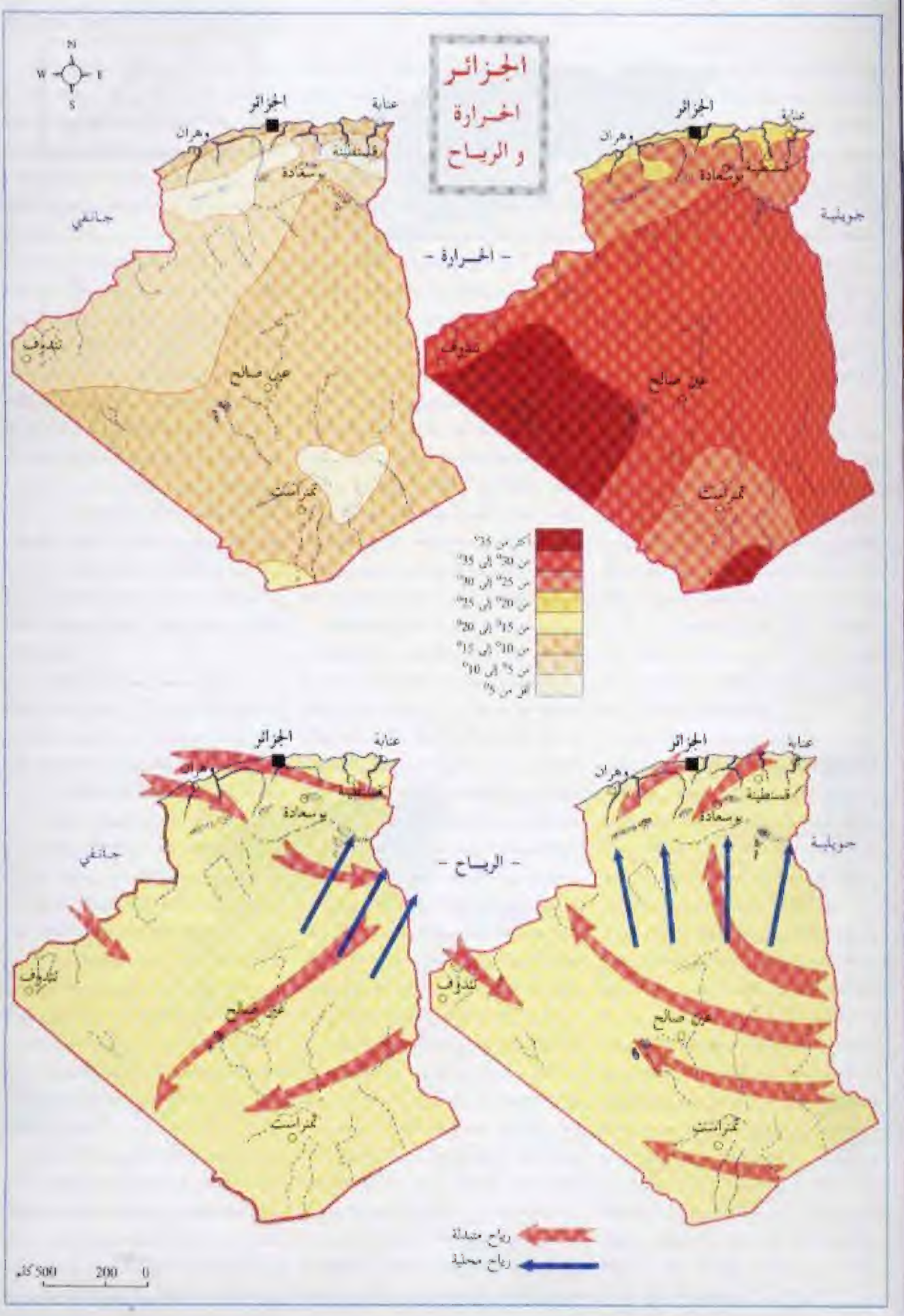


350 175 0 كم



500 250 0 كم





تتحكم الظروف الناشئة عن تداخل الموقع بالنسبة لدرجات العرض، وتوزع اليابسة والماء والخصائص واتجاهاتها وارتفاعها، واتساع مساحة الجزائر، في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد، حيث تظهر ثلاثة نطاقات مناخية رئيسة، لها بصمات مميزة، تمتد على شكل نطاقات عرضية من الغرب للشرق، ومرتبة من الشمال إلى الجنوب كالتالي:

- مناخ البحر المتوسط: ويغطي المناطق الداخلية لساحل البحر شمال الأطلس التلي، من تنس إلى القالة وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، طقس معتدل، ويتميز بفصلين متباينين الأول مطير ودافئ وطويل، وهو الشتاء والثاني جاف وحار وقصير، وهو الصيف، والذي الحراري ضئيل عموماً. ويمكن التمييز ضمن هذا النطاق بين مناخ المتوسط الرطب الذي يغطي منطقة القبائل الصخرى من الحجرية إلى القل، وهو أكثر رطوبة، حيث يزيد معدل المطر عن 1000 ملم في الحجرية والباير، وحوالي 2000 ملم في القل، حيث توجد منطقة الزيتونة، أكثر مناطق الجزائر مطراً بنحو 2443 ملم/سنة كما تدوم الفلوج في هذه المنطقة لفترة تزيد عن 10 أيام في السنة. والغطاء النباتي فيها كثيف، من نوع الغابة أساساً. والنوع الثاني هو مناخ المتوسط شبه الرطب، الذي يغطي باقي مناطق التل بمعدل مطري يبلغ 700 ملم/سنة.

- مناخ الأنيس: ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والصحراوي، وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحسار تدريجياً من الشمال لتفصح الجبال للمناخ الجاف، المتميز بالظروف القارية. فالأمطار تتراوح ما بين 300 و 500 ملم/سنة، فهي غير منتظمة، والفراري الحرارية الشهرية متطرفة.

والهضاب العليا الشرقية شبه جافة، مناخها قاري (50 يوم جليد في السنة و 30 يوم صيركون)، والهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الحافة، فالأمطار فيها أقل كمية وانتظاماً، فلا تزيد عن 400 ملم/سنة.

- مناخ الصحراء: ويغطي أوسع أنحاء الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد للمناخ الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، الأمطار قليلة وغير منتظمة، تقل عن 200 ملم/سنة، والجو جاف، والحرارة عالية، والفراري الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة، باستثناء منطقة الهفار المتأثرة بالمناخ للنداري، حيث الأمطار تسقط صيفاً، والحرارة أكثر اعتدالاً.

يتدرج هذا المناخ تدريجياً ابتداء من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي الذي يقدم صورة مناخية فريدة، حيث السفوح الشمالية تكسوها الغابات، وقسمها تغطيها الفلوج بسبب وصول التأثيرات البحرية الرطبة الباردة، وبمعدل مطري يتراوح ما بين 800 و 900 ملم/سنة، والسفوح الجنوبية المواجهة للصحراء التي تتأثر بالمناخ الصحراوي.

القاحل، وهكذا تتعايش غابات الصنوبر والسدر، مع واحات النخيل على بعد 30 كلم.

■ التنبؤات:

يعكس الغطاء النباتي الظروف المناخية وخصائص التربة، السائدة في الجزائر، التي تشكل العناصر الأساسية في رسم الصورة النباتية، حيث ينتشر نحو 3300 صنف نباتي منها 640 من الأصناف النادرة عالمياً.

وتتوزع الأقاليم النباتية في الجزائر على النحو التالي:

- إقليم المتوسط: ويغطي الأراضي المحصورة بين السفوح الجنوبية للأطلس التلي وساحل البحر المتوسط، مناخه حار وجاف وقصير صيفاً، ورطب ودافئ وطويل ومعتدل شتاءً. ورتبه جيدة وخصبة، وهو لذلك أوفر مناطق الجزائر نباتاً وأغصاناً نوعاً، كما توجد بهذا الإقليم، أعصب الأراضي الفلاحية ذات الإنتاجية العالية.

أهم التشكيلات النباتية في هذا الإقليم، الغابات الدائمة الخضرة، وتغطي مساحة قدرها 3,8 مليون هكتار، منها 650 ألف هكتار غابات طبيعية، و550 ألف هكتار غابات غير طبيعية، إضافة إلى الأعراس الكثيفة في مناطق المطر التي يزيد فيها معدل التساقط عن 1000 ملم/سنة. الحياة النباتية في هذا الإقليم نشطة طوال العام، وهو يتميز بتعدد أنواع النبات، طبعها غابات الصنوبر على مساحة 700 ألف هكتار، والبلوط 500 ألف هكتار، والفلين 440 ألف هكتار، (أكبر غابة فلين في حوض المتوسط بعد البرتغال)، والأرز 30 ألف هكتار، إضافة إلى أشجار الزان، والأشجار الشفولة، مثل الزيتون، والحامضيات بمختلف تشكيلاتها؛ ويميز هذا الإقليم، نطاق إنتاج الفاكهة الأول في الجزائر.

- إقليم السهوب: وهو إقليم انتقالي، يحكم موقعه بين إقليم المتوسط والصحراء، وتنتشر في تخومه الشمالية أشجار الزيتون، وفي تخومه الجنوبية التدرن، ويتراوح في هذا الإقليم معدل التساقط ما بين 300 و 500 ملم/سنة، الذي يكون أساساً في الشتاء، وفرة الجفاف فيه طويلة، والحرارة أكثر ارتفاعاً، حيث تتزايد الفوارق الحرارية اليومية والفصلية، والتربة فيه فقيرة، إضافة إلى انتشار السبخ والترب الملحية التي لا تساعد على نمو النبات.

وتظهر التشكيلات النباتية في هذا الإقليم على شكل تجمعات كثيفة أو مفتوحة من الأعشاب والخشائش القصيرة والشجيرات في المناطق غير الصالحة للزراعة، وتتميز بأهميتها الرعوية، حيث يعتبر هذا الإقليم نطاق المراعي الطبيعية الأول في الجزائر، ومورداً طبيعياً متجدداً تستفيد منه أهم قطاعات الثروة الحيوانية في الجزائر، وخاصة الأغنام، كما يلعب الغطاء النباتي في هذا الإقليم، دوراً في حماية البيئة الطبيعية والمحافظة على التربة من التعرية. وأهم الأنواع النباتية السائدة هي الخلفاء، على نحو 6 مليون هكتار، التي لها أهمية مزدوجة اقتصادياً، كمادة أولية لصناعة

الورق وكمراعي طبيعية، إلى جانب السدر والبلوط والشج. كما يتميز هذا الإقليم، بكونه أهم مناطق إنتاج الحبوب في الجزائر، حيث حلت الزراعات الانسانية مكان النبات الطبيعي، وهي مورد اقتصادي هام، يتميز به هذا الإقليم منذ العصور التاريخية: الفارقة، حيث كان دائماً نطاق الحبوب الأول في الجزائر.

- إقليم الصحراء: وتركز الظروف المناخية القاحلة السائدة في هذا الإقليم بصماتها على الغطاء النباتي، حيث يبلغ الجفاف هنا ذروته، ويقل متوسط الأمطار عن 200 ملم/سنة، والطبيعة قاسية، والتربة نادرة، لأن الأراضي التي تكسوها الرمال المتحركة، أو التي تكون مكسوة بطبقة صخرية كالحجارة، إضافة إلى الملوحة، لا تساعد على نمو النبات.

ويقتصر الغطاء النباتي في هذا الإقليم، على التشكيلات المتألقة مع الجفاف وارتفاع الحرارة، التي تحمل مجاري الأودية والمناطق التي توجد بها مياه باطنية قريبة من سطح الأرض، خاصة في الواحات. وهناك مناطق تخالية تماماً من الحياة النباتية، تسمى محلياً «فانزروف». كما أن الأنواع النباتية المنتشرة في هذا الإقليم محدودة، لا تتجاوز بضعة أنواع، معظمها مجرد من الأوراق، فروعها قصيرة، وتكثر بها الأشواك لتغلب على الجفاف والصخر، وجذورها طويلة بحثاً عن المياه الباطنية؛ وأهم هذه التشكيلات، النخيل في الواحات، والدرن والعباب والطرفة والسنت.

ونشاط الرعي محدود في هذا الإقليم، والزراعة محصورة في مناطق الاستصلاح المعتمدة على الري بالمياه الجوفية، التي توسعت مساحتها بصورة محسوسة في العشر سنوات الأخيرة، لكن الضغوط الطبيعية القاسية، وارتفاع تكاليف عمليات الاستصلاح، وتقنيات الري، جعلت من هذه الزراعة أمراً مكلفاً، وعمرها الافتراضي مرتبط بكثمة مخزون المياه الباطنية غير المتجددة.

وعموماً، فإن الغطاء النباتي في الجزائر، يعاني من التدهور وانخفاض الإنتاجية، وأصبحت ظاهرة التصحر تهدد الأراضي بسبب الاستغلال غير الرشيد، والحرائق التي أدت إلى الدثار ونسبة عدد من الأنواع النباتية، إلى جانب تساعد عملية التعرية. وقد استدعت هذه المشكلة اهتمام الدولة الجزائرية مبكراً، حيث قامت باتخاذ عدة تدابير، أهمها مشروع السد الأخضر ومشروع حماية المناطق السهلية، كمحاولة للسيطرة على زحف الصحراء، وخلق توازن طبيعي ومناخي يساعد على الحياة البشرية والحيوانية، وعلى تحقيق إنتاج إضافي من منتجات الغاية المختلفة، وخلق ظروف ملائمة للتوسع في الزراعة والإنتاج الحيواني، وبالتالي على استقرار السكان؛ لكن النتائج المحققة لم تكن بمستوى المطلوب، بسبب مشاكل التمويل والصيانة والحماية.

■ الزراعة - الصيد البحري - تربية الماشية.

الزراعة: تشكل الزراعة الجزائرية قطاعاً استراتيجياً في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 14٪ من الإنتاج الداخلي الخام، وتشغل 25٪ من العمالة عام 1999 (مقابل 60٪ عام 1967)، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 8,2 ملايين هكتار، وتغل 4٪ من جملة مساحة البلاد، وتتركز أهم الأراضي الزراعية في شمال الجزائر، والأراضي الزراعية المروية مساحتها 420 ألف هكتار، وهي قليلة، وذلك للفرق من حيث المياه السطحية.

ويتقسم القطاع الزراعي الجزائري إلى نوعين من حيث التسيير والاستغلال: القطاع العام، ويغطي 3,4 مليون هكتار، ويغل 44٪ من جملة الأرض الصالحة للزراعة. والقطاع الخاص، ويغطي 4,1 ملايين هكتار، ويغل 56٪ من جملة الأرض الصالحة للزراعة.

وقد عرف القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال عام 1962 العديد من التنظيمات الزراعية والإصلاحات، بهدف النهوض به ورفع أدائه، لتأمين متطلبات الغذاء والحياة للسكان.

ففي عام 1963 شُيِّع نظام التسيير الذاتي، على نحو 2,4 مليون هكتار، من أعصبت الأراضي الزراعية، كانت تابعة للمستوطنين الأجانب قبل الاستقلال، وتغل 1/4 المساحة الصالحة للزراعة، في حين كان القطاع الخاص، يستأجر بنحو 5 ملايين هكتار، ثلاثة أرباعها ملكيات صغيرة تقل عن 10 هكتارات في المتوسط.

وفي العام 1971 صدر قانون الثورة الزراعية، حيث تم تأميم نحو مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وأقيمت عليها تعاونيات الثورة الزراعية.

وفي العام 1984 صدر قانون استصلاح الأراضي وحيارة الملكية الزراعية، حيث أعيدت هيكلة أملاك الدولة، بإنشاء 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية، متوسط مساحتها 800 هكتار.

وفي العام 1987، صدر قانون المستعمرات الفلاحية، حيث تم حل المزارع الفلاحية الاشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على نحو 28 ألف مستعمرة فلاحية جماعية، متوسط مساحتها 60 هكتار، بتراوح عدد المستفيدين في المستعمرة الواحدة منها، ما بين 3 و6 أفراد، وكذا 5000 مستعمرة فلاحية فردية، متوسط مساحتها بتراوح ما بين 8 و9 هكتارات.

وفي العام 1990 صدر قانون إعادة الأملاك الموقعة، حيث تم إرجاع 445 000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق.

وفي العام 1996 صدرت تشريعات عديدة تضمنت حق التملك للأرض وحق تأجيرها، تكريساً للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد، نحو اقتصاد السوق.

هذه التنظيمات المتتالية والمتناقضة، شاعبت على الفشل الدريع لمختلف العمليات الإصلاحية للقطاع الزراعي، وعامل على تدعوره وضعف أدائه وتخلفه، وقد زاد من تعقيد أوضاع القطاع، الظروف الطبيعية غير

للملائمة، ومحدودية الأرض الزراعية، وتقلصها تحت تأثير الانجراف والتصحّر. وعوضوها للعوامل المناخية، إضافة إلى زحف العنبر الذي طال نحو 150 ألف هكتار من أعصبت الأراضي لأغراض الوطن الصناعي والتعصير، زيادة على الهجرة من الريف للمدن، وتراجع نصيب العمالة الفلاحية، وتحولها إلى الأنشطة الأخرى، وقلة التمويل والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، حيث تقدر الإحصاءات الرسمية تقلص معدل المساحة الزراعية من 0,75 هكتار للفرد عام 1962 إلى 0,25 للفرد عام 1999. كل هذه العوامل أدت إلى استفحال ظاهرة التبعية الغذائية وما يترتب عنها من أخطار جسيمة على الأمن والاستقرار الوطني، حيث تستورد الجزائر ما بين 30 و50٪ من حاجياتها من الحبوب، و60٪ من حاجياتها من الحليب، و70٪ من حاجياتها من الزيوت النباتية، و95٪ من حاجياتها من السكر.

هذه المعطيات، تؤكد العجز الخطير في ميزان المبادلات الزراعية، وارتفاع حجم وقبحة الواردات الغذائية، التي بلغت في عام 1995 نحو 2,7 مليار دولار، وهو ما يعادل 30٪ من عائدات البلاد من العملة الصعبة سنوياً، وهو عبء كبير على كامل الاقتصاد الوطني.

أما أهم المحاصيل الزراعية فهي:

الحبوب: وهي المحصول الرئيسي في الجزائر، بسبب سيطرة الأراضي البعلية على زراعته بفعل تأثير الظروف الطبيعية، واحتلت الحبوب عام 2000 نحو 62٪ من جملة الأرض الصالحة للزراعة، أي 5 ملايين هكتار، معظمها يقع في الهضاب العليا، وكان متوسط مردودها 9,4 قنطار/هكتار، وهو ضعيف جداً مقارنة بالمعدلات العالمية. ويبلغ متوسط إنتاج الجزائر من هذا المحصول نحو 25 مليون قنطار سنوياً، وهو يعادل 15٪ من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

ويتأرجح إنتاج الحبوب في الجزائر، تبعاً للظروف المناخية، حيث تميز موسم 1996 بإنتاج قياسي للحبوب بلغ 46 مليون قنطار، بينما أشارت تقديرات موسم 1997 الذي تميز بالجفاف إلى إنتاج بلغ 12 مليون قنطار فقط. أي بانخفاض بلغ 74٪ من محصول الموسم السابق. وقد كان نصيب الفرد من الحبوب في الجزائر 240 كغ عام 1962، وتقلص إلى 148 كغ للفرد عام 1991، وهو دليل على تراجع هذا المنتج الغذائي الحيوي، بسبب صعوبة العوامل الطبيعية ونسبة المياه وانخفاض إنتاجية الهكتار الواحد، وتستورد الجزائر ما بين 40 و50٪ من القمح الغرض للبيع في السوق العالمية، وبذلك فهي من أكبر الدول المستوردة له عالمياً، وهذا يكلف الخزينة الجزائرية نحو 1,3 مليار دولار سنوياً، وأشارت التوقعات إلى ارتفاع هذه التكاليف إلى 3 مليارات دولار عام 2000، وإلى 4 مليارات دولار عام 2005.

الأشجار المثمرة: وتغطي نصف مليون هكتار، أي 6٪ من المساحة الصالحة للزراعة، وإنتاج قدره 945 ألف طن/سنة، وأهم أنواعها:

1 - الزيتون: ويغطي 297360 هكتاراً، تغل 60٪ من مساحة الأشجار المثمرة، بنحو 3 مليون شجرة، وإنتاج قدره 16500 طن عام 87، تقلص عام 91 إلى 6000 طن فقط.

2 - الخسفيات: على مساحة 46 ألف هكتار، معظمها في منطقة الساحل.

3 - الكروم: على مساحة 94 ألف هكتار، وكانت قبل السبعينات 355 ألف هكتار.

4 - النخيل: 7,5 ملايين نخلة، بإنتاج قدره 215 ألف طن سنوياً.

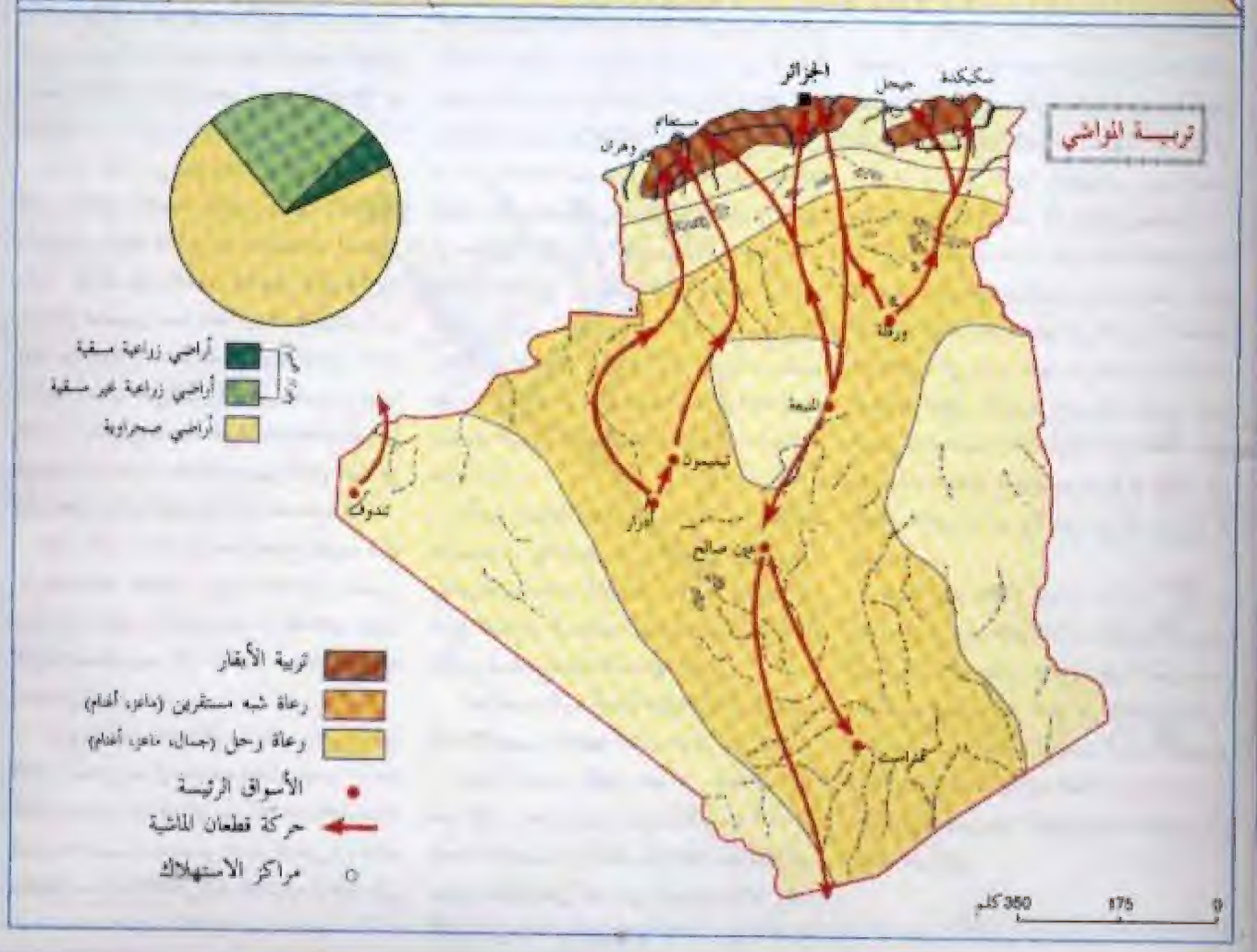
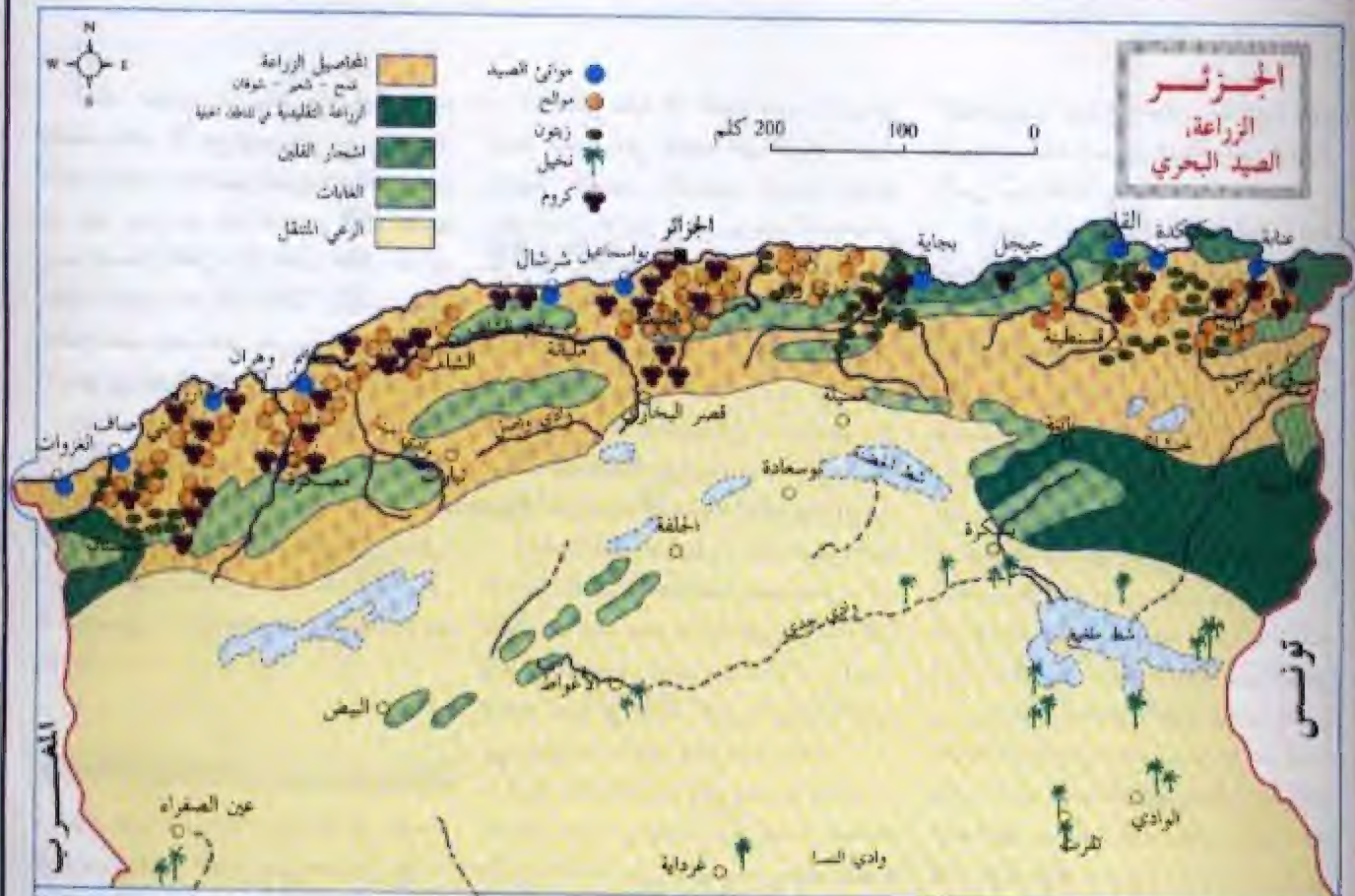
الثروة الحيوانية: وهي محدودة نسبياً بالنظر للإمكانيات الجيدة لتطويرها، حيث بلغ عدد قطعان الغنم عام 1999 نحو 17,7 مليون رأس، يتوزع معظمها في منطقة الهضاب العليا، إضافة إلى 3,8 ملايين رأس من الماعز، ونحو 1,4 مليون رأس من البقر. تتركز بصورة خاصة في شمال شرق الجزائر، تنتج نحو 535 ألف طن من الحليب سنوياً، و130 ألف رأس من الحمل.

وبذلك تعاني الجزائر من نقص واضح في ميدان المنتجات الحيوانية (حليب ولحوم)، وتضطر إلى الاستيراد، مما يزيد في ثقل الفاتورة الغذائية، وتوطيد البعثة الغذائية للخارج.

الفلاحة الجزائرية عام 2002 حسب الإحصاء الفلاحي العام

- المساحة الفلاحية النافعة "S.A.U" 8666715 هكتاراً
- المساحة الفلاحية المخصصة للحبوب 4177357 هكتاراً (48,2٪).
- المساحة الفلاحية المخصصة للأشجار المثمرة 887469 هكتاراً (6,7٪).
- المستعمرات الفلاحية: 62٪ مساحتها أقل من 5 هكتارات. 94٪ مستعمرات للقطاع الخاص.
- 03,7٪ مستعمرات فلاحية جماعية.
- 01,5٪ مستعمرات فلاحية فردية.

- العمالة الفلاحية: 997 769
- إنتاج الحبوب: 2001 - 27,6 مليون قنطار.
- 2002 - 19,0 مليون قنطار.



الصيد البحري، لم يحظ هذا القطاع الهام بالاهتمام اللازم إلا بعد السبعينيات، حيث خصصت الدولة استثمارات هامة لهذا القطاع، الذي أصبح يضم 28 ميناء، ويصنع نحو 190 ألف طن سنوياً، معظمها بوجه للاستغلال المحلي، وقد فتحت الجزائر عام 95 مياها الإقليمية للشركات العالمية (اليابان وإيطاليا خاصة) للصيد فيها، مقابل دفع رسوم معينة، وتحديد كميات الصيد لحماية الثروات الطبيعية من الاستنزاف. ويهدف رفع طاقة إنتاج هذا القطاع الهام شجعت الجزائر المزارع السمكية، حيث يمكن الاستفادة من 28 مليون هكتار من المسطحات المائية في أحواض السدود لتربية الأسماك لغرض الاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي.

- كما يعتبر للمرجان ثروة بحرية هامة، لكنه تعرض لاستنزاف كبير، مما دفع الحكومة إلى منع استغلاله لمدة 15 سنة.

■ الصناعة والمحروقات

تؤدي الصناعة في الجزائر دوراً رائداً في الاقتصاد الوطني، وفي التنمية المتوازنة، وهي تعتمد على قدرات هامة ومتطورة، بفضل الثروات الطبيعية المتنوعة المتوفرة محلياً، والتي أمنت لتلبس دورها كمصدر للتأمين، وبفضل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في وحداتها.

بدأت الجزائر في بناء قاعدة صناعية تهدف إلى تطوير وتكامل الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلالية والتقليل من التبعية للخارج منذ السبعينيات، ابتداء من الخطط الثالث، إلى الخططين الرابعين الأول والثاني، حيث تم تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات طافت 60% من جملة الاستثمار الوطني لهذا القطاع، بفضل توظيف عائدات المحروقات والقروض الخارجية وسياسة التشجيع، وقد شهدت هذه الفترة، بناء القاعدة الصناعية الوطنية، تحت إشراف الدولة وبتمويل كامل منها، في إطار خطة محكمة أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة.

وقد ركزت الدولة على هذا القطاع الحيوي، لما له من انعكاسات اجتماعية ومردود اقتصادي وسياسي، منها توفير الشغل لأعداد كبيرة من السكان، وتوفير العملة الصعبة، ورفع أداء الاقتصاد الجزائري، وزيادة نصيبه في الدخل الوطني.

وأهم مؤشرات الفترة النوعية والكمية التي حققتها القطاع الصناعي، هو ارتفاع عدد العاملين فيه من 7% عام 66 إلى نحو 30% عام 87، وإلى نحو 45% عام 1995، إضافة إلى زيادة نصيب مساهمته في الدخل الوطني إلى 25%، وتقليص نسبة المواد الخام في صادرات الموارد المأهولة، التي أصبحت تصدر مصنعة كاملة أو نصف مصنعة.

كما تمثل فعالية هذا القطاع ودوره الحيوي في التنمية الوطنية، وفي القضاء على الفوارق الجهوية، والنهوض بالمستوى الاقتصادي للمناطق المتخلفة والمحرومة، في الانتشار الواسع للوحدات الصناعية في كل أنحاء البلاد، بعد أن كانت مركزة على الساحل وفي المدن الكبرى، حيث امتدت إلى الهضاب العليا، وحتى الصحراء والمدن الصغيرة، وقد عمل هذا على تحويل بنية الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

كما أصبح هذا القطاع بما أتبع له من مصادر تمويل ضخمة، قطاعاً مرموقاً على مستوى العالم الثالث، لكنه لم يستطع تحقيق مستوى أداء الصناعة العالمية، إنتاجاً وتسويقاً. وتشتمل الصناعة الجزائرية على معظم الفروع (أهمها الصناعات الثقيلة، وصناعات الحديد والصلب، في مركب الحجار قرب عنابة، بطاقة إنتاج 2 مليون طن/سنة، الذي يشغل 20 ألف عامل، ويلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد، لدخول متوجه في مختلف الفروع الصناعية الأخرى، وفي ميدان البناء والتعمير ونقل البترول والغاز.

ثم الصناعة الميكانيكية، وتنتج مجموعة متنوعة من المنتجات، ابتداء من المحركات والمحركات في قسنطينة، والآليات الفلاحية في سيدي بلعباس لخدمة القطاع الفلاحي، إلى الشاحنات والمخارقات في روية، وآليات الأشغال العمومية والمحارقات والرافعات في قسنطينة لخدمة قطاع البناء والأشغال العمومية، وعتاد الري والمنضخات لخدمة قطاع المياه.

ثم الصناعة البتروكيماوية القائمة على استغلال البترول والغاز الطبيعي في قطين هامين، الأول في الشرق في سكيكدة، والثاني في الغرب في أرزيو، وتعمل أساساً للتصدير للخارج. وتستعمل تقنيات متطورة في تجميع الغاز، وتكرير النفط، وإنتاج الأسمدة والنبيذات، والغازات الصناعية، والعديد من المنتجات نصف المصنعة التي توجه للوحدات الصناعية داخل البلاد لإنتاج مسحوق الصابون، ومواد الصباغة، والبوت البلاستيكية، والبطاريات....

وأخيراً الصناعة الخفيفة بكل فروعها، من الغذائية، والنسيجية، والمجلدية، إلى الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية ذات الاستعمال الواسع، وتنتشر في شبكة كثيفة من الوحدات الصناعية تغطي معظم أنحاء البلاد، لتلبية حاجيات الاستهلاك المحلي.

كما أعطت الدولة اهتماماً خاصاً لقطاع صناعة مواد البناء والإسمنت، لمواجهة الطلب المتزايد على البناء.

وعصوماً يشتمل القطاع الصناعي الجزائري، على نحو 1000 وحدة صناعية كبرى، وعلى عدة آلاف من الوحدات الصغيرة، وقد شغل عام 1995 نحو 620 ألف عامل، بحيث غطى 40% من حاجيات البلاد، وتجدر الإشارة إلى أنه قبل العام 1990 كانت جهود التصنيع

كلها على عاتق الدولة التي اختكرت هذا النشاط الحيوي بصورة شبه كاملة، ولم تترك للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي سوى هامشاً ضيقاً.

تكن هذا الأخير عرف دفعا قويا بعد صدور قانون العملة والقرض وقانون الاستثمار، حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص الوطني أو في إطار الشراكة مع رأس المال الأجنبي عام 2000 نحو 1400 مؤسسة (+ 10 عمال)، بلغ رقم أعمالها 4.5 مليارات دينار، وشغلت 41977 عاملاً، كما ساهمت في استيعاب نصيب مهم من العمالة الوطنية. وينتسب نصف عدد هذه المؤسسات الصناعية الخاصة إلى قطاع الصناعات الغذائية، يليها قطاع الصيدلة والكيمياء، ثم قطاع مواد البناء وقطاع الخشب والورق.

لكن الصناعة الجزائرية رغم هذه الإنجازات، لا زالت دون مستوى أداء الصناعة المتقدمة، بسبب مشاكل موضوعية، فطاقة استغلالها لا تتعدى 50% من طاقتها الحقيقية، كما أن عمر المضائق يزيد عن 20 سنة، وهو ما يتطلب تحديثها وتجديدها، إضافة إلى قلة وندرة الموارد المالية من العملة الصعبة اللازمة لاستيراد قطع الغيار والمواد الأولية.

وقد حاولت الدولة التصدي لمشاكل القطاع الصناعي عبر عملية إعادة هيكلة أولى عام 1981، لتصحيح الاختلالات، التي تركزت على مبدأ تحجيم المؤسسات الصناعية العملاقة، لصعوبة التحكم في تسييرها، ولضعف أدائها الاقتصادي، حيث قسمت شركة منوارطرك إلى نحو 13 مؤسسة متخصصة.

كما خصصت الدولة مبالغ ضخمة لتطهير ميزانية المؤسسات الصناعية لتتمكن من تجاوز العجز المالي، لكن دون فائدة، وهو ما دفعها إلى القيام بإعادة هيكلتها عام 1989، التي ترتب عليها حل العديد من الوحدات الصناعية المحلية، الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء المجلس الوطني للخصوصية، الذي أوكلت إليه عملية عرض المؤسسات الصناعية للخصوصية الجزئية أو الكلية، على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في إطار الشراكة أو البيع.

ويمكن لهذا القطاع الحيوي أن يتطور ويرفع من أدائه، فيما لو وجد العناية اللازمة، والتسهيلات الضرورية للتحديث والاستغلال الأمثل، على أسس علمية واقتصادية، ليلعب دور المحرك في الاقتصاد الوطني، وليكون في مستوى منافسة المنتجات الصناعية المستوردة، مع الاهتمام بمعالجة إقراضاته السلبية في ميدان تلوث البيئة، وفي التعدي على الأراضي الزراعية الخصبة، وفي التنافس على المياه.

الجزائر الصناعة



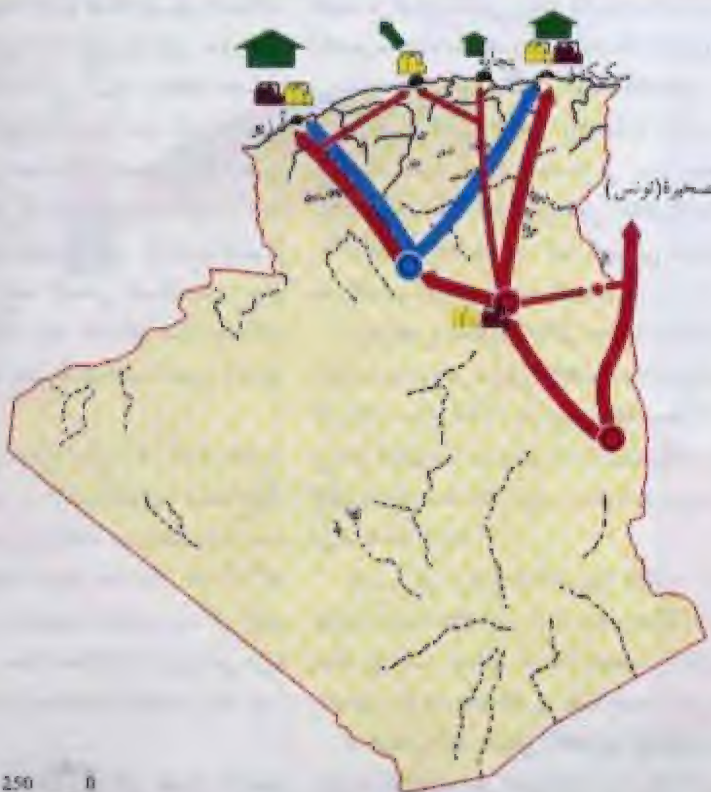
- صناعة تحويلية
- صناعة الخلود
 - صناعات غذائية
 - صناعة النسيج
 - صناعة الورق
 - صناعة الآلات الميكانيكية
 - تجميع السيارات



تحويل المواد الأولية الخام

- صناعات كيميائية
- صناعات بتروكيميائية
- صناعة الحديد
- التعدين وإنشآت التعدين
- صناعة الإسمنت

المحروقات



- مركز إنتاج الغاز
- مركز إنتاج البترول
- ← أنابيب نقل الغاز
- ← أنابيب نقل البترول
- مصانع معالجة الغاز
- تكرير البترول
- موانئ تصدير منتجات المحروقات
- موانئ تصدير البترول
- محطة تصدير البترول والغاز

■ سكان المدن وكثافة السكان

- سكان المدن: مؤشرا نمو نمو سكان المدن في الجزائر مراحل مختلفة، تعكس كثيراً من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وهو نتاج تفاعل عدة عوامل، منها التزايد السكاني الطبيعي، والتدفق الهجري من الأرياف الذي تعرضت له معظم المدن الجزائرية.

- فقد الاحتلال الفرنسي للجزائر، العام 1830، كان عدد سكان المدن يمثل نحو 25 من جملة سكان البلاد، حيث كانت غالبيةهم تقيم في الأرياف، وفي العام 1954 أي بعد نحو قرن من الزمن، ارتفعت نسبة سكان المدن إلى 225، لتصل إلى 231 عام 66، وإلى 41 عام 77، وإلى 249 عام 87، وتبلغ نحو 53 عام 1996، حيث أصبح أكثر من نصف الجزائريين يقيمون في المدن، وذلك كنتيجة حتمية لعوامل الطرد من الأرياف، إضافة إلى عوامل الجذب الخاصة بالمدينة التي عرفت تنمية سريعة ومطردة في الصناعة والخدمات والبنية التحتية، مما أدى إلى استقطاب تيارات الهجرة نحوها، بدافع التطلع لحياة أفضل، ومستوى اقتصادي ومعيشة أحسن، وكان يتظر أن تصل نسبة سكان المدن الجزائرية العام 2000 إلى نحو 60 من جملة السكان.

ويمكن تلخيص أهم ملامح توزيع سكان المدن ونموهم في الجزائر من خلال المعطيات التالية:

- عرف عدد سكان المدن تزايداً مطرداً من 150 ألف نسمة عام 1830 إلى نحو 1,45 مليون نسمة عام 1996، حيث تضاعف عددهم نحو 100 مرة خلال قرن ونصف تقريباً، وهذه الظاهرة الهائلة تشير إلى التحولات الجذرية التي مرت بها المدن الجزائرية، وإلى مدى التحلل الذي حدث في التوازن بين الأرياف والمناطق الحضرية.

- تمثل الفترة 1954 - 1987، طفرة كمية هائلة في نمو سكان المدن، حيث تزايد عددهم من 1,6 مليون نسمة عام 1954 إلى 11 مليون نسمة عام 87، بنمو زيادة يعادل 677% خلال ثلث قرن فقط، في الوقت الذي لم يحقق فيه الزيادة العامة لإجمالي السكان سوى مؤشر زيادة يعادل 216%، وهذا معناه أن معدل نمو سكان الحضر كان يفوق بكثير معدل التزايد الطبيعي لإجمالي السكان.

- تتميز أهم ملامح توزيع سكان المدن بالتفاوتات الحادة في انتشارهم بين الأقاليم الجغرافية؛ فوسط الجزائر أعلى المناطق تحضراً بنحو 44%، تليه المنطقة الغربية بنحو 37%، وأخيراً المنطقة الشرقية بنحو 31%، كما أن أكثر الولايات تحضراً هي الولايات الساحلية، حيث أن ولايات العاصمة ووهران وعناية سجلت أرقاماً قياسية في درجة التحضر، وهي تضم مجتمعة نحو 25% من جملة حضر الجزائر.

ويمكن سر هذا التباين في تأثير الظروف التاريخية والتوجهات الاقتصادية المختلفة التي عملت على تعميق

الفوارق بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد، وما ترتب عليه من انعدام التكافؤ في توزيع السكان والمدن والموارد الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى تطور عدد المدن والمراكز الحضرية، فإن عددها العام 1830 لم يكن يزيد عن 5 مدن لا يزيد عدد سكان أكبرها عن 30 ألف نسمة، وأصبح عددها عام 1998 حوالي 597 مركزاً حضرياً، من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة.

كما ارتفع عدد المدن المتوسطة (من 20 إلى 100 ألف نسمة) إلى 115 مدينة عام 87، مقابل 18 مدينة فقط عام 54؛ وهو مؤشر لنجاح جهود الدولة في التصدي لتنامي المفرط للمدن الكبرى وتحجيم دورها، عن طريق نقل قواعد التنمية والخدمات والمرافق إلى هذه الفئة من المدن، بفضل ترقية العديد منها إلى رتبة عاصمة ولاية أو دائرة في السلم الإداري.

كما يمتاز توزيع المدن الجزائرية بالانتشار الواسع للمدن الصغرى، نحو 326 مدينة صغيرة، بفضل استشارتها بنصيب مهم من عمليات التصنيع والخدمات؛ وهذه الظاهرة مؤشر لتوازن التنمية الحضرية في الجزائر، التي استهدفت التقليل من المناطق الطاردة للسكان، ولشتر التنمية على كامل أنحاء التراب الوطني.

- كثافة السكان: وتعبير عن العلاقة الاستغلالية بين الإنسان والأرض؛ وتعتبر الكثافة الحسية العامة في الجزائر بـ 12,2 نسمة/كلم² عام 1998، وهي لا تعطي صورة حقيقية عن الواقع السكاني، وذلك لأن أجزاء شاسعة من البلاد غير صالحة للاستيطان، ولأن معظم السكان يتركزون في مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للاستقرار.

وتتحكم العوامل الطبيعية والاقتصادية والإدارية والتاريخية بصورة أساسية وحاسمة في رسم صورة الكثافة السكانية في الجزائر، التي تعطي لمحات التالية:

- تتناقص كثافة السكان كلما اتجهنا من الساحل نحو الجنوب، ومن الشرق نحو الغرب.

- يتفق التدرج النطاقي للكثافة إلى حد بعيد مع الأقاليم الطبيعية للجزائر، فالثلث به أعلى الكثافات، حيث تتراوح بين 50 و 200 نسمة في الكلم²، وقد تزيد عن 400 نسمة/كلم² في بعض المناطق الساحلية وحول المدن الكبرى، ويضم هذا الإقليم 65% من جملة سكان الجزائر، رغم أنه لا يمثل سوى 4% من جملة مساحة البلاد.

والسبب في ارتفاع الكثافة بهذا الإقليم توفر الظروف الطبيعية الملائمة، من أمطار ومياه واعتدال مناخ، إضافة إلى تجمع مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، ووجود المدن الكبرى والبنية التحتية المتطورة.

أما الهضاب العليا فتتأخر الكثافة فيها إلى ما بين 10 و 90 نسمة/كلم²، وهي تأوي 25% من السكان على نحو 9% من جملة مساحة البلاد، والظروف الطبيعية هنا

ملائمة نسبياً للاستقرار. وتبذل الدولة جهوداً مجترة لإعادة إعمار هذا الإقليم الذي كان يشكل تاريخياً العمود الفقري للمعمور الجزائري، وذلك من خلال استراتيجية التنمية العمرانية، التي أعطت الأولوية لهذا الإقليم في تطوير البنية التحتية والتصنيع والمرافق.

أما الصحراء، فتقل فيها الكثافة السكانية، حيث تقل حصة الكلم المربع عن شخص واحد بسبب قسوة المناخ، ويقوم هنا 10% من سكان الجزائر فوق 87% من مساحة البلاد.

المؤشرات الرئيسية لسكان المدن

وإجمالي السكان في الجزائر عام 1987

نسبة سكان الحضر	49,67 %
نسبة سكان الريف	50,33 %
معدل النمو السنوي لإجمالي السكان	03,08 %
معدل النمو لسكان الحضر	05,46 %
معدل إشغال المسكن في المدن	7,33
المعدل الوطني لإشغال المسكن	7,55
متوسط حجم الأسر في المدن	6,77
المتوسط الوطني لحجم الأسر	7,01
نسبة المشتغلين في المدن	20,51 %
المتوسط الوطني للمشتغلين	18,46 %
عدد المراكز العمرانية	3488
عدد المراكز الحضرية	447

المؤشرات الرئيسية لسكان الجزائر عام 1998

عدد السكان	29272343 نسمة
ذكور	50,6 %
إناث	49,4 %
معدل النمو لسكان الحضر	3,57 %
متوسط سن الزواج	
ذكور	31 سنة
إناث	27 سنة
معدل التمدرس	83,03 %
ذكور	89,28 %
إناث	80,73 %
معدل حجم الأسر	6,58 فرد
معدل الأمية	31,90 %
ذكور	23,65 %
إناث	40,27 %
نسبة سكان الحضر	58,3 %
نسبة سكان الريف	41,7 %
معدل النمو السنوي	2,15 %
عدد للمراكز العمرانية	4053
عدد المراكز الحضرية	597

الجزائر سكان المدن

مدن يزيد سكانها عن 50 ألف نسمة

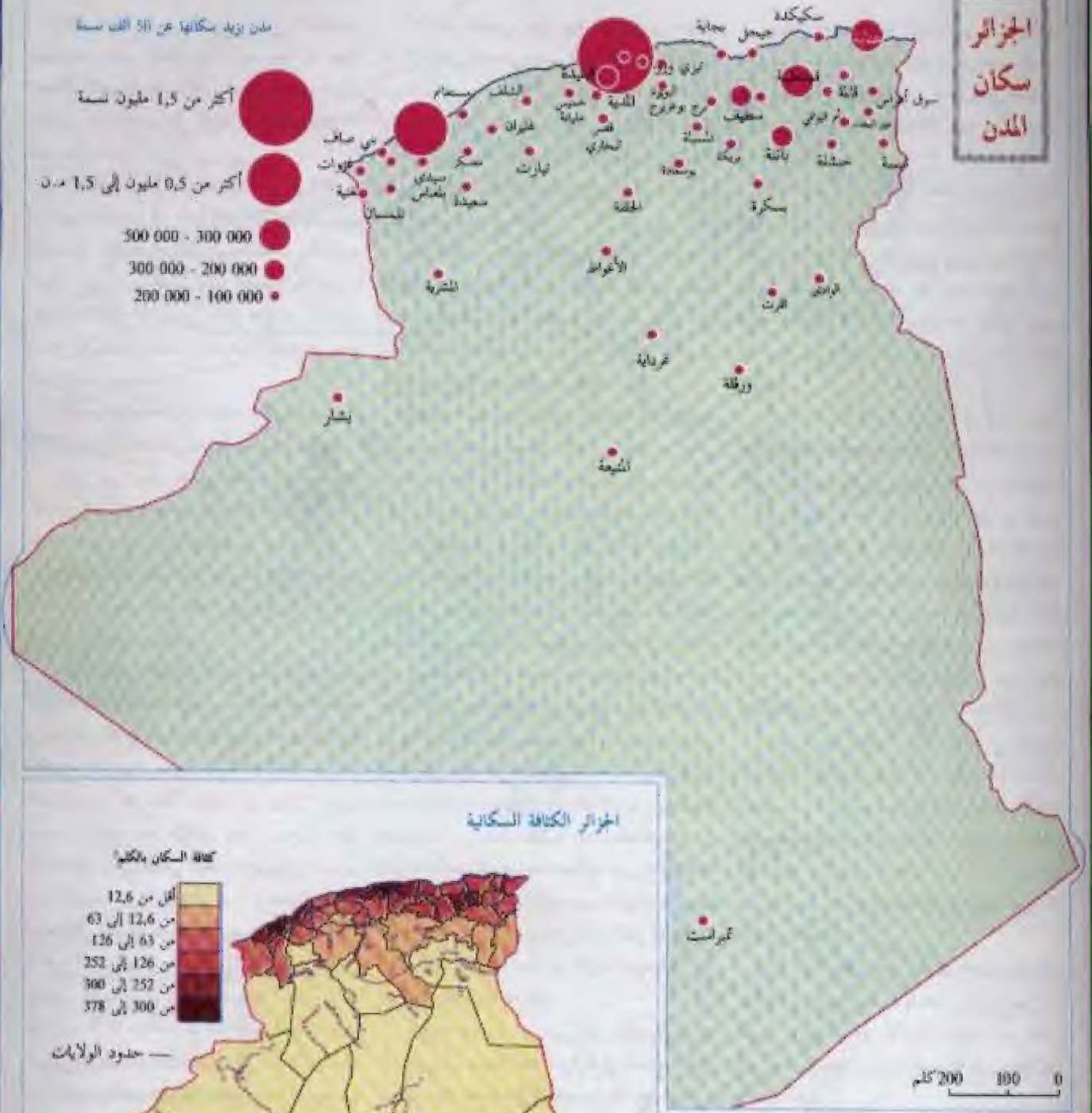
أكثر من 1,5 مليون نسمة

أكثر من 0,5 مليون إلى 1,5 مليون

500 000 - 300 000

300 000 - 200 000

200 000 - 100 000



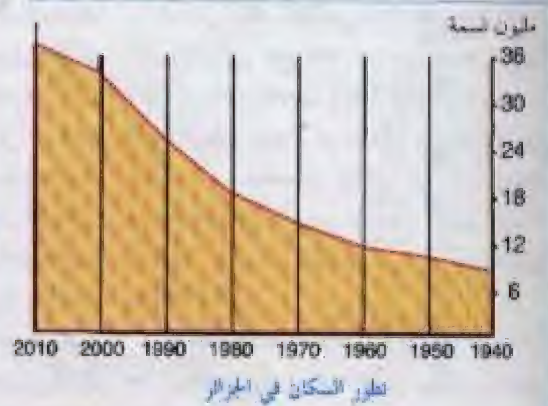
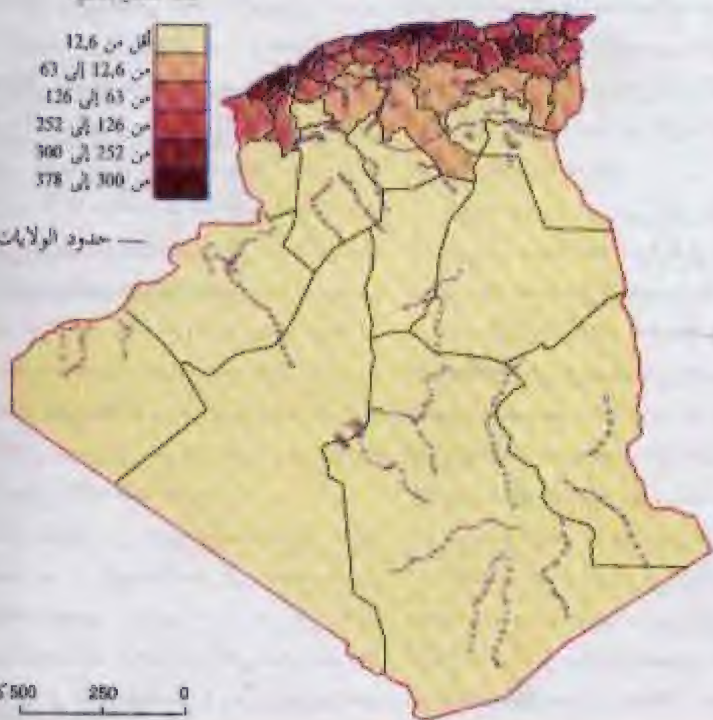
الجزائر الكثافة السكانية

كثافة السكان بالكم



حدود الولايات

0 250 500 كلم



الجزائر سكان المدن

مدن يزيد سكانها عن 50 ألف نسمة

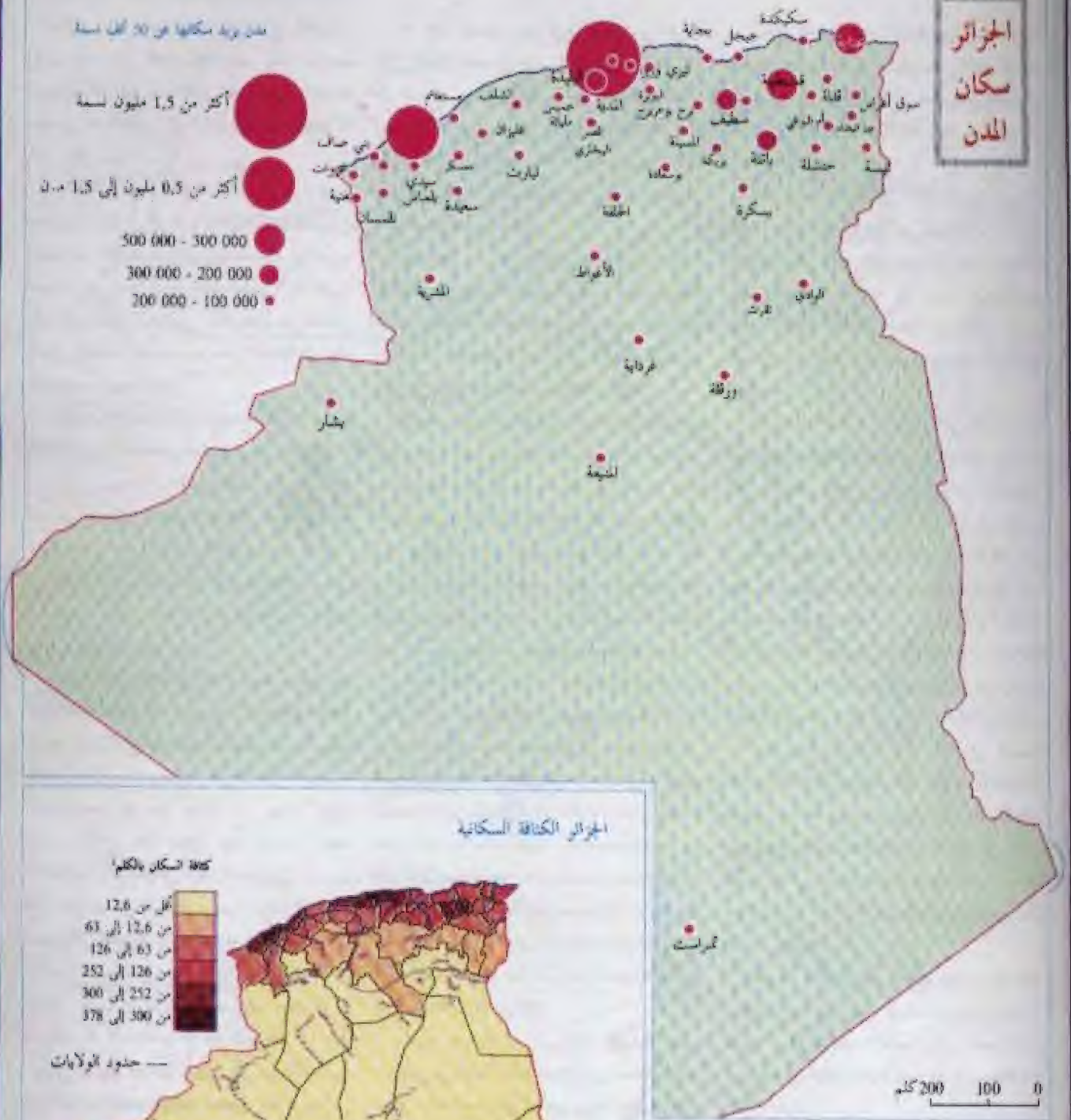
أكثر من 1.5 مليون نسمة

أكثر من 0.5 مليون إلى 1.5 مليون

300 000 - 500 000

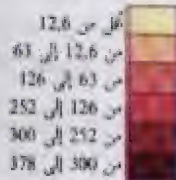
200 000 - 300 000

100 000 - 200 000

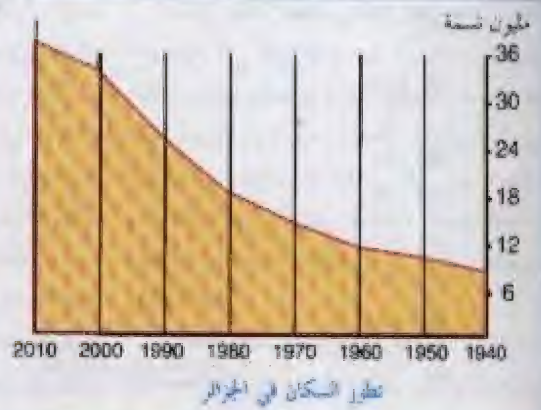


الجزائر الكثافة السكانية

كثافة السكان بالكلم



حدود الولايات



الجزائر بلد واسع المساحة، متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن والثروات، وهذا ما يعطيه كمونات اقتصادية متميزة تمثل المصادر الرئيس للعائد المالية من العملة الصعبة في البلاد، والتي تقدر بنحو 11 مليار دولار سنوياً.

- الطاقة: وتحتل موارد الطاقة مركزاً متميزاً في الاقتصاد الجزائري، نأ لها من آثار مادية واجتماعية إيجابية، حيث ارتبط تطور الاقتصاد الجزائري ونموه باستغلال هذه الموارد الحيوية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي، وقد طورت الجزائر هذا القطاع الاستراتيجي بشكل فعال، عبر شبكة من المصانع والمركبات الضخمة، والسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجاً وتسويقاً ودخلاً.

وأهم مصادر الطاقة الجزائرية، النفط، الذي اكتشف عام 1936، وتتركز مكانه في منطقتين رئيسيتين بالصحراء: الأولى: في حوض حاسي مسعود، على بعد 800 كلم من الساحل، باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود، وقاسي الطويل، وروث البغل. والثانية: حوض عين أمناش على بعد 1600 كلم عن الساحل، باحتياطي قدره 300 مليون طن، أهم آبارها إيجيلي، وزرارين، وتين فوي.

وقدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2 مليار طن عام 92، وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاكتشافات الجديدة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، خاصة الأمريكية والكندية والأوروبية، وعددها نحو 30 شركة، حيث تم اكتشاف نحو 30 حقلاً جديداً، من بينها 7 حقول دخلت الإنتاج عام 1995، وقد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري إلى مستوى الذي كان عليه قبل السبعينات، حيث أن هذا الاحتياطي أصبح يكفي لنحو 40 سنة قادمة، وهو مرشح للزيادة؛ غير أن أهم الاكتشافات في ميدان المحروقات حدد في حوض غدامش جنوب شرق حاسي مسعود، حيث تؤكد الدراسات أن الاحتياطات المؤكدة تقدر بنحو 12 مليار طن من البترول، و2000 مليون برميل من الكوندنسات و71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما يرفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات، ويدعم دورها في سوق المحروقات الدولية؛ وقد بلغ إنتاج الجزائر من البترول عام 2000 حوالي 900 ألف برميل يومياً، ويقدر الخبراء أن هذا الإنتاج سيصل إلى نحو 1.4 مليون برميل/يوم عام 2005 بفضل الاكتشافات الجديدة.

ينقل البترول من حقوله بالصحراء إلى الثوانئ الساحلية عبر 5 أنابيب، ليصل إلى مصانع التكرير ومحطات التصدير... وتتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط، بأنها الوحيدة تقريباً التي تصدر نحو 65% من إنتاجها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي، والثالث الباقي نفط خام.

أما الغاز الطبيعي، وهو ثروة المستقبل في الجزائر، فتركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد 300 كلم من الساحل، وهو من أكبر الحقول الغازية في العالم؛ ويقدر الاحتياطي فيه بنحو 3650 مليار م³، مما يجعل الجزائر تحتل الرتبة الثامنة عالمياً في هذه الثروة الهامة، بإنتاج قدره نحو 60.3 مليار م³ عام 99، وبه تكون الجزائر من أكبر المنتجين للغاز في العالم.

ينقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى الساحل بواسطة 7 أنابيب، ليصل وحدات التسييع، ثم يصدر للخارج بواسطة الشبكات الضخمة، وتقدر طاقة مركبات التسييع في أرزيو وسيكيدة بـ 30 مليار م³ سنة، وبلغ طول أنابيب البترول والغاز في الجزائر عام 2000 نحو 15000 كلم.

وترتبط حقول الغاز الجزائرية بالأسواق الأوروبية، عبر أنابيب عابرة للبحر المتوسط، اثنان إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، وثالث إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب، وكان الخبراء يقدر أن تصل طاقة هذه الأنابيب عام 2000 إلى نحو 60 مليار متر مكعب، نظراً للإقبال المتزايد عليه من قبل المستهلكين، لانخفاض تكاليفه، وباعتباره طاقة نظيفة غير ملوثة؛ وهناك مشروع لإنجاز أنبوب ثالث للغاز يربط حاسي مسعود عبر مستطام بقرطاجنة في إسبانيا.

وتسلك الجزائر منذ منتصف التسعينات سياسة جديدة لترشيد وتعميم قطاع الطاقة، عن طريق توسيع إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، ومنحها امتيازات خاصة، إضافة إلى العمل على رفع إنتاجية الحقول المستغلة حالياً، ورفع كفاءتها باستعمال التقنيات المتطورة، لأن طاقة الاستخراج الحالية لا تتعدى 25% من الطاقة الحقيقية؛ وقد استفادت الجزائر من الشراكة الأجنبية لمضاعفة طاقة احتياطها الذي بلغ عام 2000 حوالي 12 مليار طن، كما ارتفع نصيب الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى 21% من إنتاج الجزائر الكلي عام 2000؛ وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بلغ 30 شركة عام 2000.

وأخيراً يتم التركيز على الغاز الطبيعي كمورد استراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية في المستقبل، حيث سيحتل مكانة الصدارة في التصدير وفي الاستخدام المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية سونطراك وفروعها المختلفة، تشترق على كل العمليات من التنقيب إلى النقل إلى التسويق، احتلت عام 1996 المرتبة 16 عالمياً في ترتيب الشركات العالية التنمية لقطاع المحروقات؛ في عام 1999 كان رقم إجماليها 889 مليار دينار، وحقت أرباحاً قدرها 111 مليار دينار، وأنتجت 118.4 مليون طن من المحروقات. -المعادن: للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع؛ وتتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة، بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية.

ويحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة، وأهم مكانه توجد بالقرب من الحدود التونسية عند الوزة التي تتج 80% من جملة إنتاج الحديد في الجزائر، والبالغ 3.4 مليون طن/سنة، وكذلك في بوخضرة.

كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية، في غار جيللات قرب تندوف، وهو من أكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن، وهو سهل الاستغلال بطريقة الفتحات المكشوفة وذو نوعية ممتازة، لكن موقعه الجغرافي انطراف، ويعد عن مناطق التصدير والتصنيع بنحو 2000 كلم، لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية.

أما بقية المعادن الأخرى فتحتوي على فلزات عديدة، منها النشابات، وأهم مناجمها في شرق الجزائر، في جبل المنق والكويش، باحتياطي يفوق 1 مليار طن، وإنتاج يقدر بـ 1.2 مليون طن/سنة، ثم الزنك والرصاص في عين بوبر قرب عنابة، والزنك في عرابة، وإنتاج قدره 23 ألف طن/سنة، والباريت، والملح؛ ويقدر احتياطه بـ 2 مليار طن، وأهم مناجمها في الوطاية قرب بسكرة، بإنتاج قدره 200 ألف طن/سنة؛ وأخيراً الرخام في قلعة قرب سيكيدة، وهو من أهم مواقع الرخام في العالم من حيث النوعية والكمية التي تقدر بـ 50 مليون م³، وكذلك في سعيدة. كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء الجزائرية، لا تزال مجهولة، لأن عمليات الاستكشاف والتنقيب لم تمتد إليها بعد؛ وتندل الدراسات والأبحاث على وجود عادات هامة للمعادن الثمينة، مثل الذهب واليورانيوم في منطقة الهقار خاصة، لكن استغلالها صعب بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، والبعد عن مناطق التصدير والصناعة.

وقد بدأ استغلال بعض مناجم الذهب منذ 1992 بمساعدة خبراء من جنوب إفريقيا، ويجري العمل على تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية، وأهم مناجم الذهب أسس ماس في الهقار باحتياط قدره 85 طن، وبطاقة إنتاج 2 مليون سنوياً.

أما باقي مصادر الطاقة في الجزائر، فنزوع على الطاقة الكهربائية، التي تشج 90% منها من المصادر الحرارية (البترول، الغاز، والفحم)، و 10% الباقية من السدود؛ ثم الطاقة النووية، حيث يوجد مفاعل نووي، الأول في دراية قرب العاصمة، والثاني في عين وسارة؛ ويستخدمان في الأغراض السلمية، لتطوير الصناعة والفلاحة والخدمات الطبية، وفي أغراض التكوين والبحث العلمي.

أما الطاقة الشمسية، ورغم توفرها بكثرة في الجزائر، فإن استغلالها لا زال في بداية الطريق، ويمكنها أن تشكل رافداً مكثفاً لعناصر الطاقة الأخرى في الجزائر مستقبلاً.



■ المواصلات

طرق برية - سكة حديدية - نقل جوي:

تشكل شبكة المواصلات أحد العوامل الهامة المؤثرة في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدولة، حيث أن كثافة شبكات النقل وكلفتها، هي المؤشر المحدد لدرجة تقدم الدول أو تأخرها.

وتزداد أهمية قطاع المواصلات بمختلف أنواعه في الجزائر، نظراً لتساعدها مساحتها التي تبلغ 2,5 مليون كلم²، والتي تتطلب شبكة جيدة ومتعددة لتخدم النشاط الاقتصادي بكفاءة، ولتتحمل أعباء التنمية الوطنية، وفك العزلة عن الجهات المحرومة والمغلقة.

وقد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير وتنمية قطاع المواصلات، بفضل الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة، في إطار استراتيجية وطنية تستهدف توسيع رقعة التبادل التجاري داخلياً وخارجياً، وضمان نقل المواد المنجمية والمتبذرات الفلاحية والصناعية، وإدماج التراب الوطني بمنظومة متكاملة من الطرق البرية والسكة الحديدية والموانئ والمطارات، وتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وهكذا توسعت أعمال شق الطرق، وتحديثها، وبناء الجسور، وحفر الأنفاق، لتصل إلى أكثر المناطق الجبلية وعورة في القبائل الكبرى، خدمة القرى النائية، وإلى أعماق الصحراء، حيث الواحات المتعزلة ومناطق استخراج البترول والغاز، زيادة عن ربط الجزائر بدول الجوار في الجنوب.

كما تم إنشاء العديد من المطارات، ونهيتها حركة النقل الجوي، وتحديث الموانئ القديمة وتجهيزها، وإنشاء موانئ جديدة، فضلاً عن تطوير هياكل الاتصالات السلكية واللاسلكية لتغطية الجنوب الجزائري بخدمات اتصالات.

- الطرق البرية:

وهي شريان الحياة الاقتصادية في الجزائر، وقدر طولها عام 2002 بنحو 104,72 ألف كلم، منها 6700 كلم (25%) طرق وطنية مرصوفة جيداً، و381000 كلم (37%) طرق ترابية صالحة للسير والحركة، والباقي ذو نوعية متوسطة.

وقد طورت الجزائر أربع محاور رئيسة للطرق البرية في الصحراء، تماشي تقريباً مع خطوط سير القوافل القديمة، وهي محور تندوف لوصول الجزائر بموريتانيا، الذي تعطل امتداده إلى الحدود الموريطانية، بسبب النزاع حول الصحراء الغربية، ومحور أدرار نحو مالي، لفك العزلة على منطقة التوات، ومحور تامراست، لفك عزلة الهقار، وهو المعروف بطريق الوحدة الإفريقية، الذي يفرغ إلى طريقين: واحد نحو مالي، والثاني نحو النيجر، وأخيراً محور التاسيلي، الذي يخدم مناطق إنتاج البترول والغاز.

ويشكل طريق الوحدة الإفريقية الذي يبلغ طوله الإجمالي 6000 كلم² والذي يربط دول الساحل الإفريقي بالموانئ الجزائرية على البحر المتوسط، أهم

الإجازات في ميدان الطرق البرية ويبلغ طوله في الجزائر 2344 كلم² غير مكتملة كلها.

- السكة الحديدية:

وهي من أهم شبكات السكة الحديدية في إفريقيا، وتؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد الجزائري، بفضل كبر طاقته نقلها وتغطيتها الجيدة للمجال، خاصة في شمال البلاد، بفضل تفرعاتها العديدة التي تربط كبريات المدن، وأهم الأسواق والمواقع الصناعية، ومناطق إنتاج المواد الأولية، والوادي.

ويبلغ طول الشبكة نحو 4200 كلم، كلها ذات اتجاه وحيد، منها 215 كلم مكهرب، تربط مناطق النوزة وبوخضرة بعنابة.

وتستغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، التي تمتلك 10300 عربة، وتوظف 187 قطاراً يومياً، يربط 17 مدينة كبرى ومتوسطة، وتشارك في النقل الحضري عند أطراف المدن الكبرى بنحو 2500 عربة. كما أنها تغطي 17% من حركة النقل البري، أي ما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة، وتقل سنوياً نحو 45 مليون مسافر.

- النقل الجوي:

ويؤدي دوراً مهماً في حركة نقل المسافرين خاصة، بفضل عامل السرعة والمرونة، إلى جانب أدائه المتميز في ميدان السياحة والأعمال.

ويوجد بالجزائر حوالي 124 مطاراً، منها 36 مطاراً داخلياً، يربط أهم المدن الجزائرية في الشمال والصحراء، في شبكة كثيفة من الرحلات اليومية والأسبوعية، وكذلك 7 مطارات دولية، تصل الجزائر بالعديد من المطارات الأوروبية، والمغرب العربي، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء.

ويتشكل الأسطول الجوي الجزائري من 63 طائرة، معظمها من نوع البوينغ والإيرباص، وهي طائرات حديثة، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنوياً نقل 3,6 ملايين مسافر، ونحو 30 ألف طن من البضائع، وفي إطار اقتصاد السوق انضمت إلى مجال النقل الجوي 64 شركات جزائرية خاصة.

■ المواصلات - شمال الجزائر

تتركز أهم الشبكات النيلية في شمال الجزائر لأسباب تاريخية واقتصادية، حيث كان تصميم الشبكات الموروثة عن فترة الاحتلال الفرنسي يعكس بوضوح مصالح الاستعمار، الذي ركز على ربط المدن والمستوطنات في الشمال الجزائري بعضها ببعض، كما شق العديد من الطرق الاستراتيجية داخل المناطق الحساسة لضمان وصول القوات العسكرية لشاطئ الثورة، إضافة إلى بعض الطرق التي تربط مناطق إنتاج المواد الأولية، ومناطق الإنتاج الزراعي.

ويتشكل تطوير شبكات النقل البري خاصة إحدى النجاحات الهامة التي حققتها الجزائر في هذا الميدان، في إطار سياسة رائدة وشجاعة تستهدف ربط كل أنحاء البلاد وإدماجها بصورة متكاملة، وخاصة الصحراء التي كانت في عزلة شبه كاملة عن شمال البلاد، وذلك رغم عائق البعد والمسافة، وقساوة الطبيعة، وارتفاع تكاليف الإنجاز، وهكذا أعطيت الأولوية للطرق البرية، لسد الاختلالات في العلاقة بين المناطق المحظية والجهات المحرومة والهامشية.

وقد حققت هذه الشبكة درجة مقبولة في مستوى الأداء، في التشارك والتشعب والربط، من حيث درجة كفاءتها ومدى صلاحيتها للحركة، وفي مرونة السير كما كان لها دور إيجابي في توجيه التنمية وفي فك العزلة، إضافة إلى الوفرة الاقتصادية الأخرى، التي يحققها عنصر النقل، وهي تعكس اليوم شخصية الجزائر الاقتصادية، إذ تتركز حولها المدن ومراكز الانضباط، كما تتكاثف المنشآت الصناعية والأسواق.

وتتجمل هذه الشبكة 82% من حجم نقل البضائع والمسافرين في الجزائر، كما تتحمل نحو 2,4 مليون مركبة، منها 1,5 مليون سيارة خاصة.

وهناك مشاريع عديدة قيد الإنجاز في ميدان المواصلات البرية والحديدية، لتفي بحاجيات التنمية الوطنية، وللاستفادة بكامل إمكانيات البلاد، مهما كانت بعيدة ومهمشة، ومن أهم هذه المشاريع، الطريق البري السريع شرق غرب، الذي سيزيد عناية بلمسان، على طول 1200 كلم، غير بعيد عن الساحل، والميزيج ربطه بالطريق التجاري السريع، تونس الدار البيضاء.

ويهدف هذا المشروع إلى تخفيف الضغط على الشبكة الحالية، التي أصبحت تعاني من الاكتظاظ، وإلى ضمان راحة الحركة وسيولتها، وقد تم حتى سنة 1996، إنجاز بعض قطاعات من هذا الطور الاستراتيجي، في أطراف العاصمة، ومحولات البويرة، وقسنطينة، وبين العلة وسطيف.

وفي السكة الحديدية انجزت مشاريع هامة، منها ازدواج خط الحروب رمضان جمال، وإنشاء خط جيجل رمضان جمال، إضافة إلى مشروع طموح لإنجاز 37000 كلم في إطار شبكة الهضاب العليا، من تسة إلى سعيدة، وبعض الفروع، التي تربطها بالشبكة الحالية، وذلك في استراتيجية التهيئة العمرانية، التي أعطت الأولوية لتعمير منطقة الهضاب العليا.

وفي ميدان النقل الجوي، يجري تنفيذ أعمال توسيع مطار هواري بومدين وتحديث لرفع طاقته من مليون مسافر سنة حالياً، إلى نحو 6 ملايين مسافر سنة، عام 2003، وبناء قاعدة لشحن البضائع بطاقة 100 ألف طن/سنة، زيادة عن توسيع مطارات قسنطينة وعنابة ووهران.

- شبكة السكك الحديدية -



شبكة
الطرق



الخطوط الجوية
الداخلية



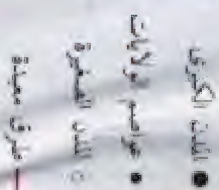
الجزائر المتواصلات
الطرق، شبكة السكك الحديدية
الخطوط الجوية الداخلية

عدد الرحلات الأسبوعية

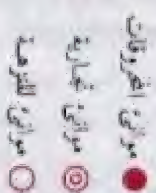
أكثر من 15

من 5 إلى 15

من 1 إلى 5



الجزيرة
شبكة الطرق
الرئيسية وأهم
الموانئ



- تدعيم عواصم الولايات الجديدة، بالتجهيزات والمرافق، وتحويلها إلى مراكز خدمة إقليمية ومحلية، بتطوير بنيتها التحتية وقاعدتها الاقتصادية الخاصة بالصناعة، مع مراعاة توزيعها بتوازن على كل الأقاليم الطبيعية ومناطق الوطن.

- أصبحت الخريطة الإدارية للجزائر تمتنع بكفاءة عالية في قدرة الخدمة الإقليمية، وفي تحمل أعباء النمو العمراني والاقتصادي واستيعاب الزيادة السكانية، وهي مرشحة مستقبلاً لمزيد من التعديل والتطوير، المواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية.

- يلعب التقسيم الإداري وما صاحبه من هيكلية للأنشطة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية والمرافق إضافة إلى إشراك الجماعات المحلية في سلطة اتخاذ القرار، وفي عملية صياغة الصورة المستقبلية للنمو والتطوير دوراً حاسماً في التنمية الوطنية، وفي اللامركزية والديمقراطية.

التقسيم	عدد الولايات	عدد البلديات
1974	31	702
1984	48	1541

وقد عززت الخريطة الإدارية للجزائر عام 1997 بنظام إقليمي جديد، هو نظام المحافظة الذي طبق على العاصمة في 1997/07/31، ومن أهدافه الأساسية إعطاء الآليات القانونية والتنظيمية، لتسكين العاصمة الجزائرية من الاتحاق بمصاف العواصم المحلية، والتماشي مع التطورات والمستجدات لتدعول الألفية القادمة بإمكانات جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر.

ويسمح هذا النظام الجديد بالتحكم في النمو العمراني، وإقامة توازن بين كثافة السكان والمساحة الجغرافية، وحماية الأراضي الفلاحية للهددة بغزو العمران، وتصميم برنامج تنموي يمكنه إنعاش قطاع التشغيل وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، وذلك بفك الاختناق على العاصمة، بفتحها على البلديات المجاورة، وفق خطة منسجمة ومتشعبة للتنمية العمرانية، تضمن لها تحقيق فقرة نوعية في مجال التنمية والتسيير الحكيم للموارد البشرية والمادية والطبيعية.

وبذلك نظمت العاصمة في إطار محافظة الجزائر الكبرى على مساحة 809,19 كلم²، يسكنها عام 1997 نحو 2 620 000 نسمة، مشكلة هيكلياً من 28 بلدية حضرية تسمى بالدوائر الحضرية، ومن 29 بلدية عادية موزعة على 12 قطاع إداري، على رأسها ولاية مستبدون، تحت إدارة محافظ بدرجة وزير.

لكن هذا النظام الإقليمي ألغي عام 1998 بقرار من المجلس الدستوري، كونه يتعارض مع روح الدستور وقوانين البلاد التي تهيكّل التراب الجزائري و المينطلي نظام الولاية والدائرة والبلدية، حيث تمت العودة بالتنية للجزائر العاصمة إلى نظام الولاية عام 2000.

1936، ويشمل ثلاث مقاطعات، إضافة إلى الصحراء، وفي عام 1956، قسمت الجزائر إلى 12 عمالة، في محاولة من السلطات الاستعمارية لإحكام قبضتها على التراب الوطني بعد اندلاع حرب التحرير الوطني، ولتأجئة التغيرات البشرية والأمنية والاقتصادية المستجدة، وهكذا كانت الخريطة الإدارية أداة لتأكيد السيطرة الاستعمارية، ولمرأية السكان، وخدمة أغراض معينة تتطلبها واقع الاحتلال.

وبعد الاستقلال عام 1962، حاولت الدولة الجزائرية تصحيح هذا الإرث الاستعماري، ومطابقة الخريطة الإدارية لخدمة أهداف التنمية واللامركزية، وتقريب الإدارة من المواطن.

وأول إجراء اتخذ في هذا الميدان، كان رفع عدد الولايات الجزائرية إلى 15 ولاية عام 1963، استيعام العام 1974 بتقسيم إداري جديد، رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وكانت دعائم هذا التقسيم تستند إلى مراعاة الحقائق الاقتصادية والسكانية والفوارق الجهوية، حتى تكون الولاية قاعدة للتخطيط الاقتصادي والمجالي، ومنطلقاً للتنمية.

وفي عام 1984، قسمت البلاد إلى 48 ولاية، وذلك لشاعة التطورات الاقتصادية والبشرية، ولتطوير الخريطة الإدارية للبلاد، حتى تكون أكثر اتصالاً بالواقع، وأكثر استيعاماً لإمكانات المستقبل، وفي أحسن الأطر الترابية الممكنة لتحقيق النمو الاقتصادي بأداء عال.

وهكذا استعملت الجزائر التقسيم الإداري كأداة للتخطيط المجالي والاقتصادي، لتنهوض بكل أحناء البلاد، والتضامن على الفوارق الجهوية، وإدماج كافة المناطق في عملية التنمية المتوازنة والشاملة.

وكانت أهم ركائز هذه التقسيمات تستند على الأهداف التالية:

- تحقيق نوع من التنظيم الترابي للوحدات الإدارية (بلديات، ودوائر، ولايات)، بحيث تتماشى الحدود الإدارية مع الحدود الوظيفية لأقاليم خدمات المدن، التي رقيت في السلم الإداري إلى رتبة عاصمة ولاية أو مركز دائرة أو بلدية، وحتى تكون هذه المدن نويات وقواعد للإشعاع الاقتصادي والخدماتي، خاصة وأن النظام الإداري الجزائري يخصص لكل مركز حسب رتبته في السلم الإداري، نمطاً من التجهيزات والمرافق والخدمات، تلعب دوراً مهماً في تنظيم المجال وفي الديناميكية الاقتصادية المحلية.

وقد عملت التقسيمات المختلفة على تقليص مساحة الولايات التي تضم المدن الكبرى، مثل العاصمة، وهران، وقسنطينة وعابدة، للحد من هيمنتها الطاغية، وإتاحة الفرصة أمام المدن المتوسطة التي رقيت إلى عاصمة ولاية، لتنمي مواردها، وتطوير قاعدتها الاقتصادية، وتؤدي الدور المناط بها في إطار هذه الاستراتيجية.

أما النواحي، وهي رنة الجزائر، والمؤشر الذي يحرك بارومتر اقتصادها، فهي تربط الجزائر بنحو 60 بلداً في العالم، ويبلغ عددها حالياً 12 ميناء، تؤدي دوراً جيداً في نشيط التجارة الداخلية والخارجية، لأنها تضم 98 من الميناءات التجارية للبلاد.

ومن أهم منجزات هذا القطاع، إنشاء ثلاثة موانئ متخصصة في المخروقات، في أرزيو وبجاية وسكيكدة، تصب دوراً ريادياً في صادرات المخروقات، وتجهيز موانئ غابله والعاصمة وهران بمحطات استقبال للحاويات، إضافة إلى توسيع وتجديد موانئ تيس والغزوات، لرفع كفاءة استقبالها، وأهم إنجاز بحري للجزائر المستقلة، إنشاء ميناء جنجن في جيجل، أكبر الموانئ الوطنية والأجنبية، طاقته 4,5 مليون طن سنو، والذي سيكون مستقبلاً قسماً تجارياً واقتصادياً مهماً بفضل المنطقة الحرة التي أنشئت بالقرب منه في بلارة.

ويجمل ميناء العاصمة الصدارة في حركة النقل البحري، بنحو 40% من جملة حركة الموانئ، متجوعاً بيناتى بحابة وهران.

ويضم الأسطول البحري الجزائري، 74 وحدة، منها 3 ثقل المسافرين، و 5 ناقلات بترول، و 9 ناقلات للغاز لنسج، و 7 بواسر صهرحج لنقل المواد الكيماوية، كما أن الشركة الوطنية للنقل البحري بمختلف فروعها، تمتد نشاطها إلى معظم القارات، وهي توفر إمكانات ذاتية لأدوار التجارة الخارجية للجزائر، وخدمة الاقتصاد الوطني.

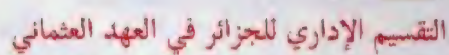
أما شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، فتمتاز بتقديم خدمة محلية ودولية متميزة، وعلى مستوى عال من الكفاءة خاصة في شمال البلاد، حيث تربط الجزائر بعدة كوابل تحت البحر، وبخطوط هوائية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمغرب وتونس.

كما توجد بالجزائر، عدد من المحطات الأرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية، عبر انتلسات والفرنسوتيل وعربسات، إضافة إلى 15 محطة أرضية محلية للاتصال الداخلي عبر القمر الصناعي، وقد دعمت هذه الشبكة في السنوات الأخيرة بخدمة المعلومات وأربط التكنولوجيا بشبكة الأنترنت الدولية.

■ لتقسيم الإداري

عرفت الخريطة الإدارية للجزائر، تحولات هامة، تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والبشرية السائدة، وتعود أولى بوادر التقسيم الإداري للجزائر إلى العهد العثماني، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة مقاطعات، هي بابلق الشرق، وبابلق القيطرى، وبابلق الغرب، ومنطقة العاصمة، وتسمى دار السلطان.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، احتفظت فرنسا بهذا التقسيم الذي أصبح رسمياً العام





السكان، المساحة، الكثافة ومعدل التحضر في الجزائر تعداد 1998

الولاية / المنطقة	عدد السكان (نسبة)	المساحة (كلمتر ²)	الكثافة (نسبة لكل كلمتر ²)	معدل الحضرة %	رقم	الولاية	عدد السكان (نسبة)	المساحة (كلمتر ²)	الكثافة (نسبة لكل كلمتر ²)	معدل الحضرة %
1 أدراس	311615	422500	0.71	26.2	25	فستنة	810914	2150	570.79	87.13
2 شت	858695	4205	179.1	41.27	26	مدية	802078	8834	90.5	39.75
3 الأنوال	317125	25403	12.66	54.21	27	مستغانم	631057	1977	290.14	35.01
4 أم الشايف	59178	6259	76.71	66.82	28	مسبوة	805519	17852	43.0	51.36
5 بنة	962623	12121	78.96	56.19	29	حصن	676192	5846	112.8	52.21
6 بنة	856840	3280	262.2	39.31	30	وهران	445619	380000	2.1	75.09
7 بكرة	575858	16327	27.44	57.87	31	وهران	1213839	2114	572.3	87.69
8 بشار	22556	163000	1.4	76.45	32	البيض	168769	79912	2.14	55.00
9 بيرة	784283	1597	492.3	72.80	33	إلزي	34108	260000	0.12	36.94
10 بيرة	628560	4572	141.8	28.97	34	رج - بومرج	555402	4136	134.97	45.40
11 بيرة	137175	170000	0.25	67.29	35	بومرج	647389	1619	435.0	47.02
12 بيرة	549066	14984	38.6	66.49	36	الغارف	352588	3144	105.6	51.64
13 بيرة	842053	9335	92.91	58.58	37	البلوف	27060	153060	0.17	92.27
14 بيرة	725853	19921	35.12	65.89	38	للسبيل	264340	3477	83.8	45.63
15 بيرة	1108708	3029	310.74	35.46	39	الوالة	504401	73200	9.24	62.58
16 بيرة	2562428	263	9144.0	90.67	40	حشة	327917	10596	33.4	57.45
17 بيرة	797706	23328	12.0	62.29	41	ميوك لغراس	367455	4345	80.9	52.12
18 بيرة	573208	2350	222.4	45.17	42	تيلوا	506053	2072	274.14	53.73
19 بيرة	1211413	6648	201.6	39.27	43	سلة	674480	3490	71.94	42.84
20 بيرة	279520	6129	41.33	68.48	44	بون الحافة	660342	4557	135.0	42.55
21 بيرة	786154	4120	195.27	52.14	45	العلفة	127314	30801	4.25	72.85
22 بيرة	328632	9259	57.8	68.15	46	بون توبلانت	327331	2491	137.6	61.00
23 بيرة	557818	1196	387.64	80.87	47	غرابية	300516	87000	3.5	91.07
24 بيرة	430000	4291	104.85	65.80	48	مليون	642205	5016	131.87	46.25
						الجزائر	29272343	2381741	12.28	58.30

الجزائر التقسيم الإداري 1984



الولايات

1 - أدرار	16 - الجزائر	31 - وهران	46 - عين تموشنت
2 - الشلف	17 - الجلفة	32 - البيض	47 - غرداية
3 - الأغواط	18 - جيجل	33 - إليزي	48 - غليزان
4 - أم البواقي	19 - سطيف	34 - برج بوعريريج	
5 - باتنة	20 - سعيدة	35 - بومرداس	
6 - بجاية	21 - مكيكدة	36 - الطارف	
7 - بسكرة	22 - سيدي بلعباس	37 - تندوف	
8 - بشار	23 - عنابة	38 - تيسمسيلت	
9 - البليدة	24 - قالمة	39 - الوادي	
10 - البويرة	25 - قسنطينة	40 - عنشلة	
11 - قنارست	26 - المدية	41 - سوق أهراس	
12 - تبسة	27 - مستغانم	42 - تيارا	
13 - تلمسان	28 - المسيلة	43 - ميلة	
14 - تيارت	29 - معسكر	44 - عين الدفلة	
15 - تيزي وزو	30 - ورقلة	45 - النعامة	

حدود الولاية

مركز الولاية

0 100 200 كلم

المياه والسدود في الجزائر



المياه والسدود في الجزائر

تكتسي الموارد المائية في الجزائر طابعاً استراتيجياً في مسار التنمية الشاملة للبلاد، لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة، ولأن الماء في الجزائر مورد نادر وثمين. يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السكان والاقتصاد الوطني، دون رهن حاجيات الأجيال القادمة.

وتصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم من حيث الإمكانات المائية، حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للمدرة التي يحددها البنك العالمي بـ 1000 م³ / فرد سنة، حيث أن الراتب المائي النظري في الجزائر الذي كان في عام 62 يقدر بـ 1500 م³ / فرد سنة، تراجع عام 99 إلى 500 م³ / فرد سنة.

وتزداد جِدّة مشكلة الماء في الجزائر بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجفاف وشبه الجفاف على معظم الأراضي الجزائرية، وهي بالتالي غير وفيرة الأمطار، مما يهدد بتناقص الموارد في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد بفعل النمو الديمغرافي، ولتنامي القطاعات المستهلكة، كالصناعة والفلاحة والسياحة.

كما أن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة، تتميز بندرّة المياه السطحية التي تنحصر أساساً في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية، وتقدر الإمكانات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م³، 75 ٪ منها فقط قابلة للتجديد، وتشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء.

يقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى، معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط، وتتميز بأن منسوبها غير منتظم، وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م³.

السدود:

رغم حساسية مشكل الماء في الجزائر، فإن الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تول الأهمية اللازمة لهذا القطاع الحيوي في برامج التنمية الوطنية، حيث أهمل إنشاء السدود، وهي المنشآت الرئيسة لتخزين المياه، مما زاد من تراكم المشاكل، وأدى تأخر مضر بالاقتصاد الوطني، وإلى خلق مضايقات عديدة للسكان.

ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعاً، لكن عدد السدود المنجزة لغاية عام 2000 بلغ 110 سدود فقط، من بينها 15 سداً أنجزت قبل الاستقلال، وهي في معظمها من السدود الصغيرة والمتوسطة، ومنها 50 سداً كبير بطاقة تخزين تفوق 10 ملايين م³، يبلغ حجم تخزينها الإجمالي 4.908 مليار م³، لكن متوسط حجم المخزون المتوفر في العشر سنوات الأخيرة قدر بنحو 1.75 مليار م³ فقط ما يعادل 40 ٪ من طاقة التغطية الإجمالية النظرية، بسبب الظروف المناخية (الجفاف)، ومشكل توحد السدود.

كما يجري العمل حالياً في برنامج إنشاء 22 سداً جديداً بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليارات م³، ومن بين هذه المشاريع سد بني هارون (ولاية ميلة)، الذي يعد أكبر سد في الجزائر، بطاقة 960 مليون متر مكعب، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سداً آخر في المستقبل.

سد بني هارون
الموقع: ولاية ميلة
طاقة التخزين: 960 مليون م³
بداية الأشغال: 1988
نهاية الأشغال: 2004
تكلفة الإنجاز: 18 مليار دينار
الخصائص التقنية:
ارتفاع الحاجز الرئيسي 111 م
طول الحاجز بحد 1708 متر
مساحة الخوض المائي: 7725 كلم²
التخصيص المائي:
- مياه الشرب لولايات ميلة وقسنطينة
- لم البوافي وخنشلة وباتنة
- الري الفلاحي: سهول تالةمة وتالورة
الشجرة على مساحة 13620 هكتار

أهم السدود (مليون م ³)	السد	بني هارون	جرف الترية	غريب	القضة	إيراغن
	الواد	الكبير	غير	الشلف	القضة	جنتجن
طاقة التخزين النظرية (مليون م ³)	960	360	280	225	180	

درجات الخطر الزلزالي في الجزائر



زلائية الأراضي الجزائرية

يعبر شمال الجزائر منطقة زلزالية نشطة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، وبخاصة الأطراف الشمالية للجزائر والمغرب تشكل منطقة تلتقي عندها الصفيحة الإفريقية بالصفيحة الأوراسية، إذ تتولى هاتان الصفيحتان المتحاذيتان، بحيث تتجه كل منهما في اتجاه مضاد لاتجاه الآخر، فتحدث الزلازل بفعل تعرض الحافات لقوى الدفع والشد الناجمة عن حركة الصفائح، فيشتد التوتر تدريجيا، فإذا زاد عما ينبغي تصدعت الصخور لتتخلص من توترها على نحو عنيف بأحد صورة الهزة الأرضية.

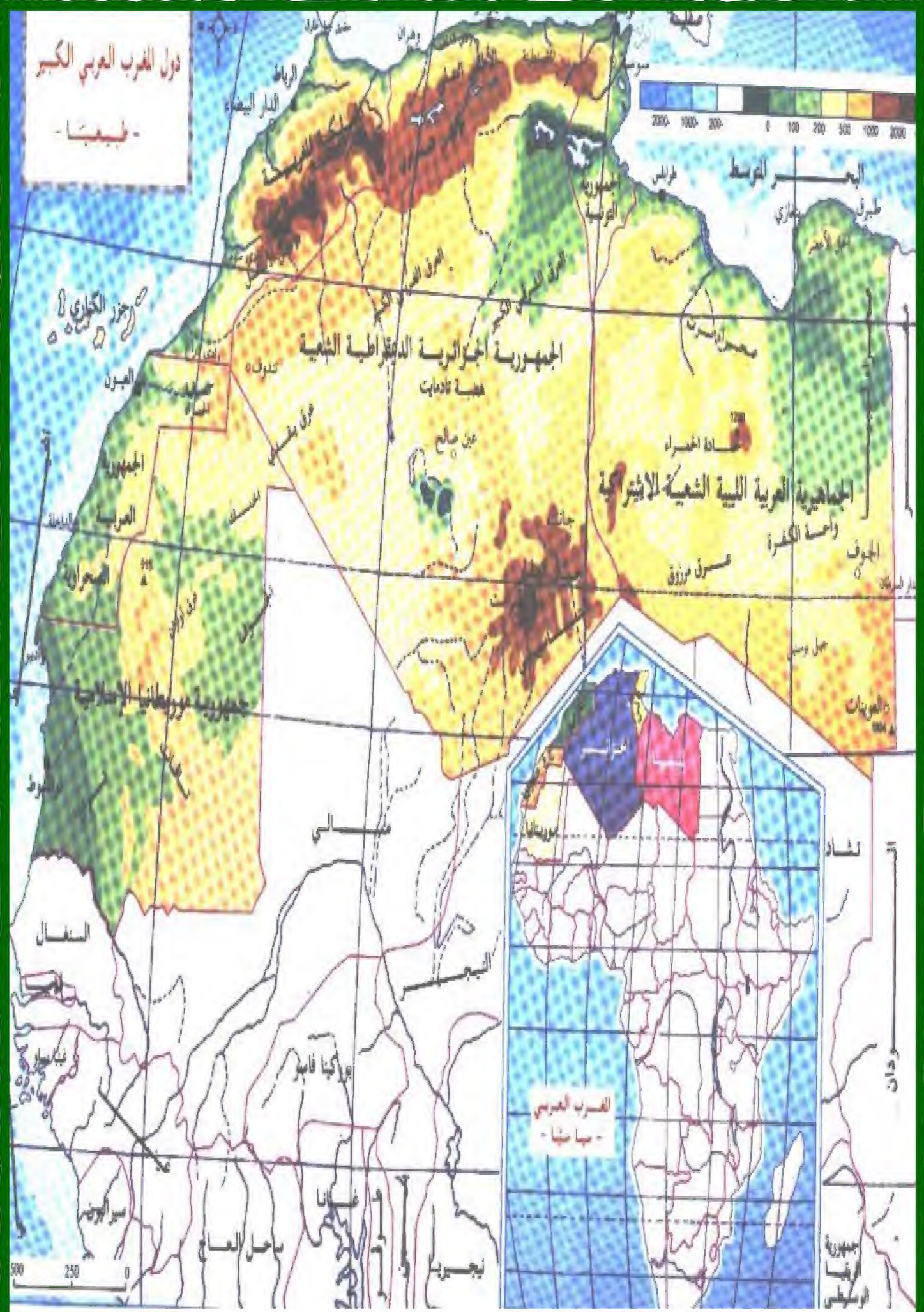
ويحتقد أن معظم الزلازل الأرضية التي تتعرض لها الجزائر، تكون نتيجة هذه العملية، لأن حدود الاحتكاك بين حافات الصفيحتين الإفريقية والأوراسية تقع شمال الجزائر وبالضبط، فإن المنطقة التي يشملها ميكانيزم الاحتكاك بين الصفيحتين تمتد جنوبا داخل الأراضي الجزائرية على شكل طرح صخري. ومعظم الزلازل التي تحدث في الجزائر، ذات قوة ضعيفة، حيث تندر الحالات التي تزيد فيها قوة الهزة عن 6 درجات، لأن معظم هذه الهزات تتبع في العادة بهزات ارتدادية لها طابع دوري قصير نوعا ما.

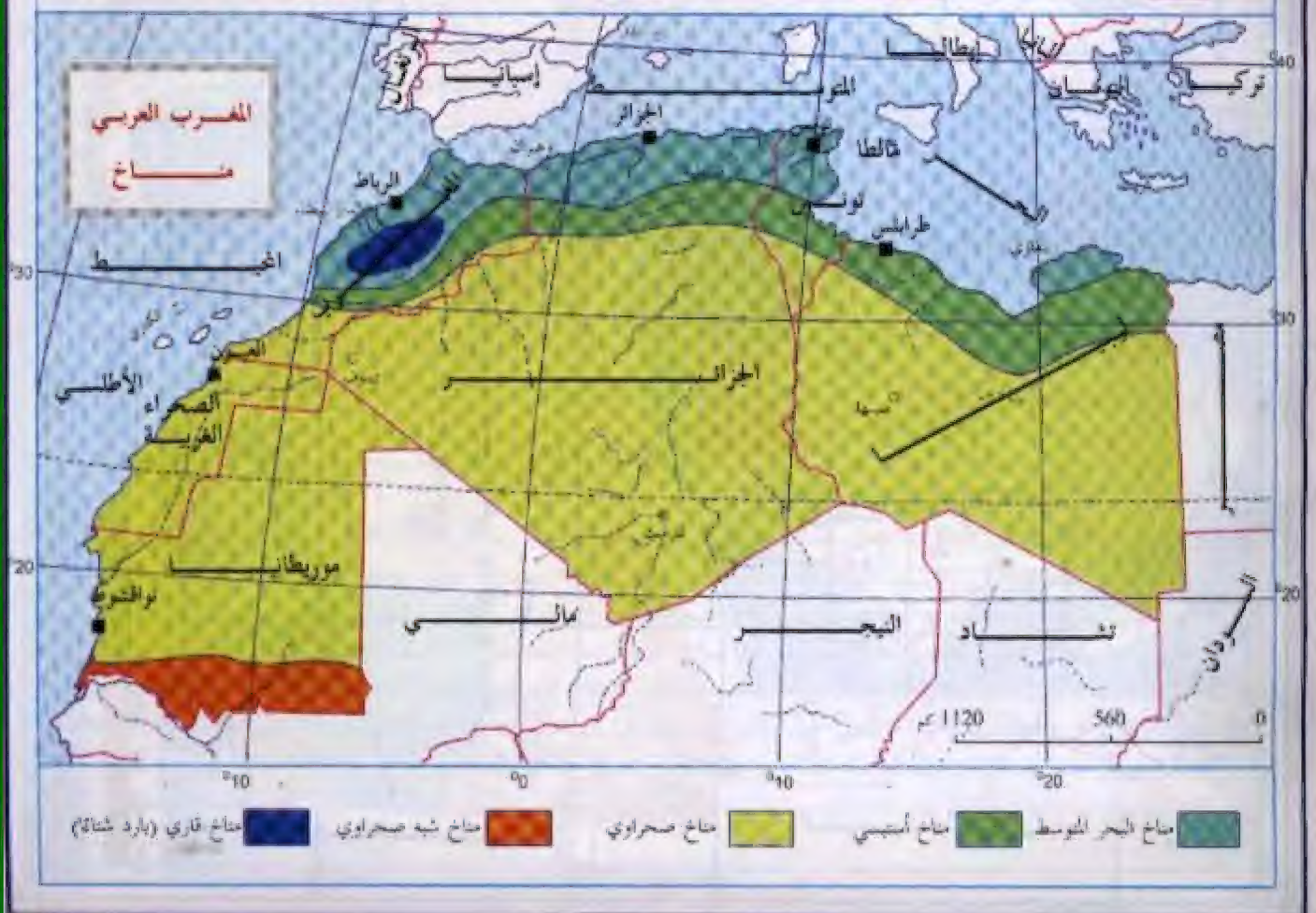
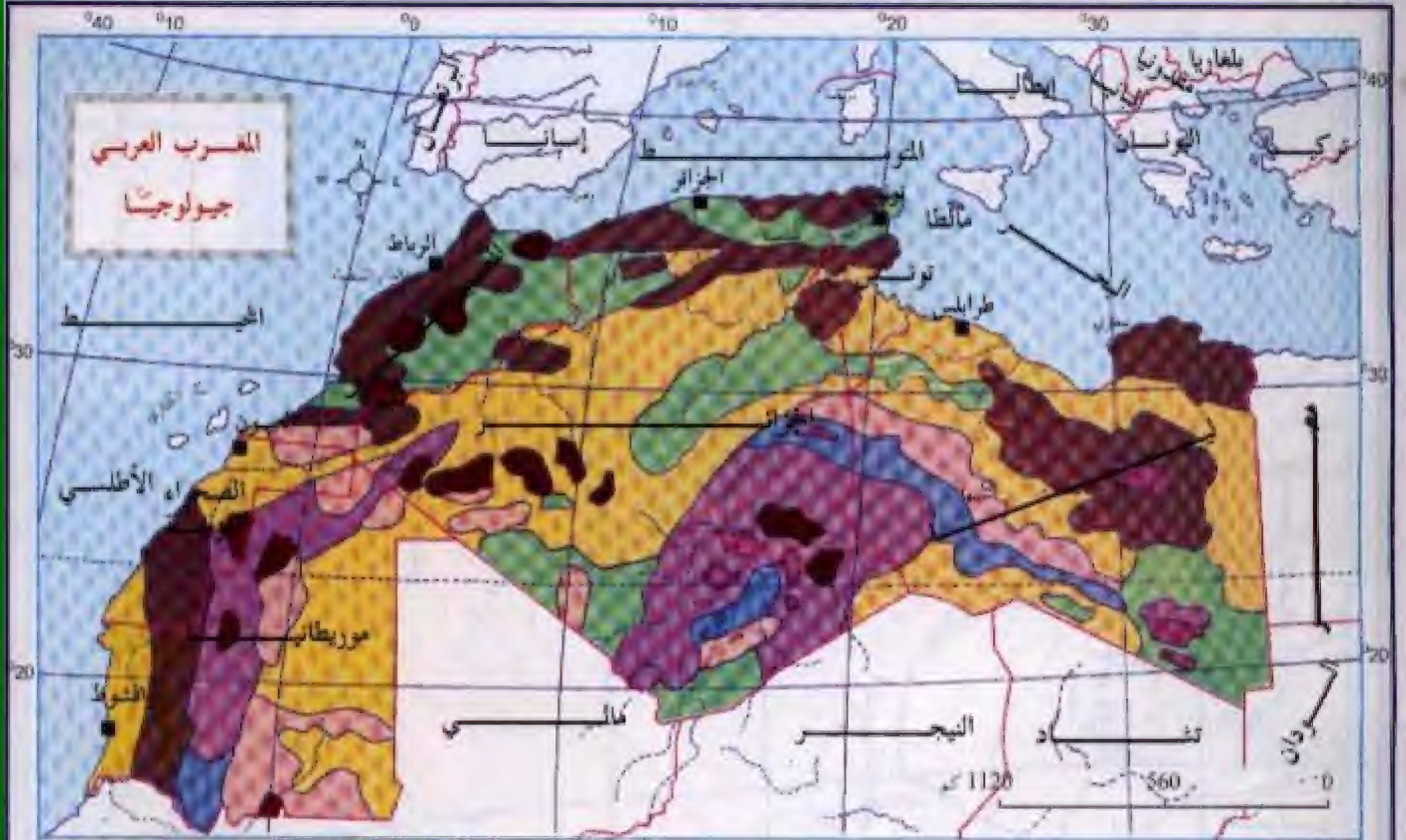
ويمكن تقسيم الأراضي الجزائرية حسب درجة خطورة تعرضها للزلازل إلى أربعة مناطق رئيسة، كما هو موضح بالخريطة:

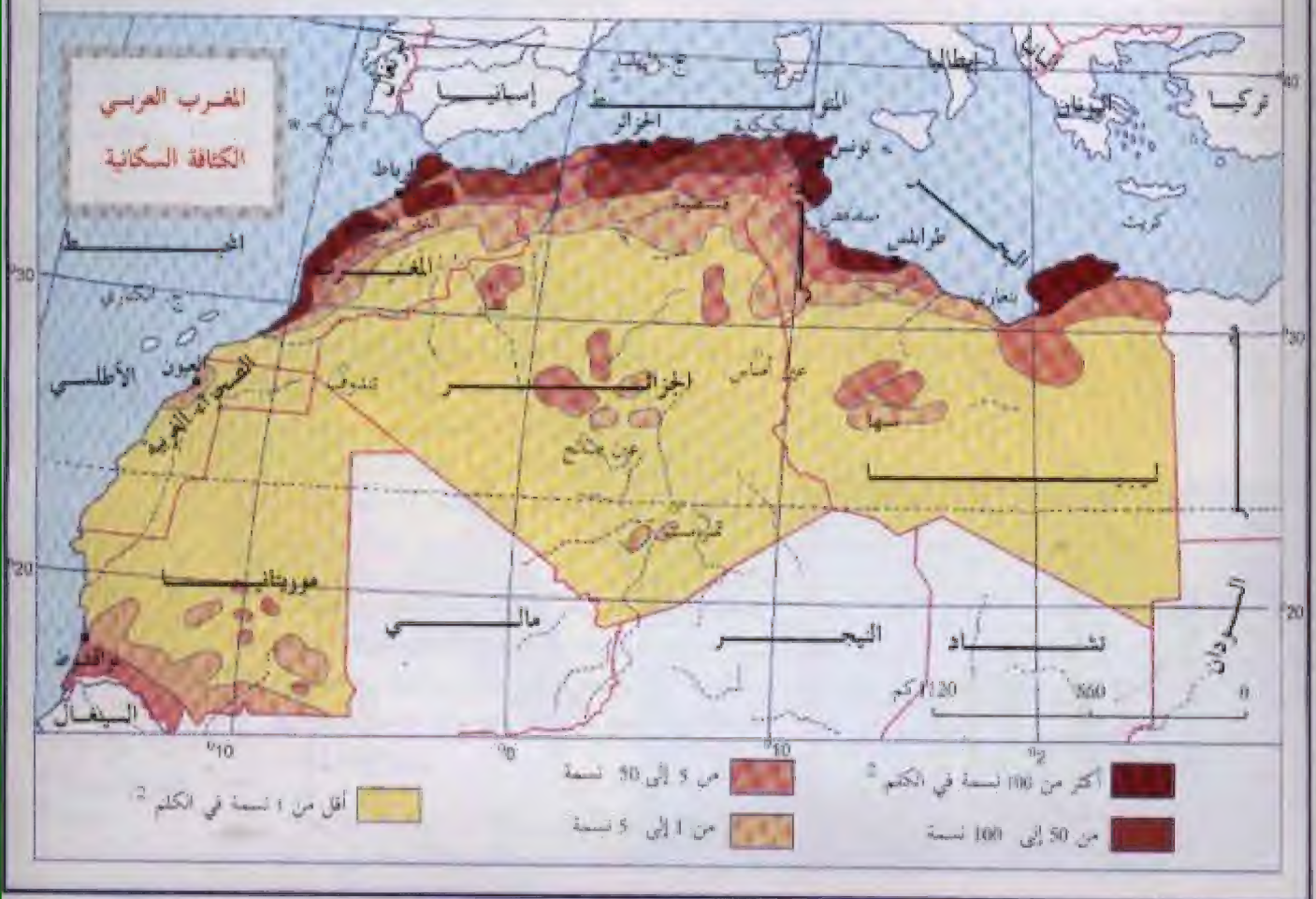
- **المنطقة الأولى:** وهي أقل المناطق تعرضا للخطر الزلزالي، وتغطي كل الولايات الصحراوية: أدرار، وشار، وورقلة، وإليزي، وتندوف، والوادي، وغرداية، وقنطرة، إضافة إلى ولاية تلمسان.
 - **المنطقة الثانية:** وتتعرض لخطر الزلازل بدرجة ضعيفة، وتغطي ولايات: سوق أهراس، وأم البواقي، وتيسة، وباتنة، وعشدة، وبسكرة، وميلة، والجلفة، وتيارت، وسعيدة، والبيض، وسيدي بلعباس، والنعامة، والأغواط.
 - **المنطقة الثالثة:** معرضة لخطر الزلازل بدرجة متوسطة، وتضم ولايات: الطارف، وعناية، وقنطرة، وسكيكدة، وجيجل، وميلة، وسطيف، وبنجاية، وإليزي وڤو، وبرج بوعريريج، والبويرة، وبومرداس، والجزائر، والمدية، وتيارت، وتيسمسيلت، وخليزان، ومستغانم، ومعسكر، ووهران، وعن تموشنت.
 - **المنطقة الرابعة:** وهي أخطر المناطق وأكثرها تعرضا لخطر الزلازل العنيفة، وتشمل ولايتي الشلف وجزءا من عين الشلف وتيارت.
- والثقت للملاحظة، أن المنطقتين الثالثة والرابعة الأكثر تعرضا لخطر الهزات الأرضية، تتركز بها أهم المدن والمنشآت الاقتصادية والتي الحيوية، وحيث التركيب السكاني والاقتصادي كثيف جدا، وبالتالي فإن احتمال حدوث هزات عنيفة بهاتين المنطقتين، يترتب عليه حدوث كوارث بشرية ومادية حادة بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني وعلى سلامة السكان، كما حدث في أعظم الزلازل التي عرّضها الجزائر في الشلف (عامي 1954، 1980)، وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات السلامة والوقاية للحد من مخاطر هذه الظاهرة الطبيعية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد وعلى السكان.

دول المغرب العربي الكبير

- ليبيا -







المملكة المغربية



العاصمة: الرباط 1293 000 نسمة
أهم المدن: الدار البيضاء 3200 000 نسمة
فاس 660 000 نسمة
وجدة 620 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1956
النظام السياسي: ملكي
المساحة: 462 000 كلم²
العملة الرسمية: الدرهم المغربي

الخصائص الطبيعية:

تقع المملكة المغربية غرب إفريقيا الشمالية، وتطل بواجهة واسعة على المحيط الأطلسي، من الغرب، وعلى البحر المتوسط من الشمال، يحدها من الشرق الجزائر، ومن الجنوب الصحراء المغربية.

يغلب على تضاريس المغرب الطابع الجبلي، وخاصة في الشمال، حيث تمتد منظومة من الجبال الشاهقة على شكل قوس مفتوح على المحيط الأطلسي، يتكون من الأطلس الريف، الذي يبدأ عند جبل طارق، بموازاة ساحل المتوسط، ثم الأطلس الأوسط باتجاه شمال شرق جنوب غرب، ويتصل بالأطلس الأعلى عبر رواق تازا، ثم الأطلس المعاكس، وهو الجزء المرتفع من المائدة الصحراوية، الذي يلتقي بالأطلس الأعلى شرقاً، وهو أعلى جبال المغرب، ويمتد عند ساحل المحيط الأطلسي حتى أغادير، وبه أعلى قمة في جبل توكال 4165 م. أما السهول فتنتشر في المناطق الغربية، كسهول الغرب والسايس وفاس والشاوية والدخلة، وكذا في الشرق، حيث سهول ملوية، وفي الجنوب سهل سوس؛ هذا التنوع التضاريسي التميز أعطى المغرب شبكة غنية من الأودية، التي تنبع من جبال الأطلس، وتصب في المحيط الأطلسي.

- السكان

عدد السكان عام 2000: 28 778 000 نسمة
الكثافة العامة: 64.4 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة عام 2000: 3.1
معدل النمو: 2.2%
وفيات الأطفال الرضع لكل 1 000 مولود: 37
أمل الحياة: 62 سنة
نسبة التحضر عام 2000: 54%

معدل الأمية: 52.9%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
39% في الزراعة
03% في قطاع المناجم
20% في الصناعة
38% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 99: 0.589 (رتبة 124)

الاقتصاد:

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

الناتج المحلي الخام الإجمالي: 34,421 مليار دولار
الناتج المحلي الخام الفردي: 1240 دولار

- الموارد الاقتصادية:

الفلاحة: تحتل الفلاحة مركزاً ريادياً في اقتصاديات المملكة المغربية، فهي تساهم بحوالي 13% من الناتج المحلي الخام، وتشغل حوالي 39% من جملة العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي؛ وتغطي الأراضي الزراعية 19% من جملة مساحة المملكة، وهي مساحة محدودة نسبياً، وذلك بسبب سيطرة الطابع الجبلي والغابات على معظم الأراضي.

وتحتل زراعة القمح 30% من الأراضي الزراعية، إلى جانب الشعير 27%، ثم الذرة والحمضيات، والزراعات الصناعية كالطماطم وقصب السكر؛ وتوفر محاصيل هذه المنتجات الفلاحية نصيباً مهماً لسد حاجيات المملكة من المواد الغذائية.

وتزدهر تربية المواشي في المملكة، بسبب توفر المراعي الواسعة والجيدة، حيث يقدر عددها بنحو 30 مليون رأس، من بينها 18,3 مليون من الأغنام.

الصناعة:

يغلب على الصناعة المغربية، طابع الصناعات التحويلية التي تستخدم الموارد النجمية والفلاحية، وخاصة تحويل الفوسفات إلى مشتقات مختلفة، وتصنيع المنتجات الفلاحية المحلية، إلى جانب الصناعة الكيماوية، والملابس، والصناعات التقليدية، وخاصة إنتاج الزراني.

الثروات الباطنية: يتميز المغرب بتنوع موارده المعدنية، ولكنه يفتقر لموارد النفط والغاز، وأما خاماته المعدنية الأخرى فمهمة،

وخاصة الفوسفات، حيث يوجد بالمغرب 65% من الاحتياطي العالمي لهذه المادة، والمغرب هو ثالث منتج، وأول مصدر له عالمياً. كما يتوفر المغرب على طاقات هامة من خام الحديد والرصاص، ويستخرج المغرب الطاقة الكهربائية الضرورية للإنتاج الصناعي والخدمات من الطاقة المائية، حيث تم بناء العديد من السدود العملاقة، لتوفير هذه الطاقة التي تعوض انعدام المحروقات، كما يشكل الصيد البحري قطاعاً مهماً من الدخل القومي، حيث يوفر اتساع الواجهة الساحلية للمغرب، وخاصة على المحيط الأطلسي، إمكانات سمكية هائلة، حيث إذ يبلغ إنتاج الأسماك 600 ألف طن سنوياً.

التجارة الخارجية: يغلب على التجارة الخارجية للمملكة المغربية طابع التبعية، حيث تنصدّر المنتجات الأولية والزراعية قائمة المواد المصدرة للخارج، وحيث يحتل الفوسفات المركز الأول في التصدير إلى جانب خام الحديد، كما تمثل الحمضيات والمحاصيل الزراعية المبكرة مكانة متميزة في التصدير.



المملكة المغربية - طبعاً -

المملكة المغربية سياسياً -
القسيمات الإدارية -

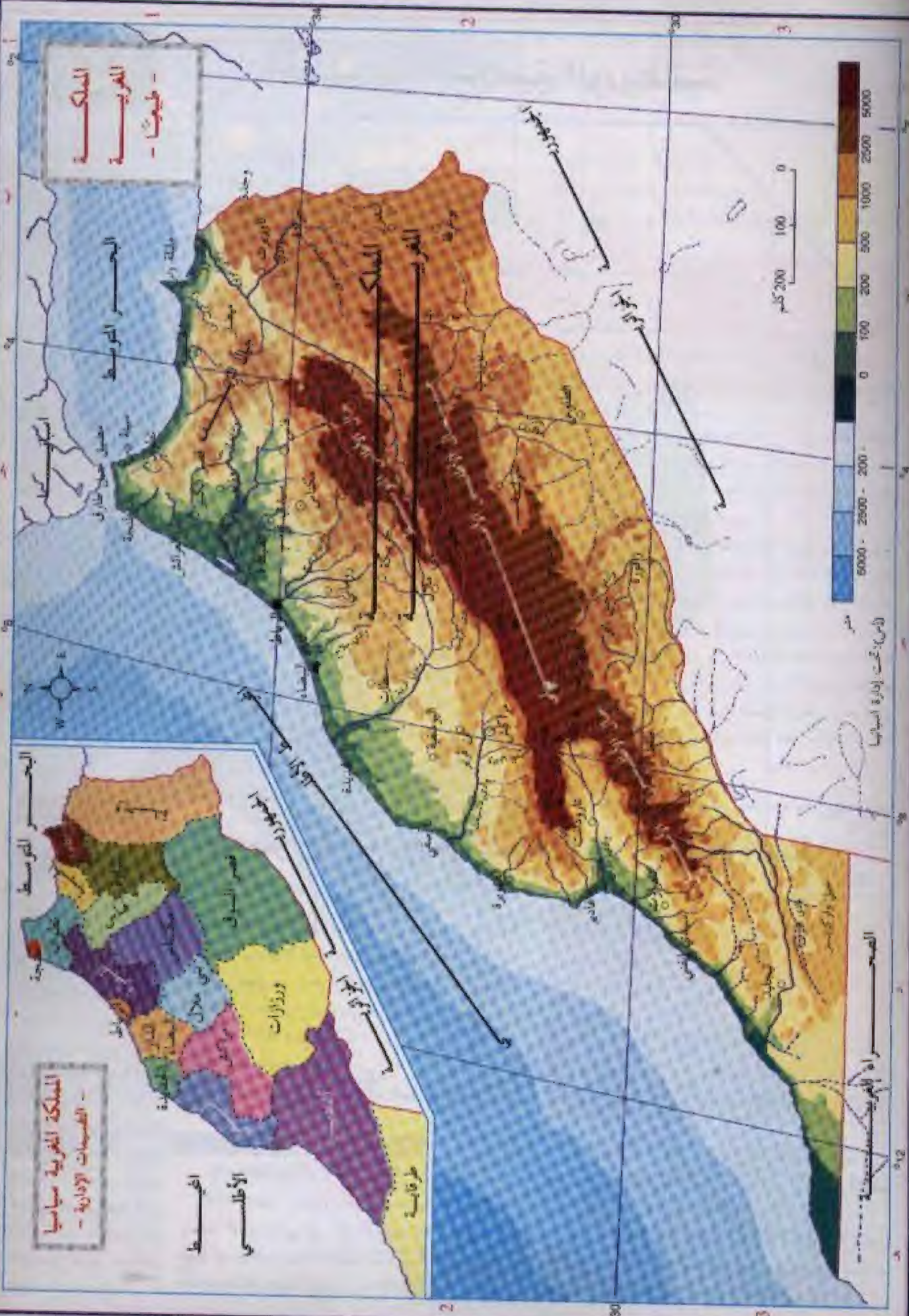
الأقليمي
الطبي



0 100 200
كلم

رأس: تحت إدارة اسبانيا

الصحره راء المغرب



الجمهورية الإسلامية الموريطانية



العملة الرسمية: الأوقية
العاصمة: نواكشوط 694 000 نسمة
أهم المدن: نواذيبو 57 000 نسمة، كايدي 32 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1960
النظام السياسي: جمهوري
المساحة: 1030700 كلم²

المختصات الطبيعية

تقع موريتانيا في غرب إفريقيا، يحدها من الشمال الصحراء الغربية، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب السنغال، ومن الجنوب الشرقي مالي، ومن الشمال الشرقي الجزائر.

تشكل المناطق الصحراوية أكثر نسبة من مساحة موريتانيا، حيث تعادل حوالي 790 من جملة مساحتها، وتتركز خاصة في الشمال والشرق، أما الجنوب الغربي، فتغطي السهول والمراعي التي يرونها نهر السنغال، الذي يشكل خط الحدود مع دولة السنغال، ومنطقة لتبادل التجاري بين البلدين.

الاقتصاد:

المؤشرات الاقتصادية عام 2000

الناتج المحلي الخام الإجمالي: 1,033 مليار دولار

الناتج المحلي الخام الفردي: 1240 دولار

الموارد الاقتصادية:

الزراعة، وتلعب أهم ركائز الاقتصاد الموريطاني، حيث تسهم بحوالي 38٪ من جملة الناتج المحلي الخام، وتشغل 67٪ من جملة اليد العاملة وتبلغ مساحة الأراضي المخصصة للزراعة نحو 70,2 من جملة مساحة البلاد، وتتركز أهم المناطق الفلاحية في الجنوب الغربي على ضفاف نهر السنغال، حيث يزرع الأرز والسموزو والقمح، أما الثروة الحيوانية، فتشكل أساساً من الأغنام بنحو 8 ملايين رأس، والأبقار والماعز والجمال.

الصناعة: الصناعة الموريطانية ضعيفة، وتقتصر على بعض مصانع تليب الأسماك، وتحويل المنتجات الفلاحية.

الكثافة العامة: 2,6 نسمة/كلم²
معدل النمو: 2,5٪
أمل الحياة: 47 سنة
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية: 46٪ في الزراعة، 15٪ في قطاع الماشية، 05٪ في الصناعة، 23٪ في الخدمات.

الثروات الطبيعية: تمتاز موريتانيا بتعدد وعلى موارد طبيعية، وخاصة خام الحديد، العالي التركيز ذي النوعية الجيدة، وتتركز أهم مكامن في شمال غرب البلاد، وتوفر مبيعاتها نحو 140 مليون دولار سنوياً، وتساوي 214 من جملة الدخل القومي.

كما تمتاز موريتانيا بإزدهار قطاع الصيد البحري فيها، حيث تعتبر موانئها البحرية من أغنى السواحل العالمية في الثروة السمكية، ويبلغ إنتاجها 340 ألف طن سنوياً، ويوفر تصديره ما قيمته 330 مليون دولار، أي ما يعادل 33٪ من جملة الدخل القومي.

التجارة الخارجية: ويسيطر على التجارة الخارجية موريتانية تصدير المواد الأولية، وحاجيات خام الحديد والأسماك والأغنام، التي تمثل أهم عناصر مبادلاتها التجارية، ويمثل ليزان التجاري الموريطاني بالعجز الفادح، وتلقي موريتانيا معونات دولية عديدة تغطي بعض حاجياتها من المواد المنصعة.

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية



السكان: عدد السكان عام 2000: غير محدد
الكثافة العامة: -
الخصوبة العامة: -
معدل النمو: -
وفيات الأطفال الوضع لكل 1000 مولود -
أمل الحياة: -
معدل الأمية: -
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية: -

تاريخ الاستقلال: خاضعة للإدارة المغربية، ثم إعلان قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية في 27/3/76 وهي عضو في منظمة الوحدة الإفريقية
النظام السياسي: جمهوري ثوري
المساحة: 266 000 كلم²
العملة الرسمية: -
العاصمة: العيون
أهم المدن: الداخلة

الاقتصاد:

الموارد الاقتصادية:

الزراعة: تقتصر الجمهورية العربية الصحراوية للأراضي الزراعية، ويتوقف الإنتاج الزراعي على بعض الواحات، وتشكل الثروة الحيوانية مورداً أهم من الثروة الزراعية، حيث تسود تربية الأغنام التي تشكل أهم هذه الثروات إلى جانب الإبل.

تتميز الجمهورية الصحراوية بشواطئ غنية بالأسماك، ولكنها بسبب ظروف الحرب، غير مستغلة بصورة جيدة، ويمكن في المستقبل أن تلعب دوراً هاماً في اقتصاد البلاد.

الثروات الطبيعية: يمثل الفسفات أهم الثروات الطبيعية، حيث يقدر الاحتياطي منه بحوالي 800 مليون طن، ولها منجم بوكراخ، أكبر مناجم الفسفات في المنطقة، إضافة إلى خامات معدنية أخرى كالخديد.

المختصات الطبيعية

تقع الجمهورية العربية الصحراوية غرب الصحراء الإفريقية، تحدها من الشمال المسلكة المغربية، ومن الشرق الجزائر وموريتانيا، ومن الجنوب موريتانيا، ومن الغرب المحيط الأطلسي، وهي بلد صحراوي يتكون من مقاطعتين، هما الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتغطي الصحراء أكثر أراضيها، وتطوق الساحلي عبارة عن شريط ضيق يجاور المحيط الأطلسي، أما المناطق الداخلية فهي عبارة عن هضاب منخفضة جرداء.



موريتانيا والصحراء الغربية - طبيعياً -

© تحت إشراف المؤسسة المغربية

الجمهورية التونسية



العاصمة: تونس 1722 000 نسمة
أهم المدن: سfax 232 000 نسمة
سوسة 140 000 نسمة
القيروان 96 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1956
النظام السياسي: جمهوري
المساحة: 163 610 كلم²
العملة الرسمية: الدينار التونسي

المختصات الطبيعية:

تقع تونس، شمال القارة
الآفريقية، وتشرف بواجهتيها
الشمالية والشرقية
على البحر المتوسط، ويحدها
من الجنوب الغربي الجمهورية
الليبية، ومن الغرب الجزائر،
وتتشكل أهم معالمها
التضاريسية من ثلاثة
مجموعات رئيسية هي:

- السهول والسهول
الساكنة الممتدة في المنطقة
الشمالية بسهول بنزرت
وتونس والجزيرة، وفي المنطقة
الشرقية بسهول منخفضة، أما
الجلال فهي نهاية السلاسل
التيبة والأطلسية، جهة البحر.
- الجبال: وتشكل نهاية
الأطلس التلي في المغرب
العربي، أهمها جبال الحنوز
ومقعد.

- الصحراء وهي جوف
رسمي واسع، تنتشر فيه بعض
الأحواض للعلقة ذات
التصريف الداخلي، أهمها
شط الحريد والفتح.

مناخ تونس يلب عليه
طابع البحر المتوسط في
الأجزاء الشمالية، والمناخ
القاري في المناطق الوسطى،
والمناخ الصحراوي في الجنوب.

- السكان

عدد السكان عام 2000: 9 619 000 نسمة
الكثافة العامة: 58,8 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة: 2,6
معدل النمو: 2,5
وفيات الأطفال الوضع لكل 1 000 مولود: 35
أمل الحياة: 66,7 سنة
نسبة التضرع: 64%

معدل الأمية: 31,3%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
32% في الزراعة
64% في قطاع المصالح
28% في الصناعة
36% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 2000: 0,703 (المرتبة 101)

الاقتصاد:

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:
الناتج المحلي الخام الإجمالي: 19,193 مليار دولار
الناتج المحلي الخام الفردي: 2060 دولارا.

- الموارد الاقتصادية:

الزراعة: وتتل مواردا هائلا في اقتصاديات تونس، فهي تشغل
حوالي 32% من جملة العاملين، وتضمن 18% من قيمة الناتج المحلي
الإجمالي، إلا أن الأرض الزراعية لا تمثل سوى 30% من جملة
مساحة البلاد، بسبب عدم ملائمة الظروف المناخية والطبيعية، وقلة
المياه الجارية والمياه الباطنية، وتتركز أحصص الأراضي في المناطق
الشمالية والشرقية المحاذية للبحر المتوسط، حيث تنتشر الزراعات
الشجرية، وخاصة أشجار الزيتون، والعنب، والفاكهة، وتحتل زراعة
الحبوب 21% من جملة الأراضي المزروعة، كما تشكل أشجار
الزيتون البالغ عددها حوالي 30 مليون شجرة، موردا اقتصاديا جيدا
لتونس، التي تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد اليونان، في تصدير زيت
الزيتون، بقيمة 86 مليون دولار سنويا.

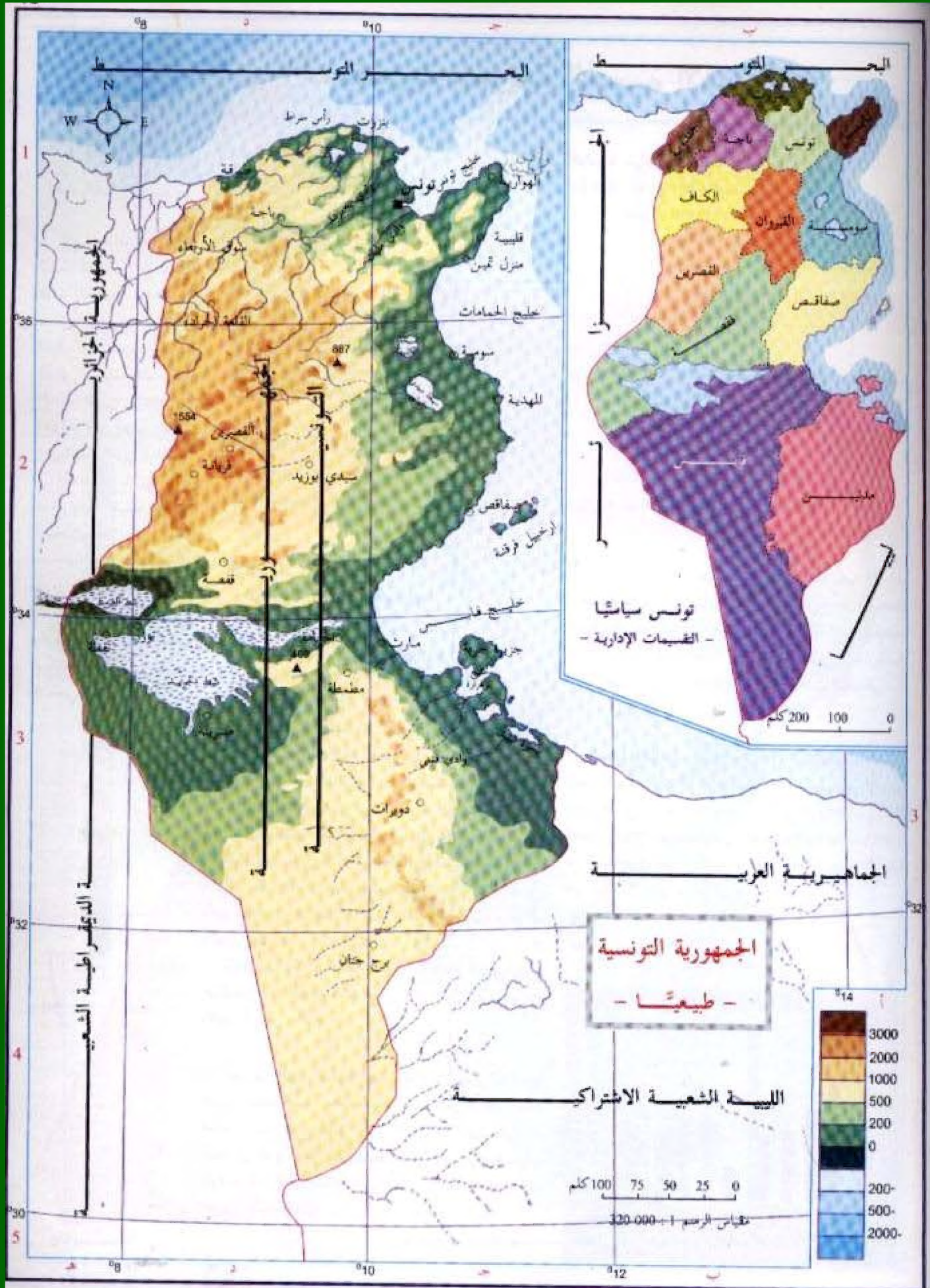
- والإنتاج الزراعي عموما محدود، ولا يفي بحاجيات السكان،
بسبب عدم تطور طرق الزراعة بشكل مناسب، ولضعف المروية.
والزراعة الحيوانية بسيطة، ولا تتناسب مع إمكانيات البلاد، حيث
لا تزيد عددها عن 7 ملايين رأس، منها 5 ملايين رأس من الغنم،
تنتشر في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية في الأراضي السهبية.

الصناعة: يشغل هذا القطاع 28% من جملة العاملين في البلاد،
ويساهم بحوالي 24% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وأهم
المنتجات الصناعية النسيج والمواد الفلاحية الغذائية.

الثروة الباطنية: وهي متعقدة، أهمها الفوسفات والناتج سنوي
قدره 6 ملايين طن، حيث تحتل تونس المرتبة السادسة عالميا في
إنتاجه، ثم النفط بحوالي 5,2 ملايين طن سنويا، والغاز الطبيعي
بـ 0,25 مليار متر مكعب سنويا، حيث تكاد تونس تغطي حاجاتها
من هذه المواد، لكن مخزونها محدود، ولم تكتشف لها مصادر
جديدة.

التجارة الخارجية: تمثل الصادرات التونسية نحو الخارج حوالي
28% من الناتج الإجمالي فقط. وهي تعتمد على مواد أولية أساسية،
معدنية وفلاحية، كخام الفوسفات والخصبات، في حين تتفوق
الواردات، وخاصة من المواد الغذائية والصناعية، مما يجعل الميزان
التجاري يعاني من العجز، وهي سمة من سمات الاقتصاد المختلف.





الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية

العاصمة: طرابلس 1682 000 نسمة
أهم المدن: بنغازي 446 000 نسمة
مصراتة 350 000 نسمة
سبها 113 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1951
النظام السياسي: جماهيري
المساحة: 1 759 540 كلم²
العملة الرسمية: الدينار الليبي

الخصائص الطبيعية:

تقع الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية في شمال القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، والنيجر من الجنوب الغربي، وتشاد من الجنوب، ومن الغرب الجزائر، ومن الشمال الغربي تونس. الجماهيرية الليبية بلد صحراوي، حيث تغطي الصحاري 84% من جملة مساحتها، وهي منطقة انتقال ومرور هام بين المغرب والشرق العربيين، وبين إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء، ويتركز معظم سكانها على الشريط الساحلي.

- السكان

عدد السكان عام 2000: 5 114 000 نسمة
الكثافة العامة: 2.9 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة: 3.8
معدل النمو: 3%
وفيات الأطفال الموضع لكل 1 000 مولود: 33.3
أمل الحياة: 75 سنة
نسبة التحضر: 86%
معدل الأمية: 21.9%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
14% في الزراعة
10% في قطاع المناجم
16% في الصناعة
60% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 2000: 0.760 (رتبة 72)

الاقتصاد

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

إنتاج المحلي الخام الإجمالي: غير محدد
إنتاج المحلي الخام الفردي: 6860 دولاراً

- الموارد الاقتصادية:

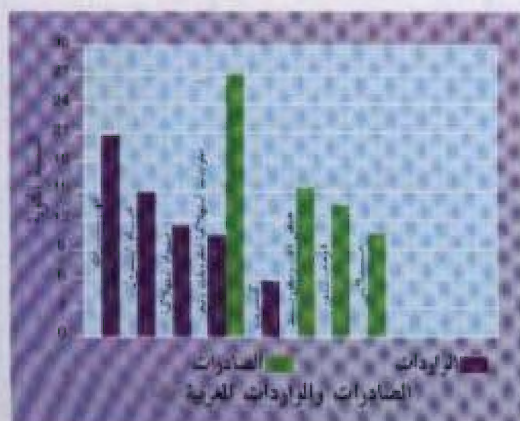
الفلاحة: تعاني الفلاحة الليبية من ظروف طبيعية غير ملائمة للنشاط الزراعي، بسبب المناخ الصحراوي وقلة الموارد المائية، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 8% من جملة مساحة البلاد، من بينها 240 000 هكتار أراضي مروية، وقد أنجزت الجماهيرية مشروع النهر العظيم، الذي ينقل المياه الباطنية من الجنوب نحو المناطق الشمالية، لري حوالي 180 ألف هكتار، وتشغل الفلاحة في ليبيا 14% من جملة العاملين فيها، وتسهم بنحو 3% من الدخل القومي، وأهم المنتجات الزراعية: الشعير، والقمح، والخضر، والفواكه، والتمور، والزيتون.

وتحتل تربية المواشي مكانة جيدة في الاقتصاد الزراعي الليبي، حيث يبلغ عدد قطعان الماشية حوالي 6,5 ملايين رأس، منها 5,6 ملايين رأس من الأغنام.

الصناعة: حققت الصناعة الليبية نتائج هامة، بفضل استخدامها للموارد الباطنية المحلية، خاصة النفط، حيث تشغل 16% من جملة العاملين، ويبلغ إنتاج معامل تكرير البترول 17 مليون طن/سنة، إضافة إلى إنتاج معامل البتروكيماويات في المرسى وبريقة ورأس لانوف، كما تمتاز الصناعة الليبية بإنتاج الإسمنت، ومنتجات التعدين، والمواد الغذائية.

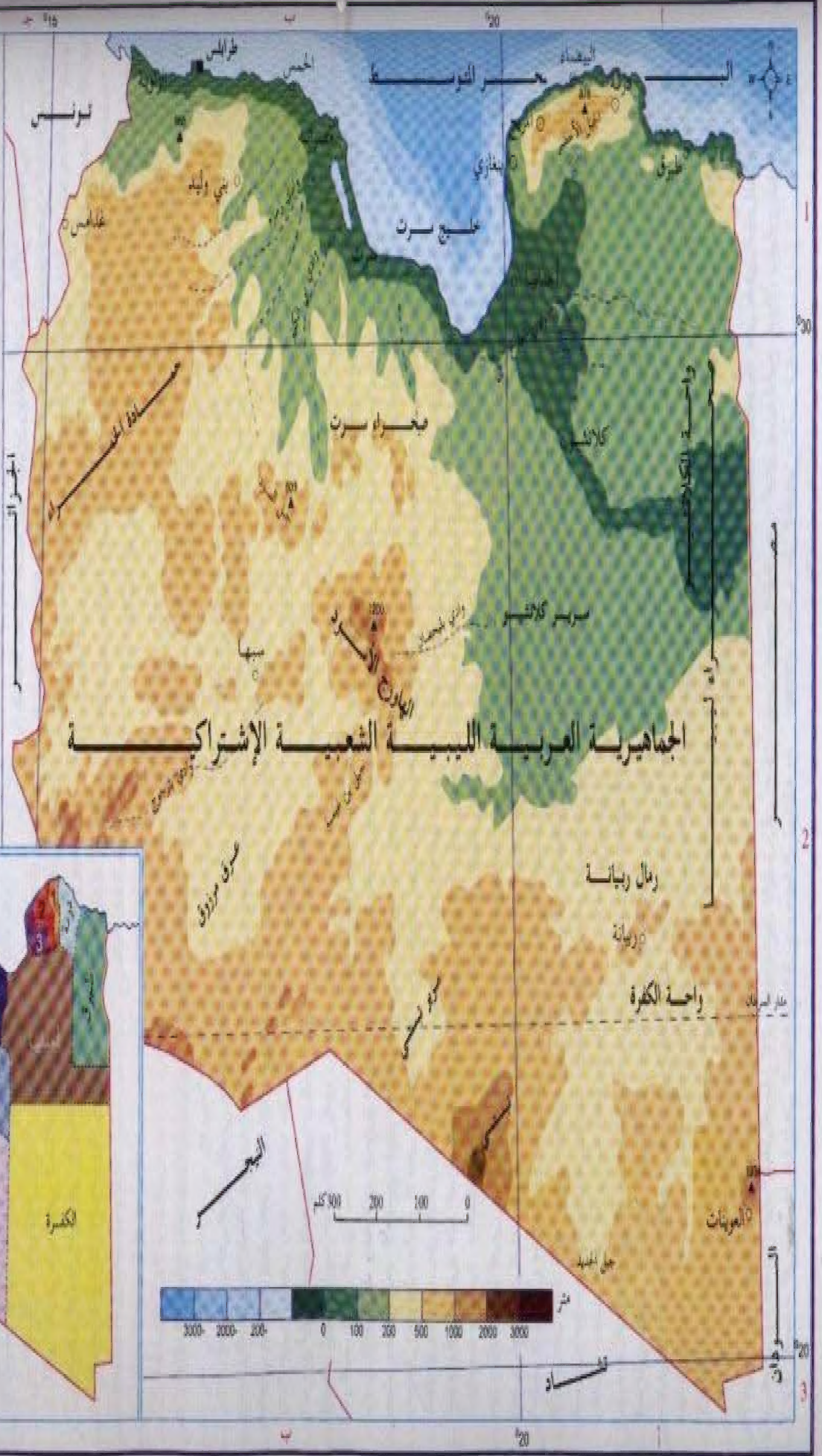
الثروات الباطنية: تشكل الثروات الباطنية أهم المقومات الاقتصادية في ليبيا، حيث تلعب دوراً أساسياً في ازدهار اقتصادها، مقارنة بقلة عدد السكان، ويعتبر النفط أهم موارد ليبيا الطبيعية، حيث تحتل به المرتبة 11 عالمياً من حيث الاحتياطي، وكذا بالنسبة للغاز، حيث تحتل به المرتبة الثامنة عالمياً من حيث الاحتياطي.

التجارة الخارجية: يغطي على تجارة ليبيا الخارجية، تصدير النفط الذي يمثل 99% من جملة الصادرات، ويسهم بنحو 72% من الدخل القومي، أما الواردات فتتمثل أساساً في المواد الغذائية بأنواعها المختلفة، وكذا التجهيزات، وتعاني الجماهيرية الليبية منذ 1992/3/31 من حصار جوي مفروض عليها من الأمم المتحدة، وهو ما أثر سلباً على مبادلاتها وعلى قدرتها في ميدان الاتصال.

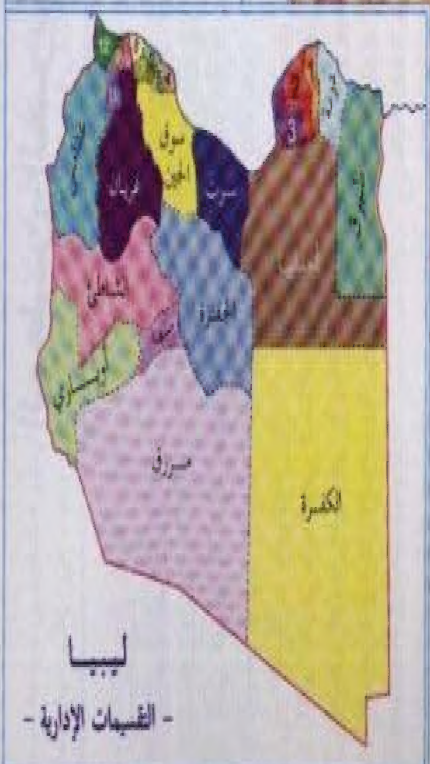


الجمهورية العربية
الليبية الشعبية
الإشتراكية - ليبيا -

- 1 - الجبل الأخضر
- 2 - الفاتح
- 3 - بنغازي
- 4 - مصراته
- 5 - زليطن
- 6 - الخمس
- 7 - ترهونة
- 8 - طرابلس
- 9 - العزويّة
- 10 - الزاوية
- 11 - بفرن
- 12 - النقاط الخمس



الجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية



ليبيا
- التقسيمات الإدارية -

الوطن العربي سياسياً وطبيعياً

- سياسياً:

عدد الدول:	24 دولة
المساحة:	14 052 204 كلم ²
أكبر الدول مساحة السودان:	2 505 813 كلم ²
أصغر الدول مساحة البحرين:	692 كلم ²
السكان: تقديرات 1991:	230 مليون نسمة
أكبر الدول عدداً في السكان مصر:	68 344 000 نسمة
أصغر الدول عدداً في السكان قطر:	591 000 نسمة
أهم المدن القاهرة (مصر):	9 690 000 نسمة
بغداد (العراق):	3 845 000 نسمة
الاسكندرية (مصر):	2 893 000 نسمة
الجزائر (الجزائر):	2 423 694 نسمة
الدار البيضاء (المغرب):	3 200 000 نسمة

- الموقع: يحتل الوطن العربي وسط العالم القديم، بين خطي عرض 38° (شمال العراق) و 4° شمالاً (جنوب السودان)، كما تمتد إلى جنوب خط الاستواء، بحوالي درجتين، وبين خطي طول 60° شرق غريتش (غرب مسقط في عمان)، و 17° غرب غريتش (عند موريتانيا على ساحل المحيط الأطلسي).

ويبلغ أطول امتداد للوطن العربي من الشرق إلى الغرب، حوالي 7000 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب، حوالي 3000 كلم.

وتحيط بالوطن العربي بحار ومحيطات مهمة، لها قيمة استراتيجية حساسة في مبادي الاتصالات والمبادلات التجارية العالمية، وفي انعكاساتها العسكرية والأمنية، حيث يحده المحيط الأطلسي غرباً، والمحيط الهندي، جنوب شبه جزيرة العرب وسواحل الصومال، والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، من سواحل سوريا ولبنان، حتى شمال إفريقيا عند جبل طارق، والبحر الأحمر يقسم الوطن العربي إلى جزء أسبوري وآخر إفريقي؛ هذه المميزات الموقعية القوية تعضي على الوطن العربي أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية حيوية متميزة، تمتد جذورها إلى العصور القديمة، حيث كان الوطن العربي مهد معظم الحضارات القديمة، وأصبح حديثاً نقطة التقاء وجسراً يصل بين قارات العالم القديم، وبؤرة تتحكم في أهم طرق الاتصالات العالمية، براً وبحراً وجوّاً، بين أوروبا وإفريقيا من جهة، وبين أمريكا الشمالية والشرق الأقصى من جهة ثانية، بفضل سيطرته على أهم الممرات البحرية العالمية، كقناة السويس، وباب المندب، وجبل طارق، ومضيق هرمز؛ هذه الخصائص المميزة والنادرة جعلت الوطن العربي منذ القدم محل العديد من الأطماع العالمية.

يحتل الوطن العربي، الصدارة عالمياً من حيث للمساحة، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان يحتل المرتبة الأولى، حيث يغطي 14 052 204 كلم²، 74% منها في إفريقيا، و 26% الباقية في آسيا؛ ويبلغ عدد الدول العربية 24 دولة؛ 12 دولة منها في إفريقيا، و 12 دولة في آسيا؛ وتتوزع الأنظمة السياسية للدول العربية، بين الأنظمة الملكية، وعددها 8 دول، والأنظمة الجمهورية، وعددها 16 دولة، ولا تزال دولتان، هما فلسطين والصحراء الغربية تعانيان من مشاكل سياسية، حيث شهدت الأولى، قيام الحكم الوطني الفلسطيني على جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل، في قطاع غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية، كان آخرها مدينة الخليل، في حين لا تزال الصحراء الغربية محل نزاع على السيادة بين المغرب وجبهة البوليزاريو، مع

وجود قرار لمنظمة الأمم المتحدة، لتنظيم استفتاء يحدد مصير هذا البلد مستقبلاً.

الخصائص الطبيعية:

ينقسم الوطن العربي إلى إقليمين تضاريسيين هاميين، يمثلان وحدتين بنائيتين هما: القاعدة القديمة الصحراوية الكبرى، والمقر البيوي الألباني الهلالي.

أولاً - القاعدة القديمة العربية الصحراوية الكبرى: وتغطي أكبر أجزاء الوطن العربي، أي حوالي 12 مليون كلم²، وتمتد على شكل وحدة متكاملة، يقطعها منخفض البحر الأحمر، يسيطر عليها طابع الهضاب والسهول، وتنتشر على أطرافها المرتفعات الجبلية؛ وتنقسم هذا الإقليم التضاريسي إلى جزئين رئيسيين هما:

1 - القاعدة العربية: وتغطي الجزء الشرقي للقاعدة الأفريقية، يحدها غرباً البحر الأحمر، وشمالاً البحر المتوسط، وجنوباً بحر العرب وخليج عدن، ومن الشرق وشمال الشرق، الجبال الالتوائية التابعة للمقر الألباني الهلالي، ممثلة في جبال طوروس وكرديستان وزاغروس وجبال عمان؛ وتبلغ مساحتها حوالي 3 مليون كلم²، طولها من الجنوب نحو الشمال 3000 كلم، ومن الغرب نحو الشرق 1500 كلم. ومعظم أجزائها تغطي طبقات صخرية رسوبية، تتميز بتنوع تضاريسها التي يمكن تقسيمها إلى:

أ - الأقاليم الجبلية: وتغطي الأطراف الهامشية الغربية بمحاذاة البحر الأحمر، والشمالية الغربية بجوار ساحل المتوسط، على شكل منظومات جبلية هي:

- منظومة الكتل القديمة: وتبدأ عند ساحل البحر الأحمر في باب المندب جنوباً، حتى منطقة مكة المكرمة شمالاً، وتمتد على طول 1000 كلم، ويتراوح ارتفاعها بين 2000 و 3000م، ويطلق عليها اسم جبال اليمن وعسير، وتليها جبال الحجاز التي تبدأ عند منخفض مكة المكرمة حتى حدود الأردن، على طول 500 كلم، يتراوح ارتفاعها بين 500 و 2000م، ثم جبال شبه جزيرة سيناء، بين خليجي العقبة والسويس جنوباً، حتى ساحل المتوسط شمالاً، أعلى ارتفاع بها جبل كاترين 2637م، تليها هضبة التيه العالية ذات التكوين الكلسي، بارتفاع متوسط بين 800 و 1000م، وأخيراً في شمال سيناء عند ساحل المتوسط منطقة سهلية منخفضة، غنية بالترسبات والمياه العذبة، وتحتل أغنى مناطق سيناء، وأهم مدنها، العريش، وهي المر البري بين المشرق العربي ومصر والمغرب العربي.

• منظومة الجبال الالتوائية الحديثة: وتضم جبال لبنان والأردن وفلسطين، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و 1600م، وتمتد بمحاذاة ساحل البحر المتوسط في سوريا ولبنان، وتراجع إلى الداخل في شرق الأردن وفلسطين؛ وأهم العناصر التضاريسية في هذه المنظومة:

- الجبال الشمالية السورية: وهي قليلة الارتفاع بين 1000 و 1200م، وأكبر جزء منها يتكون من جبال العلويين على طول 175 كلم، بين نهر الكبير جنوباً، والحدود التركية شمالاً، وتليها الجبال اللبنانية السورية على طول 200 كلم بين نهر الكبير في الشمال والبيطاني في الجنوب؛ وهذه الجبال أكبر جبال بلاد الشام ارتفاعاً، حيث يتراوح ارتفاعها بين 2000 و 2500م، ويصلها منخفض القنقاع وهضبة بعلبك، وأعلى ارتفاع بها القرة السوداء 3088م.

- الجبال الأردنية الفلسطينية والجنوبية، على طرفي البحر الميت وغور الأردن، ومن خليج العقبة حتى أقدم جبل الشيخ شمالاً، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و 2000م، ويغلب على تكوينها صخور غرانيتية.